سلسلة تاريخ العراق الحديث والمعاصر

الموقف الأمريكي

من البعثيين والقوميين في العراق

1963 - 1969



تأليف: بريان روبرت جوبسون

ترجمة:

مصطفى نعمان أحمد



الموقف الأمريكي من البعثيين والقوميين في العراق

1969-1963

المركز الأكاديمي للأبحاث

الموقف الأمريكي

من البعثيين والقوميين في العراق

1963 - 1969

تأليف

بريان روبرت جبسون

ترجمة

مصطفى نعمان أحمد

الموقف الأمريكي
من القوميين والبعثيين في العراق
1969-1963

؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟

تأليف: د. بريان روبرت جبسون
ترجمة: مصطفى نعمان أحمد
تصميم الكتاب وغلافه
علي الحسناوي
الناشر:المركز الأكاديمي للأبحاث
العراق ـ تورنتو ـ كندا
The Academic Center for Research
TORONTO -CANADA
موثق بدار الكتب والوثائق الكندية
Library and Archives Canada
ISBN ؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟

http: //www.acadcr.com
Email: info@acadcr.com
nasseralkab@gmail.com

بيروت ـ الطبعة الأولى 2020

توزيع : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر : بيروت ـ لبنان2047-7611

الجناح ـ شارع زاهية سلمان ـ مبنى مجموعة تحسين الخياط

Fax: +961-1-830609
Tel:+961-1-830608
tradebooks@all-prints.com
Website:www.all-prints.com

توطئة المترجم

تتناول هذه الدراسة حقبة حساسة للغاية من تاريخ العراق المعاصر. ولستُ أُغالي حين أقول ان هذه الحقبة تركت تأثيرها بعمق على مسار الأحداث في العراق في فترات لاحقة بما شهدته من إستقطاب فكري وسياسي وايديولوجي خطير. تبدأ الدراسة من الإطاحة بنظام عبدالكريم قاسم على يد ائتلاف من حزب البعث وضباط قوميين عرب، وما تبع ذلك من إنتقام دموي أنزله حزب البعث بكوادر الحزب الشيوعي العراقي في تصفية حساب دموية تعود إلى تجاوزات حدثت في الحقبة القاسمية، ولاسيما في العام 1959. وعلى الرغم من توارد كلام عن قيام وكالة المخابرات المركزية الأمريكية بتزويد البعثيين بأسماء الشيوعيين العراقيين، فأن هذه الدراسة تؤكد على عدم وجود أدلة على ذلك خصوصاً وإن الشيوعيين إتجهوا إلى العمل العلني بعد ثورة تموز من عام 1958، ولذا كانت كوادرهم معروفة للبعثيين. وتتناول الدراسة إرتياح إدارة كيندي لوصول حزب البعث إلى السلطة إنطلاقاً من إعتبارات تخص الحرب الباردة، وكونه حزباً قومياً عربياً ومناهضاً للشيوعيين وعلاقاته ليست على ما يرام بالاتحاد السوفيتي جراء إطاحته بنظام عبدالكريم قاسم الصديق للسوفيت وبطشه بالشيوعيين العراقيين، لذا وقفت إدارة كيندي في صف النظام البعثي في حربه مع الكرد

الذين حظوا بدعم الاتحاد السوفيتي في صراعهم مع النظام للأسباب المذكورة آنفاً. وتسلط الدراسة الضوء على الصراع الذي تفجر بين أجنحة داخل حزب البعث وسقوط النظام البعثي جراء إحتدام هذا الصراع بعد تسعة أشهر من تسلمه مقاليد السلطة.

يتناول النصف الثاني من الكتاب وصول القوميين العرب إلى السلطة بعد إزاحتهم للبعثيين، وتولي عبدالسلام محمد عارف ومن بعده أخيه عبدالرحمن مقاليد السلطة. وكان تقييم إدارة الرئيس جونسون لحكم الأخوين عارف واضحاً؛ فهو نظام قومي عربي يرتبط بعلاقات وثيقة مع عبدالناصر فضلاً عن مناوئته للشيوعيين في الداخل مع أنه يرتبط بعلاقات جيدة مع موسكو إنطلاقاً من إنتهاجه لسياسة تعتمد على الحياد في العلاقات الدولية. وكان النظام العارفي يتطلع أيضاً إلى تحسين علاقاته بالغرب. وفي الختام، تناولت الدراسة تناولاً مقتضباً الوصول الثاني لحزب البعث إلى السلطة في تموز من عام 1968 ورغبته بتوثيق عرى العلاقات مع الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي والابتعاد إلى حدٍ ما عن الغرب.

أخيراً، لابُدَّ من القول ان هذه الدراسة هي في الأصل أطروحة دكتوراه صادرة عن مدرسة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية/ قسم التاريخ الدولي.

الفصل الأول

كيندي والنظام البعثي الأول
شباط – تشرين الثاني 1963

المقدمة

يدرس الفصل الحالي سياسة إدارة كيندي حيال العراق خلال حكم حزب البعث الذي دام تسعة أشهر عقب إطاحته الناجعة بنظام عبدالكريم قاسم في الثامن من شباط من عام 1963. وسيشرح هذا الفصل ويدرس فاعلية عملية إتخاذ القرار في الولايات المتحدة الأمريكية . ولحدوثه في أوج الانتصار الأمريكي على الاتحاد السوفيتي في أزمة الصواريخ الكوبية، كان الانقلاب البعثي في مطلع عام 1963 إنتصاراً مهماً لستراتيجية الاحتواء الشرق أوسطية التي تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية. وأفضى الاندلاع اللاحق للحرب الكردية في حزيران من عام 1963 إلى إضفاء المزيد من الأهمية على العراق جراء الحرب الباردة. ومع دعم الولايات المتحدة الأمريكية للنظام البعثي ودعم الاتحاد السوفيتي للكرد، كان المسؤولون الأمريكيون على قناعة، بحلول منتصف عام 1963، بأن العراق أصبح «ساحة حرب من سوح الحرب الباردة.»[1]

وتوافقاً مع البنى السلطوية في العراق، فقد مارس المجلس

(1) بغداد (933) إلى وزارة الخارجية، 27 حزيران، 1963 (مكتبة كيندي الرئاسية/ ملف الأمن القومي/ الدول/ الصندوق (117-آ)/ العراق 6/ 63-8/ 63/ الوثيقة 17)، ص1-2.

الوطني للقيادة الثورية، المؤلف من إثني عشر بعثياً وأربعة ضباط قوميين عرب، السلطة العليا[1]. وقد أصبح نائب عبدالكريم قاسم السابق، عبدالسلام عارف، رئيساً للجمهورية وأحمد حسن البكر رئيساً للوزراء. غير ان علي صالح السعدي نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية والأمين العام القطري لحزب البعث فضلاً عن سيطرته على ميليشيا الحرس القومي، هو الذي كان الأكثر نفوذاً وسطوة[2]. وبتوجيه من السعدي، إستهدف الحرس القومي مناوئي النظام ، ولاسيما الشيوعيين. وتختلف تقديرات عدد القتلى خلال النظام البعثي الأول؛ فاليتل يُشير إلى سقوط «المئات»، في حين يذكر تريب ان العدد يصل إلى ثلاثة آلاف ويقدر بطاطو العدد ما بين (1500) إلى (5000) قتيل[3]. وعلى حد قول كبير مستشاري كيندي لشؤون الشرق الأوسط، فأن الرفض العراقي الدراماتيكي للأتحاد السوفيتي كان «مكسباً خالصاً تقريباً بالتأكيد» للولايات المتحدة الأمريكية[4].

وعلى الرغم من أهمية العراق الواضحة في الحرب الباردة، فقد إقتصر التدوين التاريخي للسياسة الأمريكية حيال النظام البعثي الأول على فقرة مفردة في كل من دراسة هان للعلاقات

(1) تريب (2007)، ص164–165.

(2) المصدر السابق، ص164–165.

(3) ليتل (2010)، ص69؛ تريب (2007)، ص165؛ بطاطو (1978)، ص685.

(4) البيت الأبيض، مذكرة، من كومير إلى الرئيس، 8 شباط، 1963 (مكتبة كيندي الرئاسية/ ملف الأمن القومي/ الدول/ الصندوق (117–آ)/ العراق 1/ 63–2/ 63/ الوثيقة 18)، ص1.

الأمريكية – العراقية ودراسة دوغلاس ليتل للإجراء الأمريكي السري في الشرق الأوسط[1]. ويعد العمل البحثي بخصوص السياسة الأمريكية حيال الحرب الكردية أكثر إتساعاً بقليل، حيث يذكر ليتل ان العلاقات الأمريكية- العراقية قد مرت بأجواء غير سارة جراء تجدد الحرب الكردية ومسعى إدارة كيندي للتوصل إلى وقف لإطلاق النار[2]. وبالاستناد إلى الاسهام القيّم الذي قدمه ليتل، سيُظهر هذا الفصل إن إدارة كيندي قد إهتمت إهتماماً فاعلاً بالعراق والحرب الكردية بسبب الأهمية المستشعرة للعراق في الحرب الباردة.

(1) هان (2012)، ص49؛ وليتل (2004)، ص696.

(2) بيليتيري(1984)، ص132–138؛ وليتل (2010)، ص69–71.

(1)

نظرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الانقلاب البعثي على أنه مفاجئة سارة وإعتقدت أنه سيفضي إلى تحسن في العلاقات الأمريكية- العراقية. وينبغي ان لا يغيب عن أذهاننا بأن نظام قاسم المؤيد للسوفيت قد حل محله نظام بعثي قومي عربي ومعادٍ للشيوعية شرع بحملة وحشية على الشيوعيين العراقيين. وبينما ثمة مَنْ يوجه الاتهام إلى وكالة المخابرات المركزية بأنها قدمت لحزب البعث قوائم بأسماء الشيوعيين، ممن جرى إعتقالهم وقتذاك وتصفيتهم في الكثير من الحالات[1]، ستُظهر هذه الدراسة بأن الدليل المتوافر لا يدعم هذا الزعم. وعلى الرغم من ذلك، كانت إدارة كيندي راضية للغاية عن حصيلة الانقلاب المتمثلة بالإطاحة بقاسم وبسحق حزب البعث للشيوعيين وبشجب السوفيت الحاد للإنقلاب.

وعلى الرغم من ان الإنقلاب البعثي في الثامن من شباط من عام 1963 جاء مفاجئاً لإدارة كيندي، فهو (أي الإنقلاب- المترجم) لم يكن أمراً غير مرحب به. وبينما أوضح كومير ذلك في رسالته إلى كيندي في ذلك اليوم، فقد كان ثمة عدم يقين أيضاً حيال الطرف الذي سيخرج منتصراً من الصراع الحتمي على السلطة ضمن النظام الجديد. وعلى أية حال، أورد كومير بأن النظام الجديد «(سيكون) أفضل من نظام قاسم» وإن «العلاقات

(1) أنظر موريس (2003، ص29آ؛ وسالي 2003).

بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق ستتحسن كثيراً»[1] وينبع السبب الرئيس في الحس بالتفاؤل الذي أبداه كومير من وجهة النظر الأمريكية حيال موقف حزب البعث المناوىء للشيوعية. وفي حقيقة الأمر، فبعد الاستيلاء على السلطة نفذت ميليشيا حزب البعث، المعروفة بالحرس القومي، حملات إعتقال من بيت إلى بيت لمئات- إن لم يكن للآلاف- من الشيوعيين المشتبه بهم والمتعاطفين معهم. وطبقاً للسفارة الأمريكية في بغداد، فقد أشارت «مصادر موثوقة»، في الثاني عشر من شباط، إلى إعتقال (2400) شيوعي. وأوردت السفارة أيضاً مقتل ألف شخص في الأيام الأربعة التي تلت الإنقلاب[2]. وبحلول العشرين من شباط، أوردت السفارة إن (14) ألف شخص كانوا قيد الاحتجاز، وإن عشرة آلاف منهم يُعتقد بأنهم شيوعيون[3]. وقد لقيَّ الكثيرون منهم مصرعهم.

في الثالث عشر من شباط، أرسل وليم بروبيك، السكرتير التنفيذي لوزارة الخارجية، مذكرة إلى ماكجورج بيندي أوجز فيها الخطوات التي كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد إتخذتها منذُ وقوع الإنقلاب، بضمنها تعليمات إلى الدبلوماسيين الأمريكيين

(1) البيت الأبيض، مذكرة، من كومير إلى الرئيس، الثامن من شباط، 1963 (مكتبة كيندي الرئاسية/ ملف الأمن القومي/ الدول/ الصندوق 117- آ/ العراق 1/ 63-2/ 63/ الوثيقة 18)، ص1.

(2) بغداد (593) إلى وزارة الخارجية، 27 آذار، 1963 (مكتبة كيندي الرئاسية/ ملف الأمن القومي/ الدول/ الصندوق 117-آ/ العراق 3/ 63-5/ 63/ الوثيقة 15 آ)، ص1.

(3) بغداد 427 (الجزء الثاني) إلى وزارة الخارجية، 20 شباط، 1963 (مكتبة كيندي الرئاسية/ ملف الأمن القومي/ الدول/ الصندوق 117آ/ العراق 1/ 63-2/ 63/ الوثيقة 59)، ص4.

في بغداد. وساد الاجماع بأن العلاقات مع العراق ستتحسن، غير ان على الولايات المتحدة الأمريكية ان تسلك نهجاً حذراً. وأوصى بروبيك بضرورة «تفادي أي مؤشر على التدخل في الشؤون الداخلية العراقية» وإن الولايات المتحدة الأمريكية بحاجة إلى «تفادي بلورة إنطباع بأنها أوجدت النظام أو (كانت) تتبناه». وبعد إيجاز البرامج الموضوعة قيد الدراسة، بما فيها تبني سياسات بالمساعدة التسليحية والاقتصادية، أشار بروبيك إلى ان الوزارة مستعدة لتقديم التدريب للشرطة العراقية على مواجهة أعمال التمرد، غير ان هذا الأمر مرهون بحل المشكلة الكردية. وإختتم بروبيك رسالته بأنه على الرغم من ان «النظام الجديد يبدو أفضل كثيراً من نظام قاسم، فأنهم (لا يعدونه) نظاماً مؤيداً لأمريكا أو أنه (سيكون) متحرراً من الضغوط الداخلية ذات الطبيعة المتطرفة، ولا نعرف كم سيبقى متماسكاً، وكم سيكون تصرفه متعقلاً». وكان هذا التحذير بمثابة نبوءة، حيث لم يستغرق الأمر سوى أشهر قبل ان ينفجر النظام من داخله[1].

وتماماً كالأدعاء بأن وكالة المخابرات المركزية كانت العقل المدبر لإنقلاب عام 1963، فثمة إيحاء بأن وكالة المخابرات المركزية قدمت لحزب البعث «قوائماً بأسماء شيوعيين ويساريين آخرين من المشتبه بهم» أدت إلى مصرع «عدد لا يحصى من النخبة المثقفة

(1) وزارة الخارجية الأمريكية، مذكرة، بروبيك إلى بيندي، "علاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع العراق"، 13 شباط، 1963 (ملف الأمن القومي/ ملفات روبرت كومير/ الصندوق 426/ العراق- 1961-1963)، ص1-2.

العراقية»[1]. وقد لقيَّ هذا الزعم تأييد ريتشارد سالي، وهو صحفي يتقصى عن الأحداث أجرى مقابلات مع مسؤولين إستخباريين أمريكيين سابقين يحوزون على «معلومات دقيقة» عن العملية. وقد زعم هؤلاء المسؤولون بأن «وكالة المخابرات المركزية قدمت إلى ميليشيا الحرس القومي ممن يحمل اعضاؤها رشيشات (مصغر رشاشة- المترجم) قوائماً بأسماء شيوعيين مشتبه بهم حيث جرى زجهم في السجون، وإخضاعهم للتحقيق، وإعدامهم على نحوٍ عاجل»[2]. وكما لاحظ بطاطو، فأن مصدر هذا الزعم هو ملك الأردن الحسين، الذي، أخبر محاوره في مطلع ستينيات القرن العشرين:

> إسمح لي ان أُخبرك بأنني أعرف معرفة يقينية ان ما جرى في العراق في الثامن من شباط كان بدعم من المخابرات الأمريكية... هل تعرف ذلك... في الثامن من شباط ثمة إذاعة سرية موجهة إلى العراق كانت تزود المنفذين للإنقلاب بأسماء وعناوين الشيوعيين كي يلقوا القبض عليهم وينفذون الاعدامات بهم[3].

وبينما ركزت الكثير من جوانب التدوين التاريخي على مسألة فيما لو قدمت الولايات المتحدة الأمريكية قوائماً للبعثيين،

(1) موريس (2003)، ص29آ.

(2) سالي (2003).

(3) بطاطو (1978)، ص985-986.

فأن قلائل تفهموا تفسير بطاطو بأن البعث كان يحوز على «فرصة وافية لتجميع معلومات كهذه في 1958-1959، حين أظهر الشيوعيون نشاطهم إلى العلن على نحوٍ كامل»[1] وكان وجود هذه القوائم مدعوماً بوثائق، وان الدليل يدعم إستنتاج بطاطو بأن حزب البعث كان قد أعدها بنفسه. وعلى سبيل المثال، أورد تحليل مكتب الاستخبارات والبحوث الصادر في الخامس عشر من شباط ان «أعضاء الحزب الشيوعي يجري إعتقالهم إستناداً إلى قوائم أعدها حزب البعث الذي يبسط هيمنته الآن»[2] وثمة تحليل منفصل لمكتب الاستخبارات والبحوث صادر في الحادي والعشرين من شباط أشار إلى أنه خلال فترة 1958-1959، كان الشيوعيون «قد كشفوا فعلياً كل متعلقاتهم» التي كان البعث «قد حددها وصنفها على نحوٍ دقيق»[3] ولذا، فأن وجود القوائم ليس بالأمر المنطوي على خلاف، ولكن من المشكوك فيه فيما لو ان حزب البعث سيحتاج إلى العون من وكالة المخابرات المركزية، بما ان البعثيين كانوا يعرفون تلقائياً أعداءهم.

وبسبب الحرب الباردة، نظر مسؤولون أمريكيون إلى

(1) المصدر السابق، ص986.

(2) وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب الاستخبارات والبحوث، "نتائج الانقلاب العراقي على السياسة السوفيتية"، 15 شباط، 1963 (ملف الأمن القومي/ ملفات روبرت كومير/ الصندوق 426/ العراق- 1961 - 1963)، ص 1-2.

(3) وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب الاستخبارات والبحوث، "رؤية تخص نظام إنقلاب الثامن من شباط، 1963"، 21 شباط، 1963 (ملف الأمن القومي/ ملفات روبرت كومير/ الصندوق 426/ العراق- 1961- 1963)، ص8.

الإنقلاب البعثي على أنه نكسة مهمة للسياسة الاقليمية السوفيتية. وكما يُشير مكتب الاستخبارات والبحوث، «فأن جميع الأدلة المتوافرة تدل على ان السوفيت كانوا يعانون من نكسة في العراق وفي سياساتهم الشرق أوسطية جراء الانقلاب العراقي»[1]. وينبع ذلك من كون ان النظام الجديد بدا عاقد العزم على سحق الشيوعيين العراقيين للأبد، الأمر الذي جعل وكالة المخابرات المركزية تستشعر تقوض النفوذ السوفيتي[2]. غير ان هذا الحس بالتفاؤل لم يكن محط إجماع. وقد أشار مكتب الاستخبارات والبحوث إلى أنه بسبب إعتماد العراق كثيراً على المساعدة العسكرية السوفيتية، فقد كان لكلا الجانبين الكثير مما سيخسرانه جراء الانقطاع الكامل في العلاقات[3].

وبسبب إمكانية حصول تغيير في الموقف العراقي في الحرب الباردة، أرسل الرئيس كيندي في الثامن عشر من شباط مذكرة إلى وزير الخارجية دين روسك يسأله فيها عما يجري القيام به من إجراءات؛ فقد أراد كيندي معرفة واقع العلاقة التسليحية السوفيتية العراقية، على وجه الخصوص، وفيما لو ان بإمكان الولايات المتحدة الأمريكية تلبية إحتياجات العراق. وتساءل «لو ان الروس أوقفوا

(1) "نتائج الانقلاب العراقي ...، الخامس عشر من شباط، 1963، ص1-2.

(2) وكالة المخابرات المركزية، "خلفية على إنقلاب الثامن من شباط في العراق"، الرقم 0487/ 63، الثامن من شباط، 1963 (ملف الأمن القومي/ ملفات روبرت كومير/ الصندوق 426/ العراق 1961-1963)، ص 1-2.

(3) "نتائج الانقلاب العراقي..." الخامس عشر من شباط، 1963، ص1-2.

مساعدتهم (إلى العراق)، هل سنقدم أي عروض لهم؟»[1] وبعد أربعة أيام، كتب روسك إلى كيندي:

> نبحث عن صداقة هادئة مع العراق، وان نتفادى الجهود لفرض خدماتنا على النظام الجديد ولكن ينبغي علينا ان نكون مستعدين لتقديم العون قدر إستطاعتنا من دون زيادة وتيرة مستوى المساعدة الحالية... لقد أكدنا سراً للنظام الجديد بأننا لن نتدخل في شؤونه الداخلية.

وقد أوضح روسك بأنه كان قد أوعز للقائم بالأعمال الأمريكي في بغداد، روي ملبورن، بأن يؤكد لكبار المسؤولين العراقيين على الصداقة الأمريكية؛ ولشرح حياد الإدارة الأمريكية في القضايا الاقليمية؛ بالأخص فيما يتعلق بعبدالناصر؛ ولإيضاح الاهتمامات والسياسات الكونية للولايات المتحدة الأمريكية الخاصة بالحرب الباردة[2]. وفيما يتعلق بمسألة السلاح، نصح روسك بتوخي الحذر بما إن العراق من غير المرجح ان يستمر

(1) البيت الأبيض، مذكرة، من الرئيس إلى روسك، الثامن عشر من شباط، 1963 (مكتبة كيندي الرئاسية/ ملف الأمن القومي/ الدول/ الصندوق 117آ/ العراق 1/ 63-2/ 63 الوثيقة 51)، ص1.

(2) وزارة الخارجية الأمريكية، مذكرة، من روسك إلى الرئيس، "موقف الولايات المتحدة الأمريكية حيال العراق"، 22 شباط، 1963 (ملفات الأمن القومي/ ملفات روبرت كومير/ الصندوق 426/ العراق 1961-1963)، ص 1-3. نقل ملبورن هذه المسائل إلى وزير الخارجية العراقي الجديد طالب حسين الشبيب في العشرين من شباط، أنظر بغداد 472، 20 شباط، ص10.

بالحصول على السلاح من الكتلة السوفيتية[1]. وعلى أية حال، فلو تحول العراق صوب الولايات المتحدة الأمريكية طلباً للسلاح، لتعين على الولايات المتحدة الأمريكية، كما يذكر روسك، «تحديد أصناف وكميات» ما بالإمكان تقديمه، طالما ان أية صفقة تسليحية مهمة ستُعقد الأمور مع دول إقليمية أخرى، على شاكلة إسرائيل. وقال أيضاً ان وزارة الخارجية طلبت إرسال سفير جديد للعراق بأسرع وقت ممكن. وإيجازاً، أرادت وزارة الخارجية تبني مرة أخرى سياسة «إنتظار ما سيحدث» حيال العراق في الوقت الحالي[2].

في أواخر شباط، أعد مسؤولان في مكتب شؤون الشرق الأدنى، وهما روبرت سترونغ واندرو غيلكور، مسودة مؤقتة باتجاهات السياسة الأمريكية حيال العراق. وعند توزيعها في الثاني من آذار، ساور الاعتقاد مكتب شؤون الشرق الأدنى بأن النظام الجديد «سيؤكد على الاتجاه القومي العربي في سياق المصالح الوطنية العراقية، وسيكون حيادياً وذا نزعة إصلاحية وإشتراكياً (على النمط الاسكندنافي)» وعلى الرغم من ذلك، فبإمكان الولايات المتحدة الأمريكية «التعايش» مع النظام العراقي الجديد وحدد المكتب أربعة تحديات: الحرب الكردية، والصراع مع شركة نفط العراق، والتطوير الدستوري، والتنمية الاقتصادية. وفي كل مثال من هذه الأمثلة، ستحث الولايات المتحدة الأمريكية العراق على تقديم

(1) أنظر البيت الأبيض، مذكرة، من كومير إلى الرئيس، 20 شباط، 1963 (ملفات الأمن القومي/ ملفات روبرت كومير/ الصندوق 426/ العراق 1961-1963- مذكرة البيت الأبيض)، ص1.

(2) "موقف الولايات المتحدة الأمريكية حيال العراق"، 22 شباط، 1963، ص3.

تنازلات معقولة، ولاسيما فيما يتعلق بالمسألة الكردية الخطيرة، التي سنخضعها للمناقشة التفصيلية في أدناه. وفيما يتعلق بشركة نفط العراق، «ستواصل الولايات المتحدة الأمريكية التشاور مع المملكة المتحدة، وستشجع المساهمين الأمريكيين على إبداء مرونة، وستعبر عن سعادتها بأية مبادرة عراقية ذات علاقة بمسائل لم يتم التوصل إلى تسوية بشأنها. وستشجع الولايات المتحدة الأمريكية النظام العراقي على المضي صوب إجراء إصلاح دستوري وإقامة ديمقراطية تشريعية. وستدعم، أيضاً، التنمية الاقتصادية وإظهار الرغبة بمساعدة العراق بطرق عملية من دون زيادة مستوى المساعدة مادياً». وفيما يتعلق بالعلاقات الاقليمية، ستشجع الولايات المتحدة الأمريكية العراق على إقامة علاقات ودية مع تركيا وإيران، على وجه الخصوص، ولن تعارض إقامة إتحاد مع مصر وسوريا والكويت، شرط أن لا يكون القرار وليد إكراه وإجبار. وأخيراً، فيما يتعلق بالصراع العربي- الإسرائيلي، سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تأكيد «موقفها بالحياد العادل بين إسرائيل والدول العربية»[1].

وقد أوحى رد فعل إدارة كيندي على الانقلاب البعثي بأنها (أي إدارة كيندي- المترجم) كانت مسرورة بنتائج الانقلاب. وبسبب طبيعة الحرب الباردة، فقد إعتقد مسؤولون أمريكيون بوضوح ان إبدال نظام قاسم المؤيد للسوفيت بحزب البعث كان

(1) وزارة الخارجية (9411) إلى سيرتن بوست، "إتجاهات السياسة المؤقتة للتعامل مع العراق ومع نتائج الانقلاب على الشرق الأوسط"، الثاني من آذار، 1963 (علاقات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية/ 1961- 1963/ 18/ الوثيقة 174)، ص 382-389.

قد غيّر حسابات الحرب الباردة في الشرق الأوسط لصالح أمريكا. وإيجازاً، فبعد سنوات من النكسات، كان الانقلاب البعثي إنتصاراً أمريكياً تطلبته الحاجة كثيراً في الحرب الباردة. وعلى الرغم من ذلك، وبعودة نظام معادٍ للشيوعية إلى السلطة في بغداد، فأن السياسة المتبناة منذ ذلك الحين فصاعداً أوحت بالحاجة إلى حماية هذا النظام من المكائد السوفيتية، ولاسيما فيما يتعلق بالحرب الكردية الخطيرة.

(2)

بعد الانقلاب فوراً، أصبح المسؤولون الأمريكيون قلقين من كيفية تعامل النظام البعثي مع المسألة الكردية. وفي الإطار الرسمي، كانت الولايات المتحدة الأمريكية تنظر إلى المشكلة الكردية على أنها «شأناً عراقياً داخلياً لا دور للولايات المتحدة الأمريكية فيه على نحوٍ مباشر أو غير مباشر» مع توجيه النصح للدبلوماسيين «باقتصار أدوارهم على التعبير عن الأمل بأن الحكومة العراقية والكرد سيكون بمقدورهم التوصل فوراً إلى إتفاق مرضٍ للطرفين»[1] غير ان الولايات المتحدة الأمريكية وجدت نفسها في موقف صعب حين شرع السوفيت بإقامة محطات إذاعية سرية تدعو الكرد إلى الانضمام إلى الشيوعيين في مقاومة النظام الجديد ومساندة مطالب الكرد «بحكم ذاتي إقليمي كامل وبحصة كبيرة من الدخل المتأتي من النفط المنتج في الاقليم الكردي»[2]. وتمثلت المشكلة المحيرة في ان «الاخفاق في إيجاد حل سياسي للمشكلة الكردية لن ينصب بفائدة سوى السوفيت والشيوعيين العراقيين»[3]. غير ان النظام كان عاقد العزم على إنتهاج خط متشدد مع الكرد. وبينما تعاطفت الولايات المتحدة الأمريكية مع الطموحات القومية الكردية، فأن الخطوة السوفيتية أوجبت على إدارة كيندي زيادة وتيرة دعمها للنظام العراقي.

---

(1) المصدر السابق، ص 382–389.

(2) "رؤية تخص النظام الانقلابي العراقي..." 21 شباط، 1963، ص2–3.

(3) المصدر السابق، ص 382 – 389.

كانت المسألة الكردية مرتبطة أيضاً بمسألة مهمة أخرى: الوحدة العربية. فقد رغب البعث بإقامة وحدة مع مصر أو سوريا، أو مع كلتا هاتين الدولتين. وكان إختيار النظام لعبدالسلام عارف، المؤيد العتيد للوحدة مع مصر، ليكون الرئيس الجديد قد دلل على ان البعث كان يسعى إلى ترضية العناصر القومية العربية المؤيدة لعبدالناصر في الجيش. غير ان المسألة الكردية ستكون عقبة كأداء أمام تحقيق الوحدة. ففي الثامن والعشرين من شباط، أرسل العراق وفداً إلى القاهرة لإجراء محادثات مع عبدالناصر تتعلق بإمكانية إدخال العراق في وحدة مع مصر وسوريا. وقد رافق الوفد المتوجه إلى القاهرة كرديان، حيث إلتقيا بعبدالناصر على إنفراد. وقال الكرد أنه في حالة إنضمام العراق إلى الدولتين المتمتعتين بكثافة سكانية عربية مهيمنة، فأن مصر صاحبة أكبر كثافة سكانية عربية ستقلل من الإطار الديمغرافي الكردي الكبير في العراق. وبسبب ذلك، طالب الكرد بضمانات لإقامة حكم ذاتي ضمن العراق أو حتى باستقلال كامل، وقد «أعطى عبدالناصر تأييده الكامل للمطالب الكردية بالحكم الذاتي ضمن العراق وكان يأمل بإمكانية التوصل إلى إتفاق سريع» ولذلك، كان عبدالناصر متشائماً حيال إمكانية موافقة النظام البعثي على هذه المطالب- وهو تقييم ثبت أنه دقيق[1].

وبحلول مطلع آذار، أصبح المسؤولون الأمريكيون قلقين من ان جهود النظام الأولية لحل التوترات مع الكرد كانت تفشل. وبينما إتخذ البارزاني خطوات لأظهار حسن النية، على شاكلة إطلاق

(1) بغداد (501) إلى وزارة الخارجية، الأول من آذار، 1963 (مكتبة كيندي الرئاسية/ ملفات الأمن القومي/ الدول/ الصندوق 117 آ/ العراق 3/ 63-5/ 63/ الوثيقة 2)، ص 1- 2.

سراح نحو (1500) أسير عربي، فأن الحكومة لم تُنفذ قط وعودها بإطلاق سراح الأسرى الكرد، ورفع الحظر الاقتصادي، وقبول مبدأ الحكم الذاتي ضمن عراق موحد. وقد حفز هذا الأمر الكرد على مفاتحة السفارة الأمريكية في بغداد على الطلب من إدارة كيندي ان تحث النظام على التوصل إلى تسوية للمسألة الكردية سلمياً[1].

وحين وصل إلى واشنطن الطلب الكردي من الإدارة الأمريكية بمفاتحة النظام، أرسل كومير مذكرة إلى بيندي يحذره فيها من وجود مشكلة في العراق.

> بدأ بعض جواسيسنا بالقلق من خطورة ان المشكلة الكردية (قد) تتسبب بتعكير صفو النظام السياسي الجديد. ومن الصعوبة بمكان القول فيما لو ان المباحثات في بغداد تمضي على ما يرام أو على نحوٍ غير مرضٍ، فثمة أطراف كثيرة- الترك، والإيرانيون، وعبدالناصر، والأهم السوفيت- ممن قد يكون لهم دور في تشجيع الكرد.

وعلى نحوٍ خاص، أورد كومير إن الشاه أراد توظيف الكرد لتقويض النظام العراقي، الذي يعتقد «أنه (أي النظام العراقي- المترجم) متماهٍ للغاية مع عبدالناصر»، الذي لا يثق به. وأشار كومير إلى ان وزارة الخارجية كانت قد حذرته (أي حذرت الشاه-

(1) بغداد (500) إلى وزارة الخارجية، الأول من آذار، 1963 (مكتبة كيندي الرئاسية/ ملفات الأمن القومي/ الدول/ الصندوق 117 آ/ العراق 3/ 63-5/ 63/ الوثيقة 1)، ص 1- 3.

المترجم) من «ضرورة النأى بنفسه عن التدخل في شؤون العراق» لكنه إعترف بأن الشاه من غير المرجح ان «يأخذ بنصيحتهم». ومن الأهمية بمكان ان كومير كان قد أصدر توجيهات إلى وكالة المخابرات المركزية باعداد خطط للطوارىء لمواجهة حرب كردية متجددة وطلب من بيندي ان يدعم هذه الاجراءات في الاجتماع القادم للمجموعة الخاصة الذي سينعقد خلال أيام قلائل. وفي النهاية، أوصى كومير بضرورة إنخراط الولايات المتحدة الأمريكية بدبلوماسية وقائية لدرء حدوث صراع متجدد، سيهدد، على حد قوله، بقاء النظام في السلطة. وفضلاً عن ذلك ، فقد أوصى السفارة في بغداد بإثارة هذه المخاوف مع النظام[1]. وبينما بقيت تفاصيل مناقشات المجموعة الخاصة طي السرية، فقد أكدت مذكرة كومير إن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن مهتمة بالمسألة الكردية سوى لأنها هددت ديمومة النظام البعثي[2].

في الثالث من آذار، إلتقى ملبورن مع وزير الخارجية العراقي طالب شبيب لمناقشة مخاوف إدارة كيندي حيال الكرد. وقال شبيب ان حكومته «مستعدة لمنح» حكم ذاتي ثقافي للكرد، بيد أنها غير راغبة بالمضي أبعد من ذلك. وقال شبيب، لو ان الحرب إشتعل أوارها مجدداً، فأن النظام يخطط «لإجراء حملة على أُسس تختلف عن

(1) البيت الأبيض، مذكرة، من كومير إلى بيندي، الأول من آذار، 1963 (علاقات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية/ 1961-1963/ 18/ الوثيقة 173)، ص1.

(2) أنظر ويلدون ماثيوس، "إدارة كيندي، التمرد المضاد والنظام البعثي العراقي الأول"، انترناشيونال جورنال لدراسات الشرق الأوسط، 4/ 43 (2011)، ص 635-653.

الأُسس التي إتبعها قاسم» مشيراً إلى ان النظام سيتعاون مع الكرد المناوئين للبارزاني والعشائر العربية في الشمال لقلب أساليب حرب العصابات التي يتبعها الكرد ضدهم. وقال ملبورن بأنه متشكك بإمكانية الحل العسكري، مشيراً إلى ان «العصابات الكردية يقودها ضباط جيش سابقون يمتازون بالكفاءة تدربوا تدريباً كاملاً على هذه الأساليب القتالية» وقد عززت تعليقات شبيب ذات الطبيعة المتعجرفة مخاوف ملبورن من إستئناف العمليات القتالية، الأمر الذي أفضى به إلى تحذير واشنطن من ان الحرب «من المرجح ان تندلع في أي وقت»[1].

وسرعان ما لفت تحذير ملبورن إنتباه وكالة المخابرات المركزية. ففي الخامس من آذار، أرسل راي غلاين، رئيس دائرة الاستخبارات في وكالة المخابرات المركزية، مذكرة إلى بيندي يحذره فيها من مخاطر تجدد الحرب الكردية. وأورد مجادلاً بأن «بزوغ نظام معادٍ للشيوعية في بغداد كان قد أزال المانع الوحيد للدعم السوفيتي للانشقاق الكردي. ولربما كان لهذه المشكلة مضاعفات مهمة تتجاوز حدود العراق». وقد أورد مجموعة من الاستنتاجات المهمة. فأولاً، لو تجدد القتال، فلن يكون النظام الجديد أكثر فاعلية في هزيمة الكرد مما كان عليه الأمر مع قاسم. وثانياً، على الرغم من منفاه الطويل في الاتحاد السوفيتي، فأن البارزاني لم يكن شيوعياً، بل أنه سيقبل الدعم السوفيتي لو ان الغرب أظهر الازدراء به. وثالثاً، بسبب وجود أقليات كردية كبيرة في إيران وتركيا، فأن كلا هذين

(1) بغداد (511) إلى وزارة الخارجية، الرابع من آذار، 1963 (مكتبة كيندي الرئاسية/ ملفات الأمن القومي/ الدول/ الصندوق 117 آ/ العراق 3/ 63-5/ 63/ الوثيقة 5)، ص 1 - 3.

البلدين قلقين من إنتشار القومية الكردية في بلديهما ، ولاسيما لو تبنى البارزاني نهجاً مؤيداً للسوفيت. وأخيراً، فأن إنتصار البارزاني العسكري قد جعله مفرطاً في الثقة، مما يُفسر سبب مطالبته بمقدار من الحكم الذاتي أكبر مما كان النظام مستعداً لتقديمه. وإختتم غلاين مذكرته بالقول لو ان النظام لا يُقدم تنازلات قابلة للتطبيق فوراً، فأن تجدد القتال سيكون أمراً محتوماً[1].

وبحلول مطلع آذار من عام 1963، كان المسؤولون الأمريكيون قلقين من إستئناف الحرب الكردية. وساد الاجماع بأن الحرب لن تخدم سوى تعزيز مصالح موسكو وقد تهدد ديمومة النظام البعثي. وبسبب ذلك، كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد حثت العراق على السعي للتوصل إلى تسوية مع الكرد.

(1) وكالة المخابرات المركزية/ غلاين إلى بيندي، "مخاطر جديدة في المشكلة الكردية"، فضلاً عن ملحق، السابع من آذار، 1963 (مكتبة كيندي الرئاسية/ ملفات الأمن القومي/ الدول/ الصندوق 117 آ/ العراق 3/ 63-5/ 63/ الوثيقة 10-10آ)، ص 1- 4.

(3)

في نيسان من عام 1963، حدث تغيير مهم في العلاقات الأمريكية- العراقية، جراء طلب العراق شراء أسلحة أمريكية. وطبقاً لملبورن، كان نظام قاسم قد طلب إثنتي عشرة طائرة سمتية (هيلكوبتر) من الاتحاد السوفيتي، غير ان «الموقف السوفيتي الحالي من المسألة الكردية» كان قد أفضى بالعراق إلى الاستنتاج «بعدم إمكانية الحصول عليها»، والحال كهذا، فقد إستفسر شبيب فيما لو ان للولايات المتحدة الأمريكية» طائرات سمتية مشابهة متوافرة للبيع للعراق في إطار زمني معقول للتسليم»[1] وبعد ذلك مباشرة، إستفسر دبلوماسيون عراقيون في واشنطن من وزارة الخارجية حول شراء أربعين دبابة خفيفة وإثنتي عشرة ناقلة[2]. ولاسباب يُمكن فهمها، يبدو ان الطلب العراقي قد أقنع صانعي السياسة الأمريكيين بأن العراق كان قد غيّر معسكره فعلياً في الحرب الباردة.

وقد حفز الطلب العراقي الوكالات الأمريكية على القيام باستعراض للسياسة التسليحية الأمريكية حيال العراق. وكان ثمة إجماع واضح داخل الحكومة الأمريكية بأن هذا الأمر يُعد تطوراً إيجابياً من ناحية العلاقات الأمريكية- العراقية والحرب الباردة، بيد

(1) بغداد (518) إلى وزارة الخارجية، الرابع من آذار، 1963 (مكتبة كيندي الرئاسية/ ملفات الأمن القومي/ الدول/ الصندوق 117 آ/ العراق 3/ 63-5/ 63/ الوثيقة 18)، ص 1.

(2) وزارة الخارجية (0457) إلى السفارة الأمريكية في بغداد، التاسع من آذار، 1963 (مكتبة كيندي الرئاسية/ ملفات الأمن القومي/ الدول/ الصندوق 117 آ/ العراق 3/ 63-5/ 63/ الوثيقة 11)، ص 1.

ان الامكانية المتصاعدة لتجدد الحرب الكردية قد أسهم في تعقيد الأمور. وكان مجلس حكّام الولايات متفائلاً للغاية بخصوص طلب العراق للحصول على أسلحة، حيث وزع ورقة تخص الموقف من ذلك في التاسع من آذار. وقد إعتقد المجلس ان النظام الجديد في بغداد المناوىء للشيوعية قدم «فرصاً إيجابية للعالم الحر، ولاسيما للولايات المتحدة الأمريكية، لزيادة نفوذها في المنطقة». ونصح بأن تركز السياسة الأمريكية على «تدعيم موقف الحكومة الجديدة في العراق، وتعزيز موقفها المناوىء للشيوعية وثقتها بالتعامل مع التهديدات أو المداهنات الشيوعية، ودعم إقامة علاقات إيجابية بين العراق وحلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة». وعلى نحوٍ ذي مغزى، إعتقد مجلس حكّام الولايات ان مبيعات السلاح بإمكانها المساعدة في تحويل علاقات العراق الخاصة بتجهيز الجيش بالسلاح بعيداً عن السوفيت ونحو مجهزين غربيين وأوصى بضرورة تقييم أية مساعدة عسكرية على أساس حالة بحالة وان تكون متوازنة مع الالتزامات الأمريكية الأخرى في المنطقة (وأعني، إسرائيل، وإيران، والأردن، والعربية السعودية، ومصر)[1]. وقد وافقت وزارة الخارجية على هذه التوصيات وأرسلت مشروع مقترح أكثر تفصيلاً إلى السفارة الأمريكية في بغداد. وفيما يتعلق بمسألة مبيعات الطائرات السمتية، لم تُبدِ الوزارة إعتراضات وحددت نوعين من هذه الطائرات بإمكان السفارة إقتراحهما، لكن مبيعات الدبابات

(1) وزارة الدفاع، مذكرة ، من رينولد إلى ماكنامارا، "السياسة الأمريكية حيال العراق"، مجلس حكّام الولايات- 197، التاسع من آذار، 1963 (مكتبة كيندي الرئاسية/ ملفات الأمن القومي/ ملفات روبرت كومير/ الصندوق - 1961-1963)، ص 1- 2.

كانت ذات إشكالية أكبر بكثير بسبب المخاوف من ان العراق سيستعملها ضد الكرد أو إسرائيل. وقد أحدث هذا الأمر إرباكاً؛ فرفض بيع السلاح للعراق قد يؤثر في العلاقات الأمريكية- العراقية سلباً وقد يرغم العراق على العودة إلى السوفيت طلباً للسلاح. والحال كهذا، فقد طلبت وزارة الخارجية من السفارة دراسة هذه المشكلات قبل ان توافق على البيع[1]. وفي أواخر آذار، أرسل كومير مذكرة إلى بيندي، أورد فيها ان وزارة الخارجية كانت راغبة ببيع كل من الطائرات السمتية والدبابات، ولكن لديها تحفظات. وتساءل عندها «هل نحن الآن واسعو الخيال بما فيه الكفاية لننتهز الفرصة؟»[2] وبوضوح، كان الطلب العراقي قد أثار رد فعل حماسي من صانعي السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية، على الرغم من أنه عزز أيضاً من فرص تجدد الحرب الكردية.

في الثاني من نيسان، بعد إسبوعين من النقاش، أبلغ هال سايندرز، وهو محلل لشؤون الشرق الأوسط في كادر مجلس الأمن القومي، بيندي بأن وزارة الخارجية كانت قد وافقت على بيع إثنتي عشرة طائرة سمتية إلى العراق بمبلغ ما بين (4) إلى (15) مليون دولار أمريكي. وأوصى سايندرز بضرورة إنتهاج نهج يتسم بالحذر حيال العراق، «نهج يكون مفيداً قدر الإمكان (للعراق) من دون

(1) وزارة الخارجية (04507) إلى السفارة الأمريكية في بغداد، التاسع من آذار، 1963 (مكتبة كيندي الرئاسية/ ملفات الأمن القومي/ الدول/ الصندوق 117 آ/ العراق 3/ 63-5/ 63/ الوثيقة 11)، ص1-2.

(2) البيت الأبيض، مذكرة، من كومير إلى بيندي، 28 آذار، 1963 (ملفات الأمن القومي/ ملفات روبرت كومير/ الصندوق 426/ العراق 1961-1963- مذكرات البيت الأبيض/ الوثيقة 74)، ص1.

الانغماس في برنامج جديد لمساعدة كبيرة لا مبرر لها». ولاحظ ان طلبات العراق كانت غامضة وأنها لم تستجب إلى المقترح الأولي للإدارة الأمريكية. وعلى الرغم من ذلك، لم يرَ «مشكلة جدية في بيع دبابات خفيفة، وأسلحة خفيفة و(ذخيرة)، ومعدات إتصال، أو حتى طائرة نقل إذا ما طلبها العراق»[1]. وبهذه الموافقة، أقرت الولايات المتحدة الأمريكية «من حيث المبدأ» بيع الدبابات إلى العراق، وتبلغت السفارة الأمريكية في بغداد بذلك في الثاني عشر من نيسان. ويتضح من التوجيه المرسل إلى السفارة، ان مجلس الأمن القومي كان قد إستبعد الجدال بأن العراق يشكّل تهديداً عسكرياً لإسرائيل، وتركيا، وإيران. وأوردت إدارة كيندي ان الدبابات تسد «الاحتياجات الأمنية الدفاعية والداخلية المشروعة للعراق»، وأنها تجعل من الغرب بالنسبة للعراق بديلاً عملياً للاتحاد السوفيتي فيما يتعلق بالسلاح، وأشارت إلى ان العراق يفتقر إلى القدرة اللوجستية التي تمكنه من تهديد تركيا أو إيران، ولن يحوز على هذه القدرة في المستقبل القريب[2].

كانت إدارة كيندي في موافقتها على مبيعات الأسلحة مدفوعة باعتبارات أملتها ظروف الحرب الباردة. وبينما ثمة أسباب لمعارضة هذه المبيعات، على شاكلة التهديد المحتمل الذي يُشكله

(1) أنظر الوثائق، مكتب الاستخبارات والبحوث، "التمرد الكردي في فترة ما بعد قاسم"، 27 آيار، 1963 (مكتبة كيندي الرئاسية/ ملفات روبرت كومير/ الكرد، 1961–1963)، ص3.

(2) بغداد 611 (الجزءان الأول والثاني) إلى وزارة الخارجية، الأول من نيسان، 1963 (مكتبة كيندي الرئاسية/ ملفات الأمن القومي/ الدول/ الصندوق 117 آ/ العراق 3/ 63–5/ 63/ الوثيقة 16)، ص 1–5.

العراق لإسرائيل وإيران وتركيا، فضلاً عن الكرد، يبدو ان رغبة إدارة كيندي بسحب العراق بعيداً عن السوفيت قد تغلبت على هذه المخاوف. ولذا، فأن القوة التي جذبت السياسة الأمريكية نحو العراق البعثي لم تكن تهتم كثيراً بالاعتبارات الاقليمية، بل تهتم بالمخاوف من الاتحاد السوفيتي والتهديد الذي يشكله في المنطقة.

(4)

طوال شهري نيسان وآيار، فأن رغبة إدارة كيندي بسحب العراق بعيداً عن السوفيت من خلال مبيعات السلاح أفضت إلى تعميق القلق من إستئناف الحرب الكردية. وقد أفضى هذا الأمر بالولايات المتحدة الأمريكية إلى الضغط على حلفائها الاقليميين، تركيا وإيران، بعدم التدخل في الصراع في حالة إستئناف القتال، في حين أنها حثت النظام العراقي على البحث عن تسوية تفاوضية مع الكرد. وفي واقع الأمر، كما جادل سايندرز، «فأن مصالح (العراق) ستتعزز أفضل تعزيز في حالة سيطرة الحكومة على الكرد مما عليه الأمر لو (كان) التمرد الكردي ناجعاً بما فيه الكفاية في دعوة السوفيت أو الإيرانيين إلى التدخل»[1]. والحقيقة ان المسؤولين الأمريكيين رأوا في تجدد الحرب الكردية عائقاً أمام مبيعات الأسلحة وقد تهدد (أي الحرب الكردية- المترجم) ديمومة النظام البعثي. وبذا، كان على إدارة كيندي إتخاذ خطوات لتفادي وقوع الحرب.

في الثاني من نيسان، أبرقت وزارة الخارجية إلى سفارتيها في أنقرة وطهران بإثارة المسألة الكردية مع حكومتي البلدين. وأوردت البرقية بأن تجدد الحرب الكردية لا يصب بمصلحة البلدين، ولن يستفيد منه سوى الشيوعيين أو القوى المؤيدة لعبدالناصر، وسيزيد من إمكانية إندلاع «إنتفاضات مماثلة» في تركيا وإيران، وهو الأمر

(1) وزارة الخارجية (07021) إلى السفارة الأمريكية في بغداد، الثاني عشر من نيسان، 1963 (مكتبة كيندي الرئاسية/ ملفات الأمن القومي/ الدول/ الصندوق 117 آ/ العراق 3/ 63-5/ 63/ الوثيقة 22)، ص1.

الذي يتوق السوفيت لاستغلاله. وتعتقد الوزارة ان المصالح الإيرانية والتركية والأمريكية «ستتعزز خير تعزيز بالتوصل إلى حل عادل للمشكلة الكردية... في سياق صيغة للحكم الذاتي حظيت سابقاً بالموافقة». وعلى أية حال، ففي حالة إندلاع القتال، ستشعر الولايات المتحدة الأمريكية بأنها ملزمة بتحذير إيران وتركيا «بضرورة النأي بنفسيهما عما قد يصبح شركاً من الناحيتين السياسية والعسكرية لدولة أجنبية». ويتضح ان وزارة الخارجية كانت قلقة على وجه الخصوص من التدخل الإيراني، بما ان طهران ربما تواجه «إغراءً بدعم المتمردين الكرد في مسعى لابعاد إجراء كردي معادٍ عن أراضيها». وجادلت الوزارة بأن هذا الاغراء سيكون «أمراً قصير النظر ومؤذٍ للمصالح الإيرانية إجمالاً»[1].

في مطلع آيار، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بملاحظة وجود إستعدادات للحرب، الأمر الذي أفضى بوزارة الخارجية إلى إصدار تعليمات لدبلوماسييها في بغداد بنقل «مخاوف أمريكا الجدية من تداعيات الأحداث» إلى الحكومة العراقية وحث الحكومة على تقديم «مقترحات مقابلة جدية للكرد... لتهيئة السبيل لإجراء مفاوضات حقيقية» وجرى الايعاز للسفارة أيضاً بالقول أنه بينما ترى الولايات المتحدة الأمريكية الصراع على أنه مسألة داخلية تماماً، «ففي روح من الصراحة والودية الكاملتين... فليس لدينا من خيار سوى الحث على تجنب العنف الذي لن يستفيد منه سوى

(1) البيت الأبيض، مذكرة، من سايندز إلى بيندي، الثاني من نيسان، 1963 (ملفات الأمن القومي/ ملفات روبرت كومير/ الصندوق 426/ العراق 1961–1963– مذكرات البيت الأبيض)، ص1.

أعداء الحكومة العراقية، الشيوعيين»[1] وجرى نقل الرسالة إلى وزير الخارجية في الرابع من آيار وإخباره أيضاً بأن الحكومة بصدد إعداد مقترح مغاير، بيد ان هذا الأمر يبدو غير مرجح الحدوث[2].

في الثاني والعشرين من آيار، إلتقى ملبورن برئيس الوزراء العراقي أحمد حسن البكر، وهو ضابط بعثي كان له دور رئيس في إنقلاب شباط، لحث النظام على التفاوض مع الكرد بحسن نية. وكان واضحاً ان النظام لم يُظهر إهتماماً بذلك، حيث رفض البكر المقترحات الكردية بوصفها «مقترحات يصعب قبولها كأساس للتفاوض». غير ان موقف البكر، كما يراه ملبورن، كان متصلباً كموقف الكرد، حيث أصر البكر على إمكانية منح الكرد «لا مركزية إدارية» بدلاً من «حكم ذاتي سياسي» وقال البكر، في خطوة أبعد من ذلك، أنه «لن يسمح لهذا التهديد الكردي للسيادة العراقية بالاستمرار لمدة أطول». وفيما يتعلق بذلك أورد ملبورن ان «الكرد كانوا قد أخبروا كادر السفارة وآخرين ان «مقترحاتهم قابلة للتفاوض» وهي مجرد أساس للتفاوض، حيث سيتبادل الطرفان الأراء في عملية أخذ ورد حتى يتمكنا من التوصل إلى تسوية مقبولة. ولم يكن لهذا المقترح تأثير، حيث لم يقدم البكر «ضماناً أو مؤشراً بأن الحكومة العراقية... ستلجأ إلى القوة بحق الكرد»[3].

(1) وزارة الخارجية (02450) إلى السفارة الأمريكية في بغداد، الرابع من آيار، 1963 (مكتبة كيندي الرئاسية/ ملفات الأمن القومي/ الدول/ الصندوق 117 آ/ العراق 3/ 63-5/ 63/ الوثيقة 30)، ص1-3.

(2) بغداد (729) إلى وزارة الخارجية، الرابع من آيار، 1963 (مكتبة كيندي الرئاسية/ ملفات الأمن القومي/ الدول/ الصندوق 117 آ/ العراق 3/ 63-5/ 63/ الوثيقة 32)، ص 1.

(3) بغداد (795) إلى وزارة الخارجية، 24 آيار، 1963 (مكتبة كيندي

وعلى الرغم من غموض البكر، فأن موقفه المتشدد من المفاوضات أظهر ان تجدد الحرب الكردية كان أمراً محتملاً.

حفز الحوار بين ملبورن والبكر مكتب الاستخبارات والبحوث على توزيع مذكرة في السابع والعشرين من آيار سلطت الضوء على قلق وزارة الخارجية من استئناف الحرب الكردية. ويميز التقرير بين النظام، المُلام على هذا المأزق، والجيش، الذي لم يكن «تواقاً لتجدد القتال» وظهر أنه محبط من تدخل النظام في الأمور العسكرية. وكان البعث، على سبيل المثال، قد رفض خطة العمليات التي قدمها الجيش والتي تدعو إلى إستعمال «أقل مقدار ممكن من القوة» وإستبدالها بما وصفه مكتب الاستخبارات والبحوث، «بخطة فعلية للأبادة» ويعتقد مكتب الاستخبارات والبحوث ان تجدد القتال ستكون له أبعاد تمس الحرب الباردة، بما أنه (أي القتال- المترجم) سيُضعف النظام المناوىء للشيوعية وقد يُفضي بموسكو إلى تقديم مساعدة عسكرية وتسليح سري للكرد- على الرغم من ان هذا الأمر سيكون باعثاً على التحدي بسبب الصعوبات المالية لايصال السلاح إلى شمالي العراق عبر تركيا أو إيران. ومع ذلك، فقد أكّد مكتب الاستخبارات والبحوث، ان القيادة الكردية ستنظر إلى موسكو «بريبة ومرارة» ولن تقبل الأسلحة السوفيتية إلا كملاذ أخير. وأوصى مكتب الاستخبارات والبحوث بالتوصل إلى تسوية تفاوضية، يتولى القيام بها وسيط نزيه مسلم وغير عربي، على شاكلة الهلال الأحمر الدولي. غير أنه في حالة إندلاع الحرب، فستكون

الرئاسية/ ملفات الأمن القومي/ الدول/ الصندوق 117 آ/ العراق 3/ 63-5/ 63/ الوثيقة 39)، ص 1-3.

الولايات المتحدة الأمريكية بموقف صعب يتمثل بضرورة موازنة رغبتها بالتوصل إلى تسوية سلمية وإحتياجها للنظام العراقي[1].

في مطلع حزيران من عام 1963، ظهر التوتر بين النظام والكرد إلى العلن، حين إعتقل النظام أعضاء في الوفد الكردي المفاوض[2]؛ وأعلن الاحكام العرفية في المنطقة الشمالية؛ وأصدر إنذاراً نهائياً للكرد بالقاء السلاح خلال (24) ساعة وإعلان الولاء إلى الحكومة أو «مواجهة العواقب»[3] وكان العراق قد حشد ثلثي جيشه تقريباً- حوالي 45 ألف مقاتل- في كردستان[4]. ولخشيته من إندلاع الحرب، أبرق ملبورن إلى واشنطن يحذرها من ان الحرب حتمية الوقوع وان النظام قد أوهم نفسه بإمكانية تحقيق إنتصار سهل[5].

في الفترة التي سبقت بدء الهجوم العراقي على الكرد في العاشر من حزيران، إتخذت إدارة كيندي خطوات فاعلة لدرء

(1) "التمرد الكردي...، 27 آيار، 1963، ص1.

(2) بغداد (907) إلى وزارة الخارجية، التاسع عشر من حزيران، 1963 (مكتبة كيندي الرئاسية/ ملفات الأمن القومي/ الدول/ الصندوق 117 آ/ العراق 6/ 63-8/ 63/ الوثيقة 11)، ص 2.

(3) بغداد (849) إلى وزارة الخارجية، العاشر من حزيران، 1963 (مكتبة كيندي الرئاسية/ ملفات الأمن القومي/ الدول/ الصندوق 117 آ/ العراق 6/ 63-8/ 63/ الوثيقة 2)، ص1-2.

(4) وكالة المخابرات المركزية، "التمرد العراقي- الكردي"، الثالث عشر من حزيران، 1963 (مكتبة كيندي الرئاسية/ ملفات الأمن القومي/ الدول/ الصندوق 117 آ/ العراق 6/ 63-8/ 63/ الوثيقة 7)، ص2.

(5) بغداد (854) إلى وزارة الخارجية، العاشر من حزيران، 1963 (مكتبة كيندي الرئاسية/ ملفات الأمن القومي/ الدول/ الصندوق 117 آ/ العراق 6/ 63-8/ 63/ الوثيقة 3)، ص1-3.

الحرب، بما فيها التشاور مع النظام البعثي وحثه على ضبط النفس. ولخشيتها من وقوع الأسوأ، حثت الولايات المتحدة الأمريكية حلفاءها، تركيا وإيران، على تفادي التدخل في حالة إستئناف الحرب. ولسوء الحظ، وعلى الرغم من المخاوف الأمريكية، كان النظام العراقي مصمماً على سحق الكرد عسكرياً.

(5)

حين هاجمت الحكومة العراقية الكرد في حزيران من عام 1963، ثبت ان قلق إدارة كيندي من ان الحرب قد تصبح أداة للتخريب السوفيتي كان دقيقاً. فحالما تجددت الحرب، شن الاتحاد السوفيتي هجوماً دبلوماسياً، حيث أدان النظام البعثي، ودعم المطالب الكردية بالحكم الذاتي، وحث إحدى الدول الدائرة في فلكه- منغوليا- على توجيه الاتهامات في الأمم المتحدة إلى النظام العراقي بممارسة الابادة. ومن جانبها، حاولت الولايات المتحدة الأمريكية الحفاظ على موقف وسطي، حيث حثت البعث على البحث عن تسوية تفاوضية، في الوقت الذي قدمت فيه أيضاً مساعدة عسكرية محدودة. وعلى أية حال، فمع زيادة الدعم السوفيتي للكرد، كانت الولايات المتحدة الأمريكية مجبرة على القيام بالشيء نفسه مع العراق. وإيجازاً، يبدو ان الحرب الكردية ما هي إلا جبهة جديدة من جبهات الحرب الباردة.

في الخامس عشر من حزيران، إتهمت وكالة أنباء سوفيتية، تاس، النظام البعثي بالغدر «الهتلري»، بلجوئه إلى إشراك فصائل عسكرية فاشية النزعة وإلى الابادة. وأكّد التصريح ان سياسة العراق حيال الكرد تنتهك ميثاق الأمم المتحدة إنتهاكاً فاضحاً وينبغي ان تكون مصدر قلق لكل الأمم. وبعد ذلك، كررت صحيفة سوفيتية رسمية أخرى، برافدا، في العشرين من حزيران، الاتهامات وأرفقت معها تهديداً بتعليق المساعدة السوفيتية للعراق.

وكانت هاتان الفقرتان بمثابة الصلية الافتتاحية لحملة دبلوماسية ودعائية سوفيتية مكثفة ضد العراق وتمخضت عن إتخاذ الصراع العراقي- الكردي لمنحى ذي علاقة بالحرب الباردة[1].

خلال أيام من تجدد الحرب، تلقى مسؤولون أمريكيون في بغداد تقاريراً عدة عن الفضائع التي ترتكبها القوات العراقية بحق الكرد. وقد أبرقت السفارة الأمريكية، في التاسع عشر من حزيران، إلى المسؤولين في واشنطن تخبرهم بوقوع مجازر بحق المدنيين ممن كانوا يحاولون الفرار من بنايات أضرمت فيها القوات العراقية النيران، وإستخدام النساء والأطفال دروعاً بشرية[2]. وعند تلقيه هذه القصص المروعة، عقد بيندي إجتماعاً للمجموعة الخاصة في العشرين من حزيران. وعلى الرغم من بقاء هذا الاجتماع طي السرية، فبالامكان الاستدلال على التفاصيل من مصادر بديلة. وعلى سبيل المثال، أرسل كومير في التاسع عشر من حزيران مذكرة إلى بيندي يوصي فيها بانتهاج «نهج حازم» في الاجتماع ويوجز فيها بعض المسائل الرئيسة بغية التعامل معها. وأشارت المذكرة إلى ان كيندي كان له إهتمام شخصي بالصراع، متسائلاً لأي حد كانت المساعدة الأمريكية للعراق «متأتية من قراءته لمسارعة السوفيت على الفور لتقديم الدعم إلى الكرد، ولذا، ينبغي علينا دعم العراقيين» ويدل هذا المنطق على ان كيندي إستشعر المسألة الكردية في ظل

(1) وكالة المخابرات المركزية، "التقرير الخاص: الضغط السوفيتي على العراق"، التاسع من آب، 1963 (مكتبة كيندي الرئاسية/ ملفات الأمن القومي/ الدول/ الصندوق 117 آ/ العراق 6/ 63-8/ 63/ الوثيقة 39)، ص2-3.

(2) بغداد (907)، التاسع عشر من حزيران، 1963، ص1-3.

العلاقات القائمة خلال الحرب الباردة. ومع ذلك، ثمة مسؤولون في وزارة الخارجية كانوا معارضين للغاية لهذا التحليل ولاسيما مدير مكتب شؤون الشرق الأدنى، فيليب تالبوت، حيث شعرت وكالة المخابرات المركزية وكومير بأنه كان «يلغو أكثر من اللازم»[1] وأثار كومير أيضاً مشكلة مساعدة الشاه للكرد، مجادلاً بأن «الأمر لن يكون ذا فائدة كبيرة (للولايات المتحدة الأمريكية) للمساعدة في تسليح العراقيين و (للترك) لأغلاق الحدود لو ان الإيرانيين يقومون في الوقت نفسه بتزويد الكرد بالسلاح. ولذا يجب ان يركز الجزء الأساس لأية سياسة على عرقلة مسعى الشاه بهذا الصدد».[2] وثمة مذكرة أخرى، جرى إرسالها إلى كيندي في الحادي والعشرين من حزيران، أشارت إلى ان المجموعة قررت زيادة المساعدة العسكرية والاقتصادية إلى العراق[3]. وهنالك مذكرة ثالثة، أرسلها بروبيك إلى بيندي، تضمنت إقتراحاً بأن يشمل ذلك زيادة الأموال الممنوحة من (800) ألف دولار أمريكي إلى مليون دولار أمريكي للمشاركين في برنامج التدريب من المسؤولين والفنيين والتربويين العراقيين في مجالات تخصصهم في أمريكا؛ وتنفيذ برنامج (النقطة الرابعة) للمساعدة الغذائية بمنح عشرة آلاف دولار أمريكي على

(1) البيت الأبيض، مذكرة، من كومير إلى بيندي، التاسع من حزيران، 1963 (مكتبة كيندي الرئاسية/ ملفات الأمن القومي/ الدول/ الصندوق 117 آ/ العراق 6/ 63-8/ 63/ الوثيقة 12)، ص1.

(2) المصدر السابق، ص1.

(3) البيت الأبيض، مذكرة، من كيسين إلى الرئيس، "الجيش الأمريكي والمساعدة الاقتصادية إلى العراق"، 21 حزيران، 1963 (مكتبة كيندي الرئاسية/ ملفات الأمن القومي/ الدول/ الصندوق 117 آ/ العراق 6/ 63-8/ 63/ الوثيقة 14)، ص1.

شكّل مساعدة غذائية، وبيع أربعين دبابة خفيفة، وإثنتي عشرة ناقلة دبابات، و(500) شاحنة ثقيلة، و(15) طائرة سمتية كبيرة، على الرغم من ان تفاصيل هذه المبيعات لم تكن قيد التفاوض[1]. وبوضوح، فقد أفضى دعم الاتحاد السوفيتي للكرد بإدارة كيندي إلى الموافقة على مدى واسع من المساعدات للعراق.

وفي هذه الأثناء، قدم الانقسام السوفيتي- العراقي حيال الكرد فرصة فريدة للولايات المتحدة الأمريكية للحصول على معلومات إستخبارية تخص أسلحة سوفيتية كان العراق قد حصل عليها خلال حكم عبدالكريم قاسم[2]. وفي السابع والعشرين من حزيران وجه مسؤول أمريكي أُشير إليه بالأحرف (ت. أ. ب)- يُعتقد بأنه توماس أي. باروت، وهو مسؤول رفيع المستوى في وكالة المخابرات المركزية كان في مهمة في البيت الأبيض وقتذاك[3] – مذكرة سرية إلى شخص غير مماط اللثام عن هويته تورد الآتي:

> بناءً على طلب العراق، فقد جرى تعليق الاقتراح بتزويد كمية كبيرة من المعدات إلى أجل غير مسمى. وينبع ذلك من خشيتهم

(1) وثائق وزارة الخارجية، "الجيش الأمريكي والمساعدة الاقتصادية للعراق"، التاسع من حزيران، 1963 (مكتبة الرئيس كيندي/ ملفات الأمن القومي/ الدول/ الصندوق 117 آ/ العراق 6/ 63-8/ 63/ الوثيقة 22)، ص1-2.

(2) وزارة الدفاع، مذكرة، من سلوان إلى كومير، "المساعدة للعراق"، العاشر من تموز، 1963 (ملفات الأمن القومي/ ملفات روبرت كومير/ الصندوق 426/ العراق 1961-1963)، ص1-2.

(3) مراسلة بالبريد الالكتروني من مكتبة كيندي، 21 تشرين الثاني، 2011.

> من المضاعفات الأمنية التي قد يتعرضون إليها في هذا الوقت بالذات. ومن المؤمل ان يجري إرسال المعدات جواً في الاسبوع الأول من شهر تموز. وتشمل بطاريات دبابات، وصواريخ، ومسدسات، وذخيرة، ومواد خاصة[1].

يُشير هذا إلى ان العراقيين كانوا خائفين من ان السوفيت سيكتشفون تقديمهم للمعدات والأسلحة السوفيتية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، مما سيؤدي إلى المزيد من العداء. وأُميط اللثام عن تفاصيل أخرى لهذه العملية في رسالة أرسلها في أواخر تموز السفير الأمريكي الجديد في العراق، روبرت سترونغ، إلى وزارة الخارجية، حيث ذكر فيها ان الحكومة العراقية «من غير المرجح ان تقوم بتسليم أسلحة سوفيتية بأي ثمن في حالة وجود خطر حقيقي بمعرفة السوفيت بذلك». وأشار إلى ان العراقيين يُدركون حدود قوتهم وهم مصممون على الحصول على أكبر مقدار من الفائدة. وبسبب ذلك، فقد نصح السفير « الولايات المتحدة الأمريكية ببذل كل ما بإمكانها من إجراءات إحترازية كي تتفادى أي تعبير عن توق مُغالى فيه» وإنتهاج «أقصى ما بإمكانها من حذر لتفادي تعريض مصالحنا الأكثر أولوية للخطر» وأوصى أيضاً بأن تُناط به مسؤولية تنسيق العمليات للحصول على هذه المواد الحساسة

(1) البيت الأبيض، مذكرة، من (ت أ ب) إلى مجهول، "العراق"، 27 حزيران، 1963 (مكتبة كيندي الرئاسية/ ملفات الأمن القومي/ الدول/ الصندوق 117 آ/ العراق 6/ 63–8/ 63/ الوثيقة 19)، ص1.

لتجنب حصول مضاعفات وللحيلولة من دون إساءة الفهم[1]. وتوضح هذه الجدلات إن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تحاول الافادة من خيبة أمل العراق بالسوفيت كي تحصل على معلومات إستخبارية تخص القدرات العسكرية السوفيتية، الأمر الذي يسمح لها بتأسيس قاعدة لاستكشاف القدرات التقنية الروسية. وعلى الرغم من التحفظ العراقي، فقد أصبحت العلاقات الأمريكية-العراقية فجأة أكثر أهمية في عيون صانعي السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية.

بحلول حزيران، كان مسؤولون أمريكيون قد توصلوا إلى الاستنتاج بأن الاتحاد السوفيتي «كان قد تخلى عن أي تظاهر بعدم التدخل في شؤون العراق الداخلية» وكان مصمماً على «جعل العراق ساحة حرب مكشوفة من سوح الحرب الباردة»[2] وفيما عدا حملتهم الدعائية المؤيدة للكرد وتخصيصهم لراتب شهري ضئيل للبارزاني ، فأن السوفيت، كما تناهى إلى علم وكالة المخابرات المركزية، كانوا قد علقوا شحناتهم العسكرية إلى العراق في أواخر آيار[3]. وكان

(1) بغداد (129) إلى وزارة الخارجية، 30 تموز، 1963 (مكتبة كيندي الرئاسية/ ملفات الأمن القومي/ الدول/ الصندوق 117 آ/ العراق 6/ 3 6-8/ 63/ الوثيقة 34)، ص1-6.

(2) بغداد (933)، 27 حزيران، 1963، ص1-2.

(3) وكالة المخابرات المركزية، "موسكو تنقلب ضد النظام البعثي في العراق"، كيرنت انتلجنس ويكلي سمري، 28 حزيران، 1963 (ملفات الأمن القومي/ ملفات روبرت كومير/ الصندوق 426/ العراق 1961-1963/ الوثيقة 23)، ص9؛ ومن بغداد (28) إلى وزارة الخارجية، السادس من تموز، 1963 (مكتبة كيندي الرئاسية/ ملفات الأمن القومي/ الدول/ الصندوق 117 آ/ العراق 6/ 3 6-8/ 63/ الوثيقة 22)، ص1.

ملبورن قد حذر واشنطن في السابع والعشرين من حزيران بما يلي:

> إذا ما تمكن الاتحاد السوفيتي من المساعدة في الإطاحة (بالحكومة) حتى لو إنصبت هذه المساعدة لصالح وصول نظام قومي آخر إلى السلطة، فهو (أي الاتحاد السوفيتي – المترجم) سيتوخى من وراء ذلك قيام بيئة سلطوية لاحقة يتمكن فيها من الحصول على تسامح يبديه النظام الجديد مع الشيوعيين المحليين وإعادة بناء نفوذه في العراق.

وبسبب إحتمال بزوغ أي نظام جديد يخلف النظام الحالي من الجيش، فقد أوصى ملبورن السفارة بزيادة إتصالاتها مع الضباط من خلال «تزويدهم بنوع من المعدات والخدمات لن يؤثر على توازن القوى في الشرق الاوسط»[1] وإيجازاً، رأت الولايات المتحدة الأمريكية في بناء علاقة تسليحية مع بغداد على أنها وسيلة عملية ناجعة لضمان ديمومة لنفوذ بعيد الأمد لها مع العراق.

وصل الهجوم الدبلوماسي السوفيتي على العراق ذروته في مطلع تموز حين أقنع حليفته، منغوليا، بتقديم بند على جدول أعمال الجلسة القادمة للجمعية العامة في الأمم المتحدة تتهم فيه الحكومة العراقية بارتكاب حرب إبادة ضد الكرد[2]. وقد تسبب

(1) بغداد (933) إلى وزارة الخارجية، 27 حزيران، 1963 (مكتبة كيندي الرئاسية/ ملفات الأمن القومي/ الدول/ الصندوق 117 آ/ العراق 6/ 63–8/ 63/ الوثيقة 17)، ص1–2.

(2) بعثة الولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة (12) إلى وزارة

الادعاء المنغولي بضجة، بيد ان هذا الأمر لم يكن سوى البداية؛ ففي التاسع عشر من تموز، أصدرت موسكو بياناً إتهمت فيه «أعضاء السنتو وسوريا» بالاضطلاع «بإجراءات مشتركة» بحق الكرد. وطبقاً لوكالة المخابرات المركزية، فأن البيان كان «مصمماً لتفنيد زعم بغداد بأن المشكلة الكردية شأن داخلي صرف ولبلورة أساس لتوجيه مناشدة للأمم المتحدة أو إجراء دولي آخر بهذا الصدد» وإيجازاً، كان السوفيت يحاولون تدويل الحرب الكردية وجرها أكثر إلى ميادين الحرب الباردة. وفي اليوم التالي، أعلن الوفد السوفيتي في الأمم المتحدة أنه كان يدرس إحالة هذه المسألة إلى النقاش في مجلس الأمن[1]. وبعدها مضى السوفيت أبعد من ذلك حيث إقترحوا إدراج الاتهامات بالأبادة التي يمارسها العراق في إجتماع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة[2]. وأخيراً، في الحادي عشر من تموز أرسل السوفيت رسالة إلى رئيس مجلس الأمن يدعونه فيها إلى الانتباه إلى «الوضع الخطير الناجم عن الأحداث في شمالي العراق ومن تدخل دول في العمليات العسكرية التي تشنها

الخارجية، الثاني من تموز، 1963 (مكتبة كيندي الرئاسية/ ملفات الأمن القومي/ الدول/ الصندوق 117 آ/ العراق 6/ 63-8/ 63/ الوثيقة 21)، ص1.

(1) وكالة المخابرات المركزية، "الاتحاد السوفيتي يُعلن أنه قد يدعو إلى عقد إجتماع لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لمناقشة المسألة الكردية"، سنترال انتلجنس دايجست، الحادي عشر من تموز ، 1963 (ملفات الأمن القومي/ ملفات روبرت كومير/ الصندوق 426/ العراق- الكرد- 1961- 1963/ الصندوق 8)، ص1.

(2) روما (101) إلى وزارة الخارجية، العاشر من تموز، 1963 (مكتبة كيندي الرئاسية/ ملفات الأمن القومي/ الدول/ الصندوق 117 آ/ العراق 6/ 63-8/ 63/ الوثيقة 25)، ص1-2.

السلطات العراقية ضد الشعب الكردي»[1] وللمرة الأولى، وجدت محنة الكرد طريقها إلى أعلى المستويات في الدبلوماسية الدولية، غير ان الاشكالية تكمن في ان العضو الأقوى في الأمم المتحدة، وهو الولايات المتحدة الأمريكية، لم يكن في جانبهم.

لقد تسبب الاتهام بالأبادة بمشكلة صعبة لإدارة كيندي. وتمثلت الحقيقة في ان حكومة عربية من الناحية العرقية كانت تنغمس في حملة عسكرية عنيفة على أقلية عرقية، مستهدفة المدنيين وإرتكاب فضائع على نحو ممنهج. وبوضوح، كان العراق يرتكب الابادة[2]. وعلى أية حال، تمثلت المشكلة في إن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها الغربيين كانوا مترددين في دعم الموقف السوفيتي[3]. وإعتقدت إدارة كيندي بأن الاتهام بممارسة الابادة ما هو إلا مناورة سوفيتية تهدف إلى إنزال العقاب بالبعث للقمع الذي مارسه بحق الشيوعيين:

> إن الاتهام الذي وجهته منغوليا للنظام العراقي بممارسة الابادة في الأمم المتحدة يُمثل مشكلة صعبة للحكومة الأمريكية. فنحن يندر للغاية ان نعارض إدراج بنود كهذه، حتى وان كُنا

(1) بعثة الولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة (69) إلى وزارة الخارجية، الحادي عشر من تموز، 1963 (مكتبة كيندي الرئاسية/ ملفات الأمن القومي/ الدول/ الصندوق 117 آ/ العراق 6/ 63-8/ 63/ الوثيقة 27)، ص1.

(2) تعريف الابادة هو القتل المتعمد لمجموعة كبيرة من الناس، ولاسيما لأولئك المنتمين لجماعة أو أمة عرقية معينة.

(3) روما (101)، العاشر من تموز، 1963، ص1-2.

> لا نتفق مع جوهرها... ومع ذلك، وبالنظر للظروف الخاصة المحيطة بالمسألة الكردية، بما فيها الطبيعة المنحازة التي صيّغ فيها الطلب وحقيقة أنه يمثل جهداً سوفيتياً لانزال العقاب ببلد لتبنيه سياسة أقل تعاطفاً حيال الكتلة السوفيتية، فأن وزارة الخارجية تدرس الآن معارضة إدراج الطلب المنغولي[1].

كان هذا الاجراء نابعاً على نحوٍ صرف من إعتبارات أملتها ظروف الحرب الباردة. فحين واجهت الولايات المتحدة الأمريكية هجوماً دبلوماسياً سوفيتياً، وجدت نفسها مرغمة على دعم النظام العراقي، بصرف النظر عن أساليبه الفظيعة بحق الكرد.

ويبدو ان مناورات موسكو الدبلوماسية في الأمم المتحدة لم تكن سوى جزء من ستراتيجيتها حيال العراق. ففي الساعات الأولى من الثالث من تموز من عام 1963، قامت عناصر مؤيدة للشيوعيين بمحاولة إنقلاب، حيث إستولت على معسكر الرشيد، وهو قاعدة عسكرية مهمة في جنوب شرقي بغداد. ولحسن الحظ، تصرفت القوات الأمنية العراقية «تصرفاً سريعاً وواضحاً وفقاً لتخطيط جيد» وأفشلت المحاولة[2]. وكانت وكالة المخابرات

(1) وزارة الخارجية (10313) إلى السفارة الأمريكية في بغداد، الثامن من تموز، 1963 (مكتبة كينيدي الرئاسية/ ملفات الأمن القومي/ الدول/ الصندوق 117 آ/ العراق 6/ 63-8/ 63/ الوثيقة 27)، ص3.

(2) القسم العسكري، الملحق العسكري الأمريكي في بغداد، 63-131، الثالث من تموز، 1963 (السجلات المتعلقة بالعراق، 1963-1964، الصندوق 2)، ص1-2.

المركزية مقتنعة بأن السوفيت يقفون وراء المؤامرة. وطبقاً لموجز إستخباري صادر في الثالث عشر من تموز ورد فيه الآتي:

> إعتقلت القوات الأمنية العراقية عضوين في شبكة مخابرات تعود للكتلة السوفيتية في بغداد. وقد قدمت إعترافاتيهما دليلاً مباشراً على ان الشبكة كانت خاضعة لتنظيم وتوجيه من عناصر شيوعية محلية ضالعة بـ... تنظيم محاولة إنقلاب في الثالث من تموزَ من عام 1963[1].

وبدا ان ذلك كان جزءاً من ستراتيجية سوفيتية أوسع تهدف إلى إستعادة السيطرة على العراق:

> ثمة دليل قوي يُظهر تورط الكتلة (السوفيتية) في إنتفاضة الثالث من تموز في معسكر الرشيد. ومن المحتمل ان الاتحاد السوفيتي سيعمل من خلال إعلام دعائي وفي الوقت نفسه على نحوٍ سري للاطاحة بالبعث في العراق، واضعاً في حساباته ان أي نظام يخلف النظام البعثي

(1) وكالة المخابرات المركزية ، "1- الدليل على تورط الكتلة السوفيتية في الانقلاب الفاشل الذي حدث في الثالث من تموز في عام 1963؛ 2- الحكومة العراقية تنبه مجلس الأمن؛ 3- مؤشرات أخرى عن تفجر الوضع الحالي في العراق"، 13 تموز، 1963 (مكتبة كيندي الرئاسية/ ملفات الأمن القومي/ الدول/ الصندوق 117 آ/ العراق 6/ 63-8/ 63/ الوثيقة 28)، ص1-2.

سيكون أكثر إيجابية للمصالح الشيوعية[1].

أوضح إنقلاب معسكر الرشيد إن الاتحاد السوفيتي كان ينظر إلى العراق بوصفه جائزة جغروسياسية مهمة بما فيه الكفاية للمخاطرة باللجوء إلى عمل سري لاستعادة السيطرة. وكان المسؤولون الأمريكيون والسوفيت ينظرون إلى العراق، بوضوح، على أنه ساحة حرب مهمة من سوح الحرب الباردة.

وقبل الانقلاب تماماً، كان السفير سترونغ قد وصل إلى بغداد، وكان قد قدم أوراق إعتماده إلى رئيس الوزراء أحمد حسن البكر في مطلع تموز[2]. وحين إلتقى الاثنان في السابع من تموز، كانت أهمية الحرب الباردة واضحة. وأوضح البكر أنه إذا ما تعين على العراق تفادي السيطرة الشيوعية، فأن الدعم الخارجي سيكون ضرورياً ووصف «معركة العراق ضد الشيوعيين» بكونها «معركة الولايات المتحدة الأمريكية» وأوضح بأنه يريد «علاقات ودية» مع الغرب، ولاسيما مع الولايات المتحدة الأمريكية، بيد ان العراق سيبقى منتهجاً لسياسة خارجية غير منحازة. وأوضح سترونغ إن الولايات المتحدة الأمريكية تريد من العراق ان يبقى مستقلاً وستقبل بسياسته الخارجية غير المنحازة. وفيما يتعلق بمسألة الوحدة العربية، كرر سترونغ التأكيد

(1) ”... الضغط السوفيتي على العراق“، التاسع من آب، 1963، ص4.

(2) في السابع عشر من حزيران، أقسم روبرت سترونغ أمام كيندي اليمين بوصفه سفير الولايات المتحدة الأمريكية الجديد في العراق. وبعد هذا اللقاء، مع كيندي، غادر سترونغ واشنطن، ووصل إلى بغداد في السابع والعشرين من حزيران. وفيما يتعلق بتقديم أوراق الاعتماد، أنظر بغداد (953) إلى وزارة الخارجية، 29 حزيران، 1963 (مكتبة كيندي الرئاسية/ ملفات الأمن القومي/ الدول/ الصندوق 117 آ/ العراق 6/ 63-8/ 63/ الوثيقة 20)، ص1.

على السياسة الأمريكية التي تقبل إيما قرار يصدره النظام شرط ان يكون بمحض إختياره وغير مُرغم عليه. وفيما يتعلق بالحرب الباردة، قال سترونغ إن الولايات المتحدة الأمريكية لها «إهتمام كبير» بجهود العراق لمكافحة الشيوعية وحث النظام على إيجاد الظروف التي ستساعد في الحد من جاذبية الفكر الشيوعي. وعلى نحوٍ ذي مغزى، لم يتطرق الحوار إلى الحرب الكردية ولا إلى صفقة السلاح الوشيكة، وركّز بدلاً من ذلك على التهديد السوفيتي. وبوضوح، كان المسؤولون الأمريكيون والعراقيون في هذه الفترة التاريخية ينظرون إلى الحرب الباردة بوصفها الأمر الأهم[1].

أفضت الأساليب العدائية التي إنتهجها الاتحاد السوفيتي إلى الضغط على إدارة كيندي للموافقة على توسيع صفقة السلاح توسيعاً كبيراً. ففي العاشر من تموز، أرسل نائب مساعد وزير الدفاع فرانك سلون مذكرة إلى كومير أوجز فيها أنواع المساعدة العسكرية التي كانت وزارة الدفاع مهيئة لتقديمها إلى العراق. وعلى ما يبدو، كانت وزارة الدفاع قد أرسلت فريقاً إلى العراق لاجراء مسح لتقييم إحتياجاته العسكرية وتحديد المجالات التي بإمكان الولايات المتحدة الأمريكية تقديم المساعدة فيها. وتوصل الفريق إلى الاستنتاج أنه، فضلاً عن الطائرات السمتية والدبابات الخفيفة من نوع (أم 14) وناقلات الدبابات، والشاحنات الموجودة أصلاً في جدول الطلبات، فأن العراق كان مهتماً بشراء ست طائرات سمتية من طراز (أس 61 آر)، وعشر حاملات جوية للجنود من طراز (سي-119)، وإثنتي

(1) بغداد (33) إلى وزارة الخارجية، الثامن من تموز، 1963 (مكتبة كيندي الرئاسية/ ملفات الأمن القومي/ الدول/ الصندوق 117 آ/ العراق 6/ 63-8/ 63/ الوثيقة 23)، ص1-2.

عشرة طائرة تدريب متقدمة، وسربين للطائرات (36 طائرة في المجمل) من طراز (ف 104) أو (ف 100) من الطائرات القتالية، ومجموعة كاملة من أجهزة الانذار المبكر. وبوصفها مساعدة كبيرة، فقد أوصى الوفد بإصلاح خمس طائرات من طراز (ف 86) وثلاثة مدافع أمريكية الصنع من الحقبة الملكية، وهذه المدافع ستتطلب فرقاً تدريبية وفي الأقل خمسة آلاف إطلاقة من الذخيرة. وإجمالاً، ستكلف هذه الصفقة التسليحية (55) مليون دولار أمريكي تقريباً[1]. ومرة أخرى، كانت الولايات المتحدة الأمريكية توسع من نطاق دعمها للعراق رداً على الاستفزازات السوفيتية.

لقد ساعدت محاولات الاتحاد السوفيتي لزعزعة النظام البعثي من خلال دعمه للكرد، وهجومه الدبلوماسي في الأمم المتحدة، وإجراءاته السرية التي توضحت في إنقلاب معسكر الرشيد، في إقناع المسؤولين الأمريكيين بأن العراق ساحة مهمة من سوح الحرب الباردة. وقد تُرجم هذا الموقف إلى حدوث تطور سريع في العلاقات الأمريكية- العراقية وقدم فرصاً لتزويد العراق بمساعدة عسكرية متزايدة، فضلاً عن فرص للحصول على معلومات إستخبارية تخص السلاح السوفيتي المتقدم الذي كانت موسكو قد زودت نظام قاسم به. وبينما كانت أطياف من الحكومة الأمريكية مسرورة بهذا الكنز الاستخباري المحتمل، فثمة مسؤولون في وزارة الخارجية كانوا قلقين من الفضائع الوحشية التي يرتكبها النظام البعثي بحق السكان الكرد.

(1) "المساعدة للعراق"، العاشر من تموز، 1963، ص2-3.

(6)

في منتصف تموز من عام 1963، تغيرت السياسة الأمريكية حيال العراق والحرب الكردية في رد فعل على المخاوف التي أبدتها وزارة الخارجية حيال إستمرار النظام البعثي في الحكم، وإنخراطه في أعمال تبدو أنها أعمال إبادة، ولافتقار الولايات المتحدة الأمريكية للنفوذ على الكرد. ومع خروج الحرب عن نطاق السيطرة وإنغماس السوفيت في حملة عدائية علنية وسرية ضد النظام، كان من الواضح ان سياسة «إنتظار ما سيحدث» كانت قد جعلت من تعزيز المصالح الأمريكية في العراق أمراً باعثاً على التحدي. وإعترافاً بهذا الأمر، تبنت إدارة كيندي سياسة فاعلة حيال العراق والحرب الكردية خلال صيف عام 1963 ومطلع خريفه، الأمر الذي أفضى في نهاية المطاف إلى إنغماسها في مبادرة قصيرة الأمد وفاشلة للتوصل إلى وقف لاطلاق النار.

في الثاني عشر من تموز، أعد جيمس سبين العضو في كادر تخطيط السياسات في وزارة الخارجية مسودة مذكرة أورد فيها ان العراق كان يمضي صوب المراحل الحاسمة لمسألتين منفصلتين لكنهما مترابطتان: المكاشفة مع الاتحاد السوفيتي وحربه مع الكرد. ويرى سبين بأن تدخل موسكو في العراق ودعمها للكرد هما تطوران ينطويان على إشكالات. فمع تصاعد العداء بين بغداد وموسكو، ساور سبين القلق بأن إستمرار النظام في السلطة قد يعتمد على دعم أمريكي أقوى «مما عليه الحال في حدود سياستهم (أي سياسة

الأمريكيين- المترجم) الحالية» وفضلاً عن ذلك، وحيث ان «سياسة العراق المتطرفة» حيال الكرد تُشابه في حدتها أعمال الأبادة، فقد يكون من الصعوبة بمكان للولايات المتحدة الأمريكية بناء دعم دبلوماسي لإعاقة الجهود السوفيتية في المحافل الدولية.

> ... إن سياسة القوميين العرب الذين يبسطون هيمنتهم على الحكم في العراق تقترب في حقيقة الأمر من الأبادة. وطبقاً لضابط عراقي رفيع المستوى فأن هذه السياسة تشتمل على: الافادة حصراً من الأسرى الكرد كونهم قد يكونوا مصدراً للمعلومات ومن ثم تصفيتهم، الأمر الذي قلل من نسبة الذكور البالغين من السكان الكرد إلى نسبة عشر مما هو عليه الأمر الآن، وترك النساء والأطفال يعيلون أنفسهم وتوطين العرب في مناطقهم.

وثمة مشكلة ثالثة تتمثل في إن الولايات المتحدة الأمريكية «لم تكن لديها قنوات كثيرة للاتصال مع الكرد أو لم تكن لديها قناة للاتصال بهم بالمرة أو فرصة لمحاولة التأثير في مواقفهم». وبينما حافظ الكرد دوماً على إتصال بالمسؤولين الأمريكيين، فأن الولايات المتحدة الأمريكية لم تحاول قط تطوير نفوذها. وشعر سبين بأن هذا الأمر خطأ وجادل بأن «الاجراءات والمبادرات الأمريكية المستقبلية (في العراق) لربما تعين عليها ان تمضي أبعد من حدود سياستهم السابقة المتمثلة «بالوقوف متفرجين» على ما يحدث» وإقترح ثلاثة بدائل للسياسة الأمريكية:

أ.تطوير جهد أمريكي متناسق وفاعل لتشجيع وتسهيل الانتقال إلى إعتماد أكبر على مصادر التجهيز الغربية لتجارة العراق الخارجية ولاحتياجات التنمية؛

ب. إلتزام أمريكي بعلاقات حذرة ولكنها واضحة لدعم العراق حيال التهديدات والضغوطات الشيوعية في المجالين السياسي والأمني؛

ج.إقامة تمثيل صريح لحكومة بغداد حيث أننا، على النقيض من السوفيت، لن ندعم الكرد ضدها، في الوقت الذي نرفض سياستها القمعية ضدهم ولكننا لا نستطيع ان نواصل تعاطفنا ودعمنا الكاملين طالما إستمرت هذه السياسة؛ وفضلاً عن ذلك، فأننا مدركون لحقيقة ان إجراءات الحكومة العراقية العسكرية ضد الكرد لم يُكتب له النجاح.

قدم سبين أيضاً مقترحين إضافيين يستحقان الدراسة. يتمثل المقترح الأول في "إقامة إتصال سري أو شبه رسمي مع (البارزاني) لغرض الحصول على معلومات أفضل عن نشاطاته ونواياه، والأمل بممارسة بعض التأثير عليه". أما المقترح الثاني فهو تعزيز "المساعي الحميدة" لطرف ثالث بغية التوصل إلى تسوية تفاوضية في الصراع[1]. وسيكون لمقترحات سبين تأثير كبير في السياسة الأمريكية حيال العراق والمشكلة الكردية وستفضي إلى مبادرة أمريكية تهدف إلى التوصل إلى وقف لاطلاق النار في الصراع.

(1) وثائق وزارة الخارجية، من سبين إلى غرانت، "السياسة حيال العراق"، الثاني عشر من تموز (ملفات الأمن القومي/ ملفات روبرت كومير/ الصندوق 426/ العراق 1961- 1963)، ص1-4.

في الثامن عشر من تموز، أرسلت وزارة الخارجية تعليمات إلى جميع مراكزها في المنطقة عكست التحليل الذي قدمه سبين. وبايراد «إعترافات خاصة لضباط في الجيش العراقي» كان من الواضح ان الحرب الكردية قد تحولت إلى مأزق. وبسبب ذلك، شعرت الوزارة بأن الظروف كانت مثالية للتوصل إلى تسوية تفاوضية. وستستمر الولايات المتحدة الأمريكية بالنظر إلى المشكلة الكردية بوصفها «مسألة داخلية عراقية، وفيها لن تتدخل الولايات المتحدة الأمريكية على نحوٍ مباشر أو غير مباشر» وكانت الولايات المتحدة الأمريكية متعاطفة مع المزاعم الكردية المشروعة. وعلى الرغم من ذلك، فقد أملت لغة المصالح على الولايات المتحدة الأمريكية ان تحافظ على علاقات جيدة مع العراق. بما ان لها «مصلحة قوية في ديمومة حكم النظام العراقي الحالي بوصفه الأفضل للمصالح الأمريكية من أي نظام محتمل يحل محله». وبسبب هذا الانقسام الثنائي في الموقف الأمريكي، كان على السياسة الأمريكية تشجيع النظام على منح الكرد حكم ذاتي ثقافي وإدارة محلية؛ وتقديم مساعدة لإعادة الاعمال والتطوير وتحديث المنطقة الكردية؛ وتجهيز العراق بالغذاء والمشروعات الخاصة باعمال الاغاثة؛ ومواصلة حث النظام على إنتهاج «حكمة الاعتدال» في التعامل مع المدنيين الكرد. وفي الأمم المتحدة، كانت وزارة الخارجية ميالة إلى التراجع عن الاتهام بالابادة وتشجيع حلفائها العرب على قيادة حملة لمعارضة هذا الاتهام. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد قررت الضغط على النظام العراقي للتوصل إلى تسوية للمسألة الكردية سلمياً، في

الوقت الذي تتفادى فيه جرها إلى الصراع[1].

وبالمصادفة، في اليوم نفسه الذي كانت فيه وزارة الخارجية تُصدر تعليماتها، تسلم سيروس حبيبي، وهو موظف محلي سابق في القنصلية الأمريكية في تبريز له إتصالات وثيقة مع الكرد، رسالة من البارزاني يطلب فيها من الرئيس كيندي المساعدة في التوسط لوقف إطلاق النار[2]. وسلط رد فعل إدارة كيندي على مقترح البارزاني الضوء على التأثير الناجم عن التوصيات التي قدمها سبين. وعلى سبيل المثال، حين قدم السفير الأمريكي الجديد لدى إيران، يوليوس هولمز، الرسالة إلى واشنطن، فقد أرفقها بتوصية تقضي بضرورة تكرار القنصلية الأمريكية في تبريز لسياسة عدم التدخل التي تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية[3]. غير أنه حين نقلت وزارة الخارجية كلاً من الرسالة وتوصيات هولمز إلى البيت الأبيض في مطلع آب، فقد أشارت إلى ان الولايات المتحدة الأمريكية تمضي «خطوة واحدة أبعد... بإقامتها لقنصلية في تبريز... وجرى نقل الرسالة إلى وزارة الخارجية والقنصل يرد عليها الآن... بالنيابة عن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية». وجادلت الوزارة بأن هذا الاعتراف «سيُظهر، حتى وإن كان رمزياً فقط، قلق

(1) وزارة الخارجية (10313)، الثامن عشر من تموز، 1963، ص1-3.

(2) تبريز إلى وزارة الخارجية، 24 تموز، (مكتبة كيندي الرئاسية/ ملفات الأمن القومي/ الدول/ الصندوق 117 آ/ العراق 3/ 63-8/ 63/ الوثيقة 31)، ص1-2؛ وطهران 67آ إلى وزارة الخارجية، "رسالة الملا مصطفى البارزاني إلى الرئيس كيندي"، رسالة ملحقة، 30 تموز، 1963 (الارشيف الوطني وإدارة السجلات/ مجموعة السجلات 59/ الصندوق 3944)، ص2-3.

(3) المصدر السابق، ص2-3.

الولايات المتحدة الأمريكية على الكرد ومصالحها معهم». وقد إتفق كادر مجلس الأمن القومي مع هذا الرأي، مع وجود أسطر غير مكتوبة بعناية في هامش الوثيقة بخط هولمز: «أوافق. أعتقد ان هذه مسألة معقولة لأن قنصليتنا لن تقوم سوى بتكرار معايير السياسة الأمريكية، التي أحطنا العراقيين فعلياً علماً بها»[1] ويجسد هذا الأمر تغييراً كان يحدث ضمن الحكومة الأمريكية فيما يتعلق بالكرد، على الرغم من تبني البيت الأبيض لسياسة تسليحية «إيجابية» حيال العراق فضلاً عن موافقته على عقد صفقة تسليحية كبيرة[2]. ومع ذلك، فقد جرى تقديم التعليمات الجديدة لطهران في السابع من آب ونوقشت مع وسيط البارزاني في الثاني عشر من آب[3].

(1) وثائق وزارة الخارجية، مذكرة إلى بيندي ، السادس من آب (ملفات الأمن القومي/ ملفات روبرت كومير/ الصندوق 426/ العراق- الكرد- 1961- 1963/ الوثيقة 6)، ص1-2.

(2) إن السياسة التسليحية الأمريكية حيال العراق تشتمل على الاستجابة الايجابية لطلبات العراق ضمن إطار السياسة التسليحية الأمريكية؛ فتسليم الأسلحة ينبغي ان يكون بأسرع وقت ممكن، وان أي معدات ينبغي ان تخضع لأساس الدفع نقداً؛ وبالإمكان ترتيب الشروط الائتمانية ولكن ينبغي توخي الحذر من عدم وجود تأثير سلبي لها على الاقتصاد العراقي؛ وينبغي إجراء تشاورات مع حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية لتشجيع تبني سياسات تسليحية مماثلة. أنظر وزارة الخارجية، مذكرة، مجلس حكام الولايات إلى ماكنيمار، "المساعدة الأمريكية للعراق"، إجتماع مجلس حكام الولايات- 623- 63، الخامس عشر من آب، 1963 (علاقات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية/ 1961-1963/ 18/ الوثيقة 311)، ص 673-675. قدم مكنمارا هذا المقترح إلى البيت الأبيض في التاسع عشر من آب، أنظر البيت الأبيض، مذكرة، من سميث إلى كومير، التاسع عشر من آب، 1963 (ملفات الأمن القومي/ ملفات روبرت كومير/ الصندوق 426/ العراق- 1961-1963/ الوثيقة 10)، ص1.

(3) أنظر وزارة الخارجية إلى السفارة الأمريكية في طهران، السابع من آب، 1963 (الارشيف الوطني وإدارة السجلات/ الصندوق 3944)، ص1؛

جذب التغيير في السياسة الأمريكية إنتباه البارزاني، مما أفضى إلى إفتتاح قناة جديدة للحكومة الأمريكية. وطبقاً لكارلتون كوون، القنصل الأمريكي في تبريز، ففي السادس عشر من آب فاتح مسؤول كردي بارز القنصلية الأمريكية مطالباً من الولايات المتحدة الأمريكية «الاضطلاع بدور ريادي في الحث على بدء مفاوضات بين الطرفين وفي التوصل إلى هدنة أو وقف لاطلاق النار»[1]. وعلى النقيض من رسالة البارزاني السابقة إلى كيندي، كانت هذه المرة الأولى التي يطلب فيها الكرد من الولايات المتحدة الأمريكية الاضطلاع بدور مباشر في التوسط لوقف إطلاق النار، حيث حثوا وزارة الخارجية على إرسال برقية لبغداد للتحقق من وجهة نظرها بهذه المسألة، في حين أنهم طلبوا من طهران التريث إنتظاراً لصدور المزيد من التعليمات[2].

ردت السفارة الأمريكية في بغداد رداً إيجابياً في العشرين من آب قائلة بأن وقفاً لاطلاق النار يشرع به البارزاني سيكون أمراً مهماً بما أنه سيسمح للنظام بالادعاء أمام شعبه على أنه إنتصار كي يحفظ به ماء وجهه. وعلى أية حال، ثمة فرصة ستسمح للنظام بتفسير المقترح على أنه إشارة على الضعف أو على أنه خدعة ذكية لتقويض مصداقيته. وعلى الرغم من ذلك، شعرت السفارة بأنه

وتبريز 2 إلى وزارة الخارجية، الرابع عشر من آب، 1963 (الأرشيف الوطني وإدارة السجلات/ الصندوق 3944)، ص1.

(1) طهران (166) إلى وزارة الخارجية، السابع عشر من آب، 1963 (الأرشيف الوطني وإدارة السجلات/ الصندوق 3944)، ص1-2.

(2) وزارة الخارجية إلى السفارة الأمريكية في العراق، الثامن عشر من آب، 1963 (الأرشيف الوطني وإدارة السجلات/ الصندوق 3944)، ص1-2.

من الأهمية بمكان للولايات المتحدة الأمريكية أن تتصرف بوصفها ساعٍ بين البارزاني وبغداد ولكنها من المستحسن ان لا تؤدي دور الوسيط. وعلى نحوٍ ذي مغزى، حثت السفارة وزارة الخارجية على التحرك فوراً، بما ان الجيش العراقي لا يمتلك فرصة كبيرة لتحمل إستمرار القتال ضد الكرد في الشتاء القادم[1]. وثمة سبب آخر للالحاح على وقف القتال يتمثل في الخشية من إمكانية تسرب أخبار عن الاتصالات بين الولايات المتحدة الأمريكية والبارزاني قبل التوصل إلى قرار. وينبع أساس هذا القلق من الحرب الباردة. فضلاً عن ذلك، فأن الالتماس برمته بالإمكان ان يكون مؤامرة سوفيتية تهدف إلى دق اسفين بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق[2].

جرى إيصال هذه المخاوف في برقية لبغداد وطهران ولندن في الثالث والعشرين من آب. وبسبب الطبيعة الشديدة الالحاح لهذه المسألة، فقد أوصت الوزارة السفارة في بغداد «بابلاغ الحكومة العراقية فوراً وعلى نحوٍ أحادي وسري بأن البارزاني يدعي بوجود رغبة لديه بالتوصل إلى وقف لاطلاق النار» وتُبين للحكومة العراقية رغبتها بالحصول على رد. ونصحت الوزارة السفارة في طهران بابلاغ الإيرانيين بالالتماس الذي قدمه البارزاني، ولكن شريطة الابقاء على ذلك بأقصى درجات السرية. ووافقت الوزارة على توصية بغداد بأن «تضطلع الولايات المتحدة الأمريكية بدور

(1) بغداد (219) إلى وزارة الخارجية، 20 آب، 1963 (الأرشيف الوطني وإدارة السجلات/ الصندوق 3944)، ص1-3.

(2) من وزارة الخارجية (14287) إلى السفارة الأمريكية في بغداد، 23 آب، 1963 (الأرشيف الوطني وإدارة السجلات/ الصندوق 3944)، ص1-2.

الساعي بدلاً من التنسيق مع إيران» وأصدرت وزارة الخارجية أيضاً أوامراً إلى تبريز بابلاغ وسيط البارزاني بأنها ستُخبر الحكومة العراقية بطلب إجراء مفاوضات وأنها «تؤكد على دورها بوصفها ساعياً فقط، وان حكومة الولايات المتحدة الأمريكية [لن يكون بمقدورها]... ان تصبح وسيطاً» وأخيراً، إعتقدت وزارة الخارجية بوجود ضرورة إلى إبلاغ البريطانيين بذلك[1]. وحين أبلغ سترونغ البكر بمقترح البارزاني وبالرغبة الأمريكية بالحصول على رد، فقد أبدى البكر «دهشة» من التدخل الأمريكي وتساءل عن سبب عدم إرسال البارزاني للرسالة من خلال السوفيت، وهم حلفاؤه. وأكّد سترونغ ان دوره ينحصر في إبلاغ المعلومة وهو لم يتعامل مع جوهر المشكلة الكردية[2]. وحين أبلغ هولمز وزير الخارجية الإيراني عباس ارام بالأمر، فقد أورد إلى واشنطن قائلاً أنه كان «غير حاسم في رده ولم يورد شيئاً يستحق الذكر»[3] وفي اليوم التالي، أورد كوون من تبريز بأن الرسالة الموجهة إلى البارزاني قد حملها وسيطه[4].

في الثاني عشر من ايلول، أرسل بنجامين ريد، السكرتير التنفيذي الجديد في وزارة الخارجية، مذكرة إلى بيندي تذكر بالتفصيل رسائل البارزاني إلى كيندي، والنقاش المتعلق برد الإدارة

(1) المصدر السابق.

(2) بغداد (241) إلى وزارة الخارجية، 25 آب، 1963 (الأرشيف الوطني وإدارة السجلات/ الصندوق 3944)، ص1.

(3) طهران (200) إلى وزارة الخارجية، 27 آب، 1963 (الأرشيف الوطني وإدارة السجلات/ الصندوق 3944)، ص1. أنظر أيضاً طهران (189)، 25 آب، 1963، ص1.

(4) طهران (211) إلى وزارة الخارجية، 29 آب، 1963 (الأرشيف الوطني وإدارة السجلات/ الصندوق 3944)، ص1.

الأمريكية، والنهج الذي إتخذته تبريز. وبعد إستعراض الوثائق، قدم كومير توصية إلى بيندي يطلب فيها منه إطلاع كيندي على الأمر. وأكد كومير على الحساسية السياسية لهذه المسألة، مشيراً إلى ان العراقيين ثبت أنهم متحسسون للغاية من الوصول الوشيك للوفد الكردي إلى نيويورك للمشاركة في الاجتماع القادم للجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة وحاولوا محاولة غير ناجعة الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية لمنع دخول الكرد[1].

في منتصف ايلول، بات واضحاً ان النظام العراقي لم يكن لديه إهتمام باللجوء إلى القناة الأمريكية عند تعامله مع البارزاني ، مما أفضى بسترونغ إلى توجيه نصيحة لوزارة الخارجية «بتفادي القيام بأي عمل إضافي مع البارزاني والحكومة العراقية ما لم يُظهر أحدهما أو كلاهما مبادرة تشجع على ذلك»[2]. وعلى نحوٍ غير متوقع، أفضى القرار الأمريكي بالتخلي عن قناة الاتصال بالبارزاني إلى قيام الإيرانيين بمحاولة لاحيائها. ففي السادس عشر من أيلول ، زار الفريق حسن باكفاران، رئيس جهاز السافاك، هولمز لمناقشة الحرب الكردية. وقبل أيام قلائل كان الشاه قد إلتقى بالبارزاني، الذي تذمر من انهيار جهود التوصل إلى وقف لأطلاق النار. وقال باكفاران ان الشاه أراد من الولايات المتحدة الأمريكية ان تعرف خمسة أشياء عن

(1) وثائق وزارة الخارجية، من ريد إلى بيندي، "رسالة إلى الرئيس من الملا مصطفى البارزاني"، الثاني عشر من ايلول، 1963 (مكتبة كيندي الرئاسية/ ملفات الأمن القومي/ الدول/ الصندوق 117آ/ العراق 9/ 63-11/ 63/ الوثيقة 5)، ص1-2.

(2) بغداد (312) إلى وزارة الخارجية، الرابع عشر من أيلول، 1963 (مكتبة كيندي الرئاسية/ ملفات الأمن القومي/ الدول/ الصندوق 117آ/ العراق 9/ 63-11/ 63/ الوثيقة 6)، ص1.

البارزاني: أنه ليس شيوعياً؛ وهو متفهم ان إستقلال كردستان لن يكون سوى «حماقة»؛ وهو لم يكن يطالب سوى بمقدار صغير من الحكم الذاتي؛ وهو يريد إيقاف القتال والعودة إلى مائدة التفاوض والأكثر أهمية ان البارزاني بحاجة إلى ضمانات خارجية بأن لا يتم وضع شعبه «تحت رحمة حكومة بغداد». وشعر الشاه ان هذه المطالب معقولة وهو (أي الشاه- المترجم) يريد من إدارة كيندي ان تواصل الضغط على النظام العراقي لانهاء القتال. وكان الشاه «متحيراً أيضاً حيال ما سيتم القيام به من خطوة لاحقة» وأراد ان يعرف موقف الولايات المتحدة الأمريكية من المسألة الكردية. وأوضح هولمز ان النظام الحالي في بغداد هو أفضل نظام تتوقعه أمريكا، وان الموافقة على وقف لاطلاق النار هو أفضل خيار؛ وعبّر عن أمله ان تتعاون الولايات المتحدة الأمريكية وإيران معاً لتحقيق ذلك. وعلى أية حال، فقد أظهر النظام العراقي «إفتقاراً عاماً للحماس» حيال جهود سابقة للتوسط بغية التوصل إلى وقف لاطلاق النار[1].

وقد أوضح موقف باكفاران دور إيران في دعم الكرد. وقطعاً، فأن الولايات المتحدة الأمريكية كانت على دراية منذُ منتصف عام 1962 بأن الشاه كان يساعد الكرد، غير ان إيران لم تقم قط من قبل بجهد دبلوماسي بالنيابة عن البارزاني، وبينما واصل المسؤولون الأمريكيون التصدي للضغط الإيراني، فأن إرتباط الشاه بالبارزاني جعل من الأسهل للولايات المتحدة الأمريكية ان تقبل بحقيقة أنه (أي البارزاني- المترجم) لم يكن مناصراً للشيوعية ولم

(1) طهران (276) إلى وزارة الخارجية، السابع عشر من أيلول، 1963 (مكتبة كيندي الرئاسية/ ملفات الأمن القومي/ الدول/ الصندوق 117آ/ العراق 9/ 63-11/ 63/ الوثيقة 8)، ص1-3.

يكن مديناً بالفضل إلى السوفيت. وكان هذا الأمر على درجة من الأهمية جراء الارتباط المتزايد للحرب الكردية بالحرب الباردة.

في منتصف أيلول، مُني الهجوم الدبلوماسي السوفيتي على العراق في الأمم المتحدة بالاخفاق. وبسبب المعارضة التي أبدتها الدول العربية، أصدر الاتحاد السوفيتي، في السادس عشر من أيلول، أوامره للوفد المنغولي بسحب مسألة الابادة الكردية من جدول أعمال الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة. وليس من الصعب تخمين سبب سماح السوفيت بسحب البند المنغولي. وثمة تفسير، طبقاً لنيويورك تايمز، يتمثل في ان المنغوليين لم يجدوا دعماً كافياً لادراج البند في جدول الاعمال[1]. وثمة تفسير آخر يتمثل في ان السوفيت كانوا قد أصدروا أوامراً إلى منغولياً بسحب البند كبادرة تنم عن حسن نية حيال النظام العراقي، بوصفها خطوة نحو تقارب سياسي[2]. وعلى أية حال، فأن سحب الاتهام بممارسة الابادة قوض تقويضاً فاعلاً الغرض الحقيقي لقدوم الوفد الكردي إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة وأعطى للنظام العراقي إنتصاراً سياسياً يحتاجه للغاية.

في أثناء تواجدهما في الجمعية العامة للأمم المتحدة، إلتقى الوزير روسك، في الأول من تشرين الأول، مع وزير الخارجية

(1) نيويورك تايمز، "الأمم المتحدة تُسقط بندين من جدول الأعمال؛ والأفارقة قد يُطالبون بإضافة بندين"، السابع عشر من أيلول ، 1963، ص2.

(2) وثائق وزارة الخارجية، مذكرة الحوار، "إمكانات العراق الاقتصادية، الجزء الثالث"، الأول من تشرين الأول، 1963 (ملفات الأمن القومي/ ملفات روبرت كومير/ الصندوق 426/ العراق 1961-1963/ الوثيقة 7ج)، ص2.

العراقي طالب شبيب والسفير العراقي في الأمم المتحدة، عدنان الباججي. وخلال المباحثات، أعرب روسك عن قناعته التامة بواقع العلاقات الأمريكية-العراقية، مؤكداً على إن الولايات المتحدة الأمريكية ليس لها مطامع في العراق ولا تريد سوى «الحفاظ على إستقلال العراق ورفاهيته وأمنه». وفيما يتعلق بالمسألة الكردية، سأل روسك شبيب عن إمكانات التوصل إلى حل سلمي. ورد شبيب بأن «الهزيمة قد حلت بالبارزاني» وإن «العمليات العسكرية ينبغي استكمالها» قبل قدوم الشتاء. وشدد روسك على «التوصل إلى سلام سياسي بوصفه أمراً منفصلاً عن إنهاء القتال» وعلق شبيب على ذلك قائلاً «إن التنمية واللامركزية في كردستان لن تتحققا إلا بعد إنهاء التهديد المسلح». وكان واضحاً من سياق هذا الحوار ان النظام العراقي ما أنفك مقتنعاً باستعمال القوة بوصفها الحل الوحيد للمشكلة الكردية[1].

بعد أشهر من القتال العنيف، أصبح واضحاً بحلول تشرين الأول ان كلاً من العراقيين والكرد كانا يعانيان من نقص في التجهيز بالسلاح. ففي الجانب العراقي، فأن الحظر السوفيتي كان قد حرم العراق من إمكانية تعويض خسائره من المعدات خلال القتال. وفي مطلع تشرين الأول، أرسل البعث وفداً إلى القاهرة لاقناع عبدالناصر بتزويد العراق بما يكفي من الأسلحة والذخائر

(1) المصدر السابق، الوثيقة 7 آ-ء، ص1-7. نوقشت أيضاً مسألة توفير الولايات المتحدة الأمريكية لمساعدة غذائية للعراق. وقد وصف شبيب الاستجابة الأمريكية بكونها "بعيدة للغاية عن كونها متحمسة" وأوضح روسك بأن الولايات المتحدة الأمريكية حذرة ولا تريد إحراج العراق "بموقف أمريكي فعالٍ في إظهار الحماسة وملحاح".

بغية الاستمرار في الحرب. ولسوء الحظ، فأن التفاصيل عن رد عبدالناصر على الطلب العراقي غير متوافرة[1]. وفي هذه الأثناء، علمت وكالة المخابرات المركزية إن إيران كانت قد «رتبت مؤخراً نقلاً لشحنات عدة من البازوكا من طهران إلى الحدود العراقية. فضلاً عن شحنات سلاح إضافية أخرى صغيرة جرى شراؤها من اوربا»[2]. وكان الكرد قد إشتروا أيضاً جهاز إرسال إذاعي من اوربا، كان يجري تهريبه إلى العراق عبر إيران[3].

وبحلول خريف عام 1963، فأن النهج الذي إتبعته الولايات المتحدة الأمريكية حيال العراق قد تحول من سياسة «التريث وإنتظار ما سيحدث» إلى سياسة التدخل في الأحداث. ويعود ذلك إلى المخاوف الأمريكية من ان تدهور علاقات النظام البعثي مع السوفيت وحربه غير الناجعة مع الكرد يُشكلان تهديداً لديمومة بقائه في السلطة. ومن منظور أمريكي، فأن الحل الوحيد يكمن في التوصل إلى سلام من خلال مفاوضات. وتماماً مع حصول تغيير في التفكير في واشنطن، قدم البارزاني للولايات المتحدة الأمريكية فرصة للمساعدة في التوصل إلى وقف لاطلاق

(1) نيويورك تايمز، "العراق يبحث عن السلاح لديمومة حربه مع الكرد"، الخامس من تشرين الأول، 1963، ص25.

(2) وكالة المخابرات المركزية، "إيران تزيد من وتيرة دعمها السري للكرد في العراق"، سنترال انتلجنس دايجست، السابع من تشرين الأول، 1963 (ملفات الأمن القومي/ ملفات روبرت كومير/ الصندوق 426/ العراق- الكرد 1961-1963/ الوثيقة 1)، ص1.

(3) بيروت (236) إلى وزارة الخارجية، الثالث عشر من أيلول، 1963 (مكتبة كيندي الرئاسية/ ملفات الأمن القومي/ الدول/ الصندوق 117آ/ العراق 9/ 63-11/ 63/ الوثيقة 4)، ص2.

النار، في الوقت الذي يؤسس فيه خطاً مباشراً للاتصال بالقيادة الكردية. غير ان رد فعل بغداد الذي كان أقل تحمساً أفضى إلى إنهيار المبادرة. وعلى نحوٍ ذي مغزى، ففي هذه المرحلة بالتحديد فأن الدور الإيراني في تسهيل الانفتاح الأمريكي- الكردي أمسى جلياً. وبذا سيعزز هذا الأمر من بلورة إنطباع بين المسؤولين الأمريكيين بأن البارزاني لم يكن شيوعياً بل هو إنتهازي سيقبل الدعم السوفيتي أو الإيراني إذا ما كان هذا الدعم سيعزز أهدافه الستراتيجية.

(7)

في خريف عام 1963، نشأ صراع على السلطة داخل النظام العراقي يتعلق بمسألة الوحدة العربية. وكان هذا الصراع إختباراً لقوة المعتدلين، وهم الجناح العسكري للحزب بقيادة رئيس الوزراء أحمد حسن البكر والرئيس عبدالسلام عارف (الذي لم يكن بعثياً) مقارنة بقوة المتشددين، وهم الجناح المدني، بقيادة علي صالح السعدي، الذي كان رئيس وزراء سابق ووزيراً للداخلية (لم يتبؤا علي صالح السعدي منصب رئيس الوزراء بل كان نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للداخلية في الحكومة التي تشكّلت بعد التغيير الذي حصل في الثامن من شباط من عام 1963، لذا إقتضى التنويه- المترجم). وكما يصفه تريب، «كان السعدي العضو الأقوى والأكثر نفوذاً من بين الثلاثة المذكورين أعلاه وقتذاك، على الرغم من ان سلطته لم تكن محل إختبار» ويتأتى مصدر نفوذ السعدي من موقعه بوصفه أميناً لسر قيادة قطر العراق، الذي كان أرفع منصب في الجناح العراقي للحزب. غير ان دوره بوصفه رئيساً للحرس القومي هو الذي كان يُثير قلق الجيش العراقي. وفي وقت سابق كان الجيش قد حاول حل الحرس القومي لكن محاولته لم تنجح، غير أنه في مطلع أيلول، حين أعلن السعدي تأييده للماركسية، إختار خصومه أخذ الأمور على عاتقهم[1]. وطبقاً للسفارة الأمريكية في بغداد، كانت الخطة من صنع البكر وعارف، بمساندة الجيش، لازاحة السعدي والبعث من آلية السلطة، والاستحواذ على السيطرة على الحكومة،

(1) تريب (2007)، ص165-166.

وتسوية المشكلة الكردية، وإستئناف مباحثات الوحدة مع القاهرة، التي كانت قد إنهارت في وقت سابق من ذلك العام. وساور السفارة الأمريكية في بغداد الظن بأن هذا السيناريو سيحدث جراء تعديل وزاري سيعمل على إزاحة المسؤولين البعثيين المتشددين من السلطة، حيث يجري إعتقال السعدي ونفيه إلى الخارج كسفير، ويقوم الجيش بتحييد الحرس القومي[1]. وبينما هذا ما حدث في نهاية الأمر، فأن ظروفاً غير متوقعة أجلت تنفيذ الخطة حتى منتصف تشرين الثاني.

خلال تشرين الأول، كان حزب البعث يتحرك صوب إقامة وحدة مع سوريا، التي شهدت بدورها إنقلاباً بعثياً مشابهاً في آذار. وفي السابع من تشرين الأول أعلن البعث عن إجراء تعديل وزاري حلَّ فيه بعثيون راسخو الايمان بمبادىء الحزب محل عدد من الوزراء غير البعثيين، وهي خطوة أطلقت عليها السفارة الأمريكية في بغداد وصف «بعثنة» مجلس الوزراء. وقطعاً فقد أسهمت هذه الخطوة في تعقيد المؤامرة التي كان البكر وعارف يعدانها[2]. وفي اليوم التالي، أعلن عارف عن توحيد القوات العسكرية العراقية والسورية وتشكيل مجلس عسكري مشترك، مكون من ثلاثة ممثلين عن كل دولة. وكان المصريون قد رفضوا الانضمام إلى مشروع الوحدة[3].

(1) بغداد (276) إلى وزارة الخارجية، الخامس من أيلول، 1963 (مكتبة كيندي الرئاسية/ ملفات الأمن القومي/ الدول/ الصندوق 117آ/ العراق 9/ 63-11/ 63/ الوثيقة 1)، ص1-3.

(2) بغداد (393) إلى وزارة الخارجية، الثامن من تشرين الأول، 1963 (مكتبة كيندي الرئاسية/ ملفات الأمن القومي/ الدول/ الصندوق 117آ/ العراق 9/ 63-11/ 63/ الوثيقة11)، ص1-2.

(3) نيويورك تايمز، "سوريا والعراق يوحدان قواتهما العسكرية" التاسع من تشرين الأول، 1963، ص3.

وطوال ما تبقى من شهر تشرين الأول، عقد حزب البعث مؤتمره القومي السادس في دمشق لوضع إطار لوحدة كاملة[1]. وطبقاً لنيويورك تايمز، فبعد إجراء إستفتاء في كلا البلدين، ستنبثق، خلال شهرين إثنين، دولة جديدة تحمل إسم الجمهورية العربية الديمقراطية الشعبية، وستكون بغداد العاصمة الجديدة[2].

وبينما تحرك العراق تحركاً وثيقاً صوب الوحدة مع سوريا، كانت تطورات سياسية مهمة تحدث خلف الستار في بغداد. ففي مطلع تشرين الأول، تمكن السعدي من مناورة خصومه في الجيش حين قدم قراراً يدعو إلى تدعيم الحرس القومي. ونجح أيضاً في إسقاط وزيرين معتدلين، وهما وزير الداخلية حازم جواد ووزير الخارجية طالب شبيب، من عضوية القيادة القومية لحزب البعث، وهي الهيأة القيادية الرئيسة للحزب. وفي الواقع، عززت هذه الخطوات من سلطة الفصيل الذي يقوده السعدي في حين أنها أضعفت المعتدلين في كلٍ من الحكومة والجيش. وأقنعت أيضاً خصوم السعدي بأن عليهم ان يأخذوا زمام المبادرة بأنفسهم قبل فوات الاوان[3].

في مطلع تشرين الثاني، تفجر الصراع بين أجنحة البعث المعتدلة والراديكالية إلى العلن. ففي الأول من تشرين الثاني،

(1) القيادة "القومية" لحزب البعث تنظيم جامع يُشرف على إدارة الفرعين "القطريين" في كل من العراق وسوريا، على التوالي.

(2) دانا أدمز ستشيدت، "البعث يعد الوحدة السورية- العراقية بوصفها نواة لدولة ايديولوجية"، نيويورك تايمز، 25 تشرين الأول، 1963، ص4.

(3) بنروس (1976)، ص309- 310.

أُقيل قائد الحرس القومي، منذر الونداوي، من منصبه لكنه رفض التنحي، الأمر الذي أكّد على ضعف الدولة وتشجيع الجيش على أخذ زمام المبادرة في نهاية الأمر للاطاحة بالبعث[1]. وعلى أية حال، فقبل قيام الجيش بأتخاذ إجراء، ثمة مجموعة أخرى يقودها جواد وشبيب تحركت أولاً. ففي الحادي عشر من تشرين الثاني، عُقِدَ إجتماع لقيادة قطر العراق في بغداد. وفي هذا الاجتماع، نصب جواد وشبيب كميناً للسعدي ومناصريه حين إتهموهم بالقيام «بأعمال من دون تصريح بالموافقة عليها تتعارض مع سياسات الحكومة والحزب» وقد صوت المؤتمر على تأييد هذه الاتهامات وأُقتيد السعدي وأتباعه إلى طائرة أقلعت بهم إلى المنفى في اسبانيا. وخلال ساعات، أُطيح بالجناح المتطرف لحزب البعث من السلطة. ومع ذلك، فحين إنتشر نبأ الاطاحة بالسعدي، خرج الحرس القومي إلى الشوارع وقاموا باحتلال مواقع رئيسة مع إندلاع صدامات متفرقة على إمتداد المدينة. وفي الوقت نفسه، أرسلت القيادة القومية للحزب وفداً سورياً إلى بغداد برئاسة ميشيل عفلق، الأب المؤسس للحزب[2]. وبدا ان الوضع في بغداد كان خارجاً عن نطاق السيطرة.

وقد أخذت الخطوة ضد السعدي السفارة الأمريكية على حين غرة تماماً. فبينما كانت السفارة على معرفة بوجود مؤامرة على السعدي منذ ايلول، ففي صباح اليوم الذي شهد الانقلاب أرسلت السفارة تقييماً إلى واشنطن إستنتجت فيه «إن النظام ربما يحوز على بعض الوقت، ربما سنة واحدة أو سنتين إثنتين، قبل ان يتعرض

(1) سلاغليت (2003)، ص93.

(2) بنروس (1978)، ص310.

لتحديات حقيقية»[1]. وحتى في اليوم التالي لم تكن السفارة متأكدة مما كان قد حدث: «مصادر عدة تؤكد ان السعدي... نُفيَّ في وقت ما خلال النهار وليس في الليلة الماضية[2]. وإيجازاً، فلا السفارة ولا وزارة الخارجية كانا يعرفان بما كان يحدث في بغداد ولم تقم غرفة (الأوضاع) في البيت الأبيض بتبليغ كيندي باحتمالية وقوع إنقلاب إلا في صباح الثالث عشر من تشرين الثاني. ولسوء الحظ، لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية «قادرة على تحديد نطاق الانقلاب» لأنَّ التقارير القادمة من بغداد لم تكن «وافية المعلومات»[3] وحتى بحلول الخامس عشر من تشرين الثاني، كان البيت الأبيض يجد صعوبة في التحقق مما كان يحدث في العراق. وفي ذلك اليوم، أرسل كومير مذكرة إلى بيندي يوضح فيها ان من الصعوبة بمكان إيراد تقييم للمكتب البيضاوي عما كان يحدث لأنَّ الوضع «مشوش للغاية بحيث يتعذر تقديم تقييم موثوق»[4].

في هذه الأثناء ، تصاعدت وتيرة الأحداث في بغداد في

(1) بغداد (498) إلى وزارة الخارجية، الحادي عشر من تشرين الثاني، 1963 (مكتبة كيندي الرئاسية/ ملفات الأمن القومي/ الدول/ الصندوق 117آ/ العراق 9/ 63-11/ 63/ الوثيقة17)، ص1.

(2) بغداد (505) إلى وزارة الخارجية، الثاني عشر من تشرين الثاني، 1963 (مكتبة كيندي الرئاسية/ ملفات الأمن القومي/ الدول/ الصندوق 117آ/ العراق 9/ 63-11/ 63/ الوثيقة 18)، ص1.

(3) البيت الأبيض، مذكرة، من غرفة تقييم الأوضاع إلى الرئيس، الثالث عشر من تشرين الثاني، 1963 (ملفات الأمن القومي/ ملفات روبرت كومير/ الصندوق 426/ العراق- 1961- 1963/ الوثيقة 5)، ص1.

(4) البيت الأبيض، مذكرة من كومير إلى بيندي، الخامس عشر من تشرين الثاني، 1963 (مكتبة كيندي الرئاسية/ ملفات الأمن القومي/ الدول/ الصندوق 117آ/ العراق 9/ 63-11/ 63/ الوثيقة 47)، ص1.

الثالث عشر من تشرين الثاني حين نظم الحرس القومي تظاهرات في مركز مدينة بغداد طالبوا فيها بطرد حازم جواد. وقاموا على الفور بمهاجمة مركز للشرطة وإحتلاله في ساحة رئيسة في المدينة، فضلاً عن مهاجمة وإحتلال موقعين آخرين. وبعدئذ حاول غوغاء آخرون إحتلال محطة إذاعية مهمة، لكن كتيبة دبابات موالية للنظام أجبرتهم على التراجع. وقد إتخذت الأحداث إنعطافة أخرى نحو الأسوأ بعد التاسعة صباحاً بفترة وجيزة، حين قصفت طائرة مقاتلة تابعة للقوة الجوية يقودها الونداوي القصر الجمهوري بصواريخ وصليات من مدفع رشاش، وتمكن من إسقاط قنبلة على غرفة رئيس الجمهورية عبدالسلام عارف، الذي نجا منها من دون إصابته بجروح. وفي نهاية المطاف، تمكنت طائرة لعناصر موالية للنظام من التصدي لطائرة الونداوي، لكنه تمكن من الفرار إلى سوريا[1]. وحين أصبحت تجاوزات العناصر المتطرفة في البعث والحرس القومي واضحة، أصدر البكر أوامره للجيش باحتلال جميع المواقع الستراتيجية في بغداد، وفرض حظر للتجوال ، وتفريق حركة المرور في الشوارع[2]. وعلى نحوٍ ذي مغزى، حين أصدر

(1) وكالة المخابرات المركزية، "خلاصة النشاط السياسي في بغداد"، الرابع عشر من تشرين الثاني، 1963 (مكتبة كيندي الرئاسية/ ملفات الأمن القومي/ الدول/ الصندوق 117آ/ العراق 9/ 63-11/ 63/ الوثيقة 40)، ص1-3. أنظر أيضاً بغداد (507) إلى وزارة الخارجية، الثالث عشر من تشرين الثاني، (مكتبة كيندي الرئاسية/ ملفات الأمن القومي/ الدول/ الصندوق 117آ/ العراق 9/ 63-11/ 63/ الوثيقة 23)، ص1-3. فيما يتعلق بهروب الونداوي، أنظر بنروس (1978)، ص331.

(2) بغداد (519) إلى وزارة الخارجية، الثالث عشر من تشرين الثاني، 1963 (مكتبة كيندي الرئاسية/ ملفات الأمن القومي/ الدول/ الصندوق 117آ/ العراق 9/ 63-11/ 63/ الوثيقة 30)، ص1.

البكر أوامره لقائد الحرس القومي ذي الثلاثة والعشرين عاماً لإعادة ميليشيته إلى ثكناتها، وجاء الجواب بالرفض، أغضب هذا الأمر عناصراً في الجيش العراقي غضباً شديداً[1]. ولاحقاً في ذلك المساء، دعا البكر إلى عقد إجتماع لقيادة قطر العراق لحزب البعث لتقييم الموقف قبل وصول عفلق والقيادة القومية. وطبقاً لوكالة المخابرات المركزية، قرر البكر إرسال جواد وشبيب إلى المنفى على الفور، ولكن حين وصل عفلق وعِلمَ بالقرار، فقد كان غاضباً لعدم إستشارته بالموضوع[2].

في الأيام القلائل اللاحقة، إستمرت حالة التصاعد في الوضع في العراق وفي نهاية المطاف أُرغم الجيش على إتخاذ إجراء. ففي الخامس عشر من تشرين الثاني، أعلنت القيادة القومية أنها ستتولى السيطرة على العراق، ومع ان قيادة قطر العراق لحزب البعث حلت نزاعاتها، لكن بنظر الوطنيين العراقيين الفخورين بوطنيتهم، فأن الاغتصاب السوري الواضح للسلطة كان ببساطة أمراً زائداً على حده للغاية. وكما تورد بنروس:

> إن القرار لم يُغضب ما كان هناك من رأي عام في البلاد وحسب ، بل أزعج في نهاية الأمر أيضاً كبار ضباط الجيش، من البعثيين وغير البعثيين على حد السواء. ووصل صبرهم حده مع التحدي السافر الذي أبداه الحرس

(1) "خلاصة النظام السياسي..." الرابع عشر من تشرين الثاني، 1963، ص6.

(2) المصدر السابق، ص4-6.

> القومي للجيش وللقوات المسؤولة عن حفظ النظام العام. وكان الضباط فضلاً عن آخرين يتساءلون فيما لو ان حركة شبابية قد إستولت على البلاد.

طوال السادس عشر والسابع عشر من تشرين الثاني، قام أعضاء رفيعو المستوى في النظام، بضمنهم عارف والبكر، والفريق صالح مهدي عماش، وهو ضابط بعثي رفيع المستوى، باستدعاء كبار القادة في الجيش لوضع خطة عمل بغية الاطاحة ليس فقط بالسوريين، بل بالحرس القومي أيضاً[1]. وفي صباح الثامن عشر من تشرين الثاني، أصدر الرئيس عارف أوامره للجيش بسحق البعث والحرس القومي[2]. وفي وقت مبكر من صباح ذلك اليوم، صدرت أوامر للحرس القومي بالعودة إلى ثكناتهم وتسليم أسلحتهم وإلا يجري سحقهم بالقوة[3]. وقد ساند عسكريون الانقلاب مساندة مطلقة وبحلول الظهيرة كان عارف يسيطر على البلاد سيطرة كاملة. وبعد أيام قلائل في الحادي والعشرين من تشرين الثاني، تناهى إلى علم البيت الأبيض بأنه ليس بحاجة إلى تدارس تقديم إعتراف دبلوماسي بالنظام الجديد، بما ان عارفاً بقيَّ في منصبه رئيساً

(1) بنروس (1978)، ص312.

(2) "النشاط العسكري والانقلاب المحتمل" الثامن من تشرين الثاني، 1963 (مكتبة كيندي الرئاسية/ ملفات الأمن القومي/ الدول/ الصندوق 117آ/ العراق 9/ 63-11/ 63/ الوثيقة 63)، ص1.

(3) وكالة المخابرات المركزية، "الساعة (1100) بالتوقيت المحلي"، الثامن عشر من تشرين الثاني، 1963 (مكتبة كيندي الرئاسية/ ملفات الأمن القومي/ الدول/ الصندوق 117آ/ العراق 9/ 63-11/ 63/ الوثيقة 65)، ص1.

للدولة[1]. وفي اليوم التالي، أُغتيل الرئيس جون اف. كيندي في دالاس ، الأمر الذي أسدل نهاية مفاجئة على رئاسته.

(1) وزارة الخارجية (09749) إلى مناصب معينة، 22 تشرين الثاني، 1963 (مكتبة كيندي الرئاسية/ ملفات الأمن القومي/ الدول/ الصندوق 117آ/ العراق 9/ 63-11/ 63/ الوثيقة 69)، ص1.

الخاتمة

كان العراق ما بين شباط وتشرين الثاني من عام 1963 ساحة حرب فعلية من سوح الحرب الباردة. وكان إنقلاب شباط من عام 1963 «مكسباً خالصاً» لأمريكا في سياق التنافس الذي أملته الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتي[1]. والأهم من كل هذا، فأن نظام قاسم المؤيد للسوفيت قد حل محله نظام قومي عربي مناوىء للشيوعية، وكان نظام البعث قد شرع بحملة وحشية ضد الشيوعيين العراقيين. وعلى الرغم من التأكيدات بأن وكالة المخابرات المركزية تقف وراء الانقلاب وقامت لاحقاً بتزويد فرق الموت بقوائم بأسماء الشيوعيين، فلا يوجد دليل كافٍ لاثارة الشكوك حيال حصول ذلك فعلياً. وبصرف النظر عن ذلك، فأن إدارة كيندي كانت مسرورة بالانقلاب وسعت إلى إقامة علاقات ودية مع العراق من خلال تقديم مساعدة عسكرية وإقتصادية وإجتماعية.

يتمثل الهدف الاجمالي للسياسة الأمريكية في تحقيق إستقرار داخلي، غير ان دعم الاتحاد السوفيتي للكرد وإصرار النظام على سحقهم عسكرياً أضعف من إمكانية تحقيق هذا الهدف. ولخشية

(1) من كومير إلى الرئيس، الثامن من شباط، 1963، ص1.

إدارة كيندي على ديمومة النظام في السلطة ، فقد مارست طوال ربيع عام 1963 ضغطاً على البعث لتقديم تنازلات معقولة، ولكنها (أي الإدارة الأمريكية- المترجم) لم تحقق النجاح في ذلك. ولسوء الحظ، فقد وضع الطلب العراقي المقدم في نيسان من عام 1963 لشراء أسلحة أمريكية إدارة كيندي بوضع صعب. فبينما أرادت الإدارة الأمريكية من العراق إيجاد حل سلمي للصراع الكردي، فقد وافقت «من حيث المبدأ» على بيع الأسلحة إنطلاقاً من إعتبارات تتعلق بالحرب الباردة. وقد إعتقد الأمريكيون بأن الصفقة قد تتسبب في إبعاد العراق أكثر عن السوفيت وتؤسس نفوذاً غربياً في بغداد. وحين تجددت الحرب الكردية في حزيران من عام 1963، سرعان ما إتخذت أبعاداً ذات علاقة بالحرب الباردة. وبينما أوقف الاتحاد السوفيتي الشحنات العسكرية للعراق، ودعم المطالب الكردية بالحكم الذاتي، وإتهم النظام بارتكاب فضائع، فقد وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على صفقة سلاح للعراق بقيمة (55) مليون دولار أمريكي، وغضت البصر عن الفضائع الكبيرة التي كان العراق يرتكبها، وحثت حلفاءها العرب على حشد دعم دبلوماسي ضد الاتهام الموجه للعراق، في الأمم المتحدة، بارتكاب أعمال إبادة.

بلغت مؤامرات الحرب الباردة أوجها في مطلع تموز حين فشل إنقلاب تدعمه موسكو في الاطاحة بالبعث، مما أفضى بالولايات المتحدة الأمريكية إلى تدارس خيارات أخرى، بما فيها المزيد من مبيعات السلاح. غير ان الفضائع التي إرتكبها العراق بحق الكرد أقنعت في نهاية الأمر أعضاء في إدارة كيندي بالقيام

بمحاولة للتوصل إلى وقف لاطلاق النار. ومن المثير أنه حين إنهارت المبادرة في أيلول، أصبحت يد إيران في رسم الموقف الكردي واضحة وأكدت على عمق العلاقة الكردية- الإيرانية. وعلى الرغم من ذلك، فأن تقديم إدارة كيندي للسلاح ومبادرتها للتوصل إلى وقف لاطلاق النار أظهرت الأهمية التي تعلقها الولايات المتحدة الأمريكية على بقاء النظام في الحكم وأهمية النظام في الحرب الباردة.

مرة أخرى بوغتت الولايات المتحدة الأمريكية حين إنفجرت الخلافات داخل النظام البعثي في تشرين الثاني من عام 1963. وبينما كانت الولايات المتحدة الأمريكية مدركة للتنافس والانقسامات داخل النظام حيال مسألة الوحدة مع سوريا، فأن الاطاحة بالسعدي كانت بمثابة مفاجأة. ومع تفجر معارك متخبطة في الشوارع وسعي البعث السوري إلى السيطرة على العراق، فأن كل ما كان بإمكان إدارة كيندي القيام به هو مراقبة الأحداث حين أطاح الجيش العراقي، بقيادة عبدالسلام عارف، بالبعث، وتحييده للحرس القومي، وبسط سيطرته على البلاد. وحيث ان المسؤولين الأمريكيين كانوا بحالة إرباك حيال ما كان يحدث في بغداد، فلم يكن لديهم سبيل للتأثير في الأحداث.

بالإمكان تفسير سياسة إدارة كيندي حيال النظام البعثي والحرب الكردية وفقاً لاعتقاد هذه الإدارة بأن العراق ساحة من سوح الحرب الباردة. وكلما كان الاتحاد السوفيتي يزيد من دعمه للكرد، كانت الولايات المتحدة الأمريكية ترد على ذلك بدعمها للنظام العراقي أكثر وأكثر، بل ان واشنطن حاولت تجريد موسكو من الورقة الكردية بمحاولتها التوصل إلى وقفٍ لاطلاق النار.

وباستثناء الدراسة التي أعدها دوغلاس ليتل المتعلقة بأهمية الحرب الكردية، فأن الأهمية التي كان يمثلها النظام البعثي الأول بوصفه يجسد حلقة من حلقات المواجهة في الحرب الباردة قد تعرضت للأهمال في التدوين التاريخي الأوسع للحرب الباردة في الشرق الأوسط.

الفصل الثاني

جونسون والقوميون العرب

تشرين الثاني 1963- كانون الثاني 1969

المقدمة

يدرس هذا الفصل السياسة الأمريكية حيال العراق والحرب الكردية خلال إدارة ليندون بي. جونسون. وطوال الفترة التي أمضاها جونسون في منصبه، شهد العراق فترة غير مسبوقة من الاستقرار خلال رئاستي عبدالسلام عارف وشقيقه عبدالرحمن عارف، الذي تولى السلطة عقب وفاة عبدالسلام المفاجئة في نيسان من 0639ام 1966. وكان الشقيقان قوميين عربيين مناوئين للشيوعية في الداخل، لكنهما لا يعارضان إقامة علاقات ودية مع موسكو في المستوى الدولي. ويمثل هذا الموقف سياسة خارجية تُعرف "بالحياد الايجابي"، وهي سياسة تهدف إلى تحقيق توازن بين الكتلتين الشرقية والغربية في الحرب الباردة[1]. وقد تقبلت إدارة جونسون ذلك شريطة ان لا ينتهج العراق سياسات أوسع تنحاز إلى موسكو. وخلال النظام العارفي الأول، بقيت العلاقات الأمريكية- العراقية ودية بيد أنها لم ترتقِ قط إلى ما كانت عليه خلال حكم حزب البعث. وعلى النقيض، فأن الوصول غير المتوقع لعبدالرحمن عارف للسلطة في عام 1966 أفضى إلى تحسن سريع في العلاقات الأمريكية- العراقية. وفي النهاية، ساد عند الأمريكيين

(1) انظر جانيت أهنر روبنوف، سياسة عبدالناصر بالحياد الايجابي (مطبعة جامعة شيكاغو، 1968).

الافتراض بأن الأخوين عارف هما معاديان للشيوعية.

وعلى الرغم من ودية العلاقات الأمريكية- العراقية، كانت السياسة الأمريكية حيال العراق طوال السنوات التي أمضاها جونسون في منصبه تتعارض مع سياسات ثلاثة من أقرب حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، بريطانيا وإيران وإسرائيل. وبينما حاولت الولايات المتحدة الأمريكية تطوير علاقات ودية مع العراق، كان حلفاؤها يقدمون دعماً عسكرياً وإقتصادياً للكرد، وهي خطوة كانت تسعى إلى إرباك إستقرار النظامين العارفيين المؤيدين لعبدالناصر. وعلى أية حال، فقد تقلصت المساعدة الخارجية عقب الهزيمة التي أنزلها الكرد بالجيش العراقي في معركة جبل حمرين في آيار من عام 1966 حين أصدرت الحكومة العراقية إعلاناً يتعهد بمنح الكرد مقداراً مهماً من الحكم الذاتي. وبعد ذلك، إزدهرت العلاقات الأمريكية- العراقية وتتوجت بزيارة خمسة جنرالات عراقيين للمكتب البيضاوي في كانون الثاني من عام 1967. ولسوء الحظ، فأن التقدم في العلاقات الأمريكية- العراقية الذي كان قد تحقق في ظل حكم الأخوين عارف تبدد جراء إندلاع حرب الأيام الستة في حزيران من عام 1967، الأمر الذي أفضى بالعراق إلى قطع علاقاته الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية. وقد وفر عدم الاستقرار السياسي عقب إنتصار إسرائيل الصاعق فرصة أخرى لحزب البعث للاستيلاء على السلطة في تموز من عام 1968. ومع الانقطاع في العلاقات الدبلوماسية وعودة البعث إلى السلطة، كانت الولايات المتحدة الأمريكية بموقف ضعيف حيث ان النظام البعثي سحب العراق نحو المدار السوفيتي.

إن عدد الدراسات التي تتناول بالتفصيل سياسة إدارة جونسون حيال العراق محدودة، حيث لم يُقدم سوى هان دراسة قصيرة، أورد فيها ان السياسة الأمريكية في ظل جونسون كانت تتوخى الحفاظ على ديمومة نظام الأخوين عارف في السلطة وبناء علاقات ودية مع العراق[1]. ولسوء الحظ، أهمل هان تفاصيلًا مهمة، على شاكلة الانقسام الانكلو- أمريكي حيال العراق في 1964-1965. ومن المفيد ان نلاحظ وجود إنقسام مشابه في السياسات الانكلو- أمريكية حيال الحرب الأهلية اليمنية في هذه المرحلة[2]. وعلى نحو ذي المغزى، يزعم ليتل بأن وكالة المخابرات المركزية حثت إيران وإسرائيل على دعم الكرد[3]. وبينما توجد مجموعة متزايدة من الدراسات البحثية عن الدعم الإيراني والإسرائيلي للكرد[4]، فما من دليل على وجود دعم أمريكي للكرد قبل عام 1972. وبينما توجد أسباب لإيران لدعم الكرد، فخلال هذه الفترة أصبحت إسرائيل مهتمة بالكرد بوصفهم جزءاً من ستراتيجية إسرائيلية تُعرف باسم «المبدأ المحيطي». وبحسب بارسي، فأن هذا المبدأ كان من بنات أفكار ديفيد بن غوريون في مطلع ستينيات القرن الماضي حيث

(1) هان (2012)، ص 49- 52. انظر سبنسر موبي، "الدفاع السري عن الامبراطورية: العمليات الخاصة البريطانية في اليمن، 1951- 1964"، الاستخبارات والأمن القومي، 17/ 3 (2002)، ص105-130؛ كليف جونسن، "ما بين الوزراء: بريطانيا، الاجراء السري والحرب الأهلية اليمنية، 1962-1964"، دراسات الشرق الأوسط، 40/ 1 (2004)، ص99-118؛ فاين (2008)، ص122-134.

(2) ليتل (2010)، ص68.

(3) راندال (1999)، ص 189-194؛ بارسي (2007)، ص52-53.

(4) بارسي (2008)، ص21.

إعتقد إن «عدم إمكانية تحقيق السلام مع الدول العربية المحيطة بإسرائيل أرغم إسرائيل على بناء تحالفات مع دول غير عربية في المحيط الاقليمي- إيران وتركيا واثيوبيا على نحوٍ أساس- فضلاً عن أقليات غير عربية على شاكلة الكرد والمسيحيين اللبنانيين»[1]. ولذا، فعلى النقيض من سياسة عدم التدخل الأمريكية، فمنذ منتصف سنينيات القرن الماضي فصاعداً لعبت إيران وتركيا دوراً مهماً في دعم الكرد وتدريبهم.

إن الحالة الوحيدة التي نوقشت فيها السياسة الاقليمية الأمريكية مناقشة تفصيلية تتمثل في رد الفعل الأمريكي على الاعلان البريطاني في عام 1968 بالانسحاب من المنطقة. وقد ركز الباحثون تركيزاً خاصاً على قرار جونسون بالاعتماد على إيران والمملكة العربية السعودية بوصفهما «دعامتين تؤامين» للحيلولة دون ملء الاتحاد السوفيتي للفراغ الناجم عن إنسحاب بريطانيا[2]. وفي النهاية، فأن المادة البحثية المتوافرة عن رد الفعل الأمريكي حيال الانقلاب البعثي الثاني محدودة، حيث يورد هان بأن التقييم الايجابي الأولي لإدارة جونسون تضاءل تضاؤلاً سريعاً جراء تركيز النظام للسلطة باللجوء إلى القوة الوحشية[3]. ولذا سيقدم هذا الفصل المزيد من المعلومات عن كل تحدٍ من هذه التحديات التي واجهت سياسة إدارة جونسون حيال العراق والكرد ومنطقة الخليج.

(1) كوز (1985)، ص247-273؛ دامبرل (1996)، ص211-231؛ ماكرس (2010)، ص155-188؛ فاين (2008)، ص141-2--؛ الفاندي (2012)، ص338-339.

(2) بيليتيري (1984)، ص160-163؛ هان (2012)، ص52-54.

(3) مراسلة بالبريد الالكتروني مع وايني وايت، الأول من آذار، 2012.

(1)

حين أُغتيل جون اف. كيندي، كانت مؤسسة السياسة الخارجية الأمريكية منشغلة في تقييم مضاعفات الإطاحة بحزب البعث، قبل أربعة أيام بالضبط، على يد نظام قومي عربي يمتلك صلات عسكرية قوية. وبينما كان البعث قد أثبت نفسه بأنه معادٍ للشيوعية وإلى حد ما مؤيد للغرب، فأن مستوى الوحشية التي أصاب بها السكان العراقيين والطريقة العنيفة التي صاحبت تفجر الخلافات داخله أقلقت الكثيرين من المسؤولين الأمريكيين. وكما لاحظ أحد ضباط الاستخبارات في وزارة الخارجية أنه «بسبب ايديولوجية البعث الراديكالية (وحمام الدم في عام 1963)، لم يكن ثمة إهتمام في واشنطن بعودة هذه العصابة إلى الحكم مجدداً»[1]. وبينما كان النظام الجديد قومياً عربياً ومؤيداً لعبدالناصر، فقد كان من المرجح ان يوازن في علاقته مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي أكثر مما كان عليه الأمر مع حزب البعث، فقد ساور الظن المسؤولين الأمريكيين بأن النظام الجديد سيحافظ على سياساته الداخلية المناوئة للشيوعية. ونتيجة لذلك، كانت إدارة جونسون ميالة إلى العودة إلى سياسة «التريث وإنتظار ما سيحدث» حيال العراق، وكانت تسعى إلى الحفاظ على علاقات ودية، في

(1) وثائق وزارة الخارجية، مذكرة، من تالبوت إلى روسك، "مشكلات وفرص أمامنا"، 23 تشرين الثاني، 1963 (علاقات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية/ 1961-1963/ 18/ الوثيقة 371)، ص 804-806.

الوقت الذي تعارض فيه أية محاولات سوفيتية لزيادة النفوذ.

في الثالث والعشرين من تشرين الثاني، 1963، أرسل فيليب تالبوت، وهو مساعد وزير الخارجية لشؤون مكتب الشرق الأدنى، مذكرة إلى وزير الخارجية دين روسك يوجز فيها الوضع في المنطقة. وفيما يتعلق بالعراق، قال تالبوت أنه «من المبكر تماماً ان نصل إلى رأي قاطع» حيال تأثير الانقلاب على المصالح الأمريكية، غير ان «النظام الجديد ... يبدو أنه يرسخ نفسه بوصفه نظاماً قومياً عربياً يعتمد إعتماداً كبيراً على الجيش»[1]، وفي مطلع كانون الأول، أرسل روبرت سترونغ، السفير الأمريكي لدى العراق، رسالة شخصية إلى كومير أوجز فيها الخطوات التي كانت السفارة قد إتخذتها منذ الانقلاب وتقييمه للسياسة الخارجية العراقية. وعمد سترونغ إلى تذكير روبرت كومير، مستشار جونسون لشؤون الشرق الأوسط، بالعلاقة الوثيقة للرئيس العراقي الجديد عبدالسلام عارف مع الرئيس المصري جمال عبدالناصر. وقد وصف سترونغ عارفاً بأنه مؤيد للوحدة العربية، ومعتدل، ومناوىء للشيوعية، ويحوز على دعم كبير من الجيش العراقي، وهو أمر مهم في الحفاظ على الاستقرار. وعلى الرغم من ذلك، ظل الوضع مشكوكاً فيه:

> ثمة الكثير من العوامل غير معروفة لحد الآن، الأمر الذي لا يمكننا من التوصل إلى

(1) وثائق وزارة الخارجية، من سترونغ إلى كومير، الثاني عشر من كانون الأول، 1963 (مكتبة جونسون الرئاسية/ ملفات الأمن القومي/ الصندوق 28/ العراق- كانون الأول 1963- آذار 1966/ الوثيقة 31)، ص1-2.

إستنتاجات، بما في ذلك سلوك أشخاص قياديين معينين في ظل ظروف متغيرة، أو حتى مصدر الدعم الذي يحظون به، لكننا سنراقب بدقة جميع المؤشرات مهما كانت صغيرة.

وعلى الرغم من ذلك، كان سترونغ مقتنعاً بأنه طالما حافظ النظام على موقعه المناوىء للشيوعية، فأن الولايات المتحدة الأمريكية سيكون بمقدورها إيجاد أرضية مشتركة[1].

على الرغم من الموقف العراقي المناوىء للشيوعية، كانت إدارة جونسون قلقة حيال موقف النظام في الحرب الباردة. ففي التاسع من كانون الأول، وزع مكتب الاستخبارات والبحوث التابع لوزارة الخارجية مذكرة بحثية يقيّم فيها مستقبل العلاقات السوفيتية- العراقية. وإستنتج التقرير أنه في الوقت الذي كان فيه الشيوعيون السوفيت والعراقيون يتآمرون للإطاحة بالنظام البعثي، «فأنهم لم يُظهروا دوراً مكشوفاً في الانقلاب... الأمر الذي يوضح عدم قدرتهم على التأثير في التطورات في العالم العربي». وعقب الانقلاب، كان السوفيت يتقربون بحذر من النظام الجديد حيث أنهم قيّموا إستقرار النظام العارفي وتوجهه السياسي. ويعتقد مكتب الاستخبارات والبحوث ان السوفيت سيواصلون الضغط من أجل التوصل إلى تسوية للمشكلة الكردية، وسيسعون إلى

(1) وثائق وزارة الخارجية، مكتب الاستخبارات والبحوث، "العلاقات السوفيتية- العراقية: عارف والبعث"، التاسع من كانون الأول، 1963 (مكتبة جونسون الرئاسية/ ملفات الأمن القومي/ الصندوق 28/ العراق- الكرد/ 1964- آذار 1966/ الوثيقة 33)، ص1-5.

إضعاف البعثيين المتبقين في النظام، وتشجيع تشكيل حكومة جبهة وطنية تضم بين صفوفها الحزب الديمقراطي الكردستاني والحزب الشيوعي العراقي بتقديمهم لبرامج مساعدة عسكرية وإقتصادية متزايدة. وعلى أية حال، وحيث ان النظام الجديد من غير المرجح ان يُقدم تنازلات للكرد أو يربط نفسه بالشيوعيين، فقد إستنتج مكتب الاستخبارات والبحوث ان «الصبر السوفيتي قد لا يكون طويلاً»[1].

بسبب التقييمات الايجابية الصادرة عن دبلوماسيين في أرض الحدث في بغداد، ومسؤولين رفيعي المستوى في واشنطن ، ومكتب الاستخبارات والبحوث، فقد إستنتجت إدارة جونسون إن العراق كان قد شكّل في نهاية المطاف حكومة قادرة على تحقيق الاستقرار في البلاد وقيادته في طريق التطور.

قبل تحقق هذا الأمر، كان عارف وحلفاؤه في الجيش بحاجة إلى تعزيز السلطة. وحصل ذلك في خطوتين. الخطوة الأولى، في الخامس من كانون الثاني حين أزاح عارف رئيس الوزراء البعثي السابق، أحمد حسن البكر، من منصبه الجديد بوصفه نائباً للرئيس وأرسله إلى المنفى، سفيراً. وكان هذا الاجراء مهماً لأنَّ البكر هو واحد من القلائل من المتنفذين ممن إحتفظوا بمنصبهم الرسمي الذي كانوا يشغلونه في النظام البعثي السابق وان إزاحته قد قطعت أية صلة للبعث بمواقع السلطة[2]. ولاحقاً، تحول عارف صوب

(1) نيويورك تايمز، "إزاحة نائب الرئيس العراقي"، الخامس من كانون الثاني ، 1964، ص14.

(2) ماكدويل (2004)، ص 315–316. فيما يتعلق بالانقسام، انظر طهران

المشكلة الكردية وعرض على الملا مصطفى البارزاني الاعتراف بالحقوق القومية الكردية ضمن عراق موحد، وإطلاق سراح الأسرى، وإعادة الإدارة الحكومية، ورفع الحصار الاقتصادي على كردستان، وإعادة تأهيل الشمال إقتصادياً. وقد إكتسبت هذه الضمانات الصفة الرسمية في إعلان عن وقف لإطلاق النار في العاشر من شباط من عام 1964. وبينما كانت هذه خطوة إيجابية على نحوٍ واضح، فأن الاتفاق كان ذا طبيعة مثيرة للانقسام ضمن صفوف الكرد، وأفضى بمسؤولين كبيرين من مسؤولي الحزب الديمقراطي الكردستاني، وهما جلال الطالباني وإبراهيم أحمد، إلى التنديد بالاتفاق لأنه كان قد إستثنى مسألة منح إدارة للحكم الذاتي المحلي، الأمر الذي أحدث في نهاية المطاف إنقساماً في الحزب إلى جناحين متنافسين حيال الاتفاق[1].

(آ-466) إلى وزارة الخارجية، "مضامين وقف إطلاق النار الكردي: رؤية رسمية إيرانية"، 29 شباط، 1964 (الأرشيف الوطني وإدارة السجلات/ الملفات المركزية وإدارة السجلات/ الملفات المركزية للسياسة الخارجية/ 1964-1966/ الصندوق 2339/ 3-13- الاقليات العرقية)، ص1. انظر أيضاً وزارة الخارجية (198) إلى السفارة الأمريكية في طهران، الثالث من أيلول، 1964 (علاقات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية/ 1964-1968/ 21/ الوثيقة 166).

(1) فيما يتعلق بالانقسام الانكلو- أمريكي، انظر ماوباي (2002)، ص105-130؛ جونسن (2004)، ص99-118؛ فاين (2008)، ص122-134. فيما يخص السياسة الأمريكية حيال اليمن، انظر فواز جرجس، "إدارة كيندي والصراع المصري- السعودي في اليمن: إختيار القومية العربية"، ميدل ايست جورنال، 49/ 2 (1995)، ص292-311؛ دبليو. تايلور فاين، "الجزيرة العربية السيئة الحظ: الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى واليمن، 1955-1963"، الدبلوماسية وفن إدارة شؤون الدولة، 12/ 2 (2001)، ص125-152.

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تنظر إلى وصول النظام العارفي للسلطة على أنه تطور إيجابي بسبب رؤيته المناوئة للشيوعية والدعم الذي يلقاه من الجيش العراقي، وإمكانية تحقيقه للاستقرار. لقد سمحت إزاحة البكر والهدنة مع البارزاني لعارف بإعادة الاستقرار وبتحقيق إتحاد مع مصر. وعلى أية حال، فأن إمكانية سيطرة عبدالناصر على العراق وترسيخه لنفوذ مصري في منطقة الخليج تسببت بهواجس بين أوثق حلفاء أمريكا، وهم بريطانيا وإيران وإسرائيل.

(2)

طوال النصف الثاني من عام 1964، كانت السياسة الأمريكية حيال العراق متعارضة تعارضاً واضحاً مع سياسات أوثق حلفائها الاقليميين، بريطانيا وإيران وإسرائيل. وبينما كانت الخلافات مع إيران وإسرائيل سطحية وتتعلق في معظمها بالمشكلة الكردية ونفوذ عبدالناصر في بغداد، فأن الخلافات الأمريكية مع بريطانيا حول العراق - تشابه إلى حد كبير الصراع في اليمن- عكست فشلاً في «العلاقة الانكلو- أمريكية الخاصة» بين آب وتشرين الأول من عام 1964[1]. وكان هذا الانقسام جلياً للغاية بحيث شعر سترونغ بأنه مرغم على كتابة رسائل «غير رسمية» لكل من تالبوت وكومير يحذرهما فيها من الطبيعة الازدواجية للسياسة البريطانية[2]. وكان أحد جوانب القلق يكمن على وجه الخصوص في المصلحة البريطانية- فضلاً عن إيران ولاحقاً إسرائيل - في دعم

(1) انظر رسالة من سترونغ إلى تالبوت، الخامس عشر من تشرين الأول، 1964 (مكتبة جونسون الرئاسية/ ملفات الأمن القومي/ الصندوق 28/ العراق/ كانون الأول 1963- آذار/ 1966/ الوثيقة 23)، ص1-2؛ ورسالة من سترونغ إلى كومير، السابع عشر من تشرين الأول، 1964 (مكتبة جونسون الرئاسية/ ملفات الأمن القومي/ الصندوق 28/ العراق/ كانون الأول 1963- آذار 1966/ الوثيقة 22)، ص1-2.

(2) السفارة الأمريكية في بغداد، مذكرة، "مؤشرات على النشاط البريطاني ضد العراق والتعاون مع إيران في نشاط كهذا"، الخامس عشر من تشرين الثاني، 1964 (مكتبة جونسون الرئاسية/ ملفات الأمن القومي/ الصندوق 28/ العراق/ كانون الأول 1963- آذار 1966/ الوثيقة 23آ)، ص1.

الكرد في حربهم مع بغداد. ويبدو ان مصالح الأطراف الثلاثة تمحورت حول مسألتين مركزيتين: الكره المشترك لعبدالناصر، الذي كان له آنذاك نفوذ كبير في بغداد حيث قامت الدولتان بخطوات لتحقيق الوحدة، وإستعمال الكرد بوصفهم أداة تخريبية مفيدة للإطاحة بالنظام العارفي، وزعزعة إستقراره إلى حد يجعل عبدالناصر يفقد الاهتمام بإقامة الوحدة معه، وإلهاء الجيش العراقي في صراع داخل بلده كي لا يهدد المصالح البريطانية أو الايرانية في الخليج أو دخوله في حرب ضد إسرائيل. ولم تكن الولايات المتحدة الأمريكية غافلة عن الخطر الذي تشكّله هيمنة عبدالناصر المحتملة على العراق والخليج، لكنها ترى إن النظام العارفي هو أفضل حكم ممكن في العراق. وقد عكست سياسة إدارة جونسون حيال العراق، خلال 1964–1965، تقييماً واقعياً بسبب الحرب الباردة، في حين ان أوثق حلفائها كانوا ينظرون إلى العراق من زاوية مصالحهم الاقليمية الخاصة.

بصدد المسألة نفسها، التقى في آب من عام 1964 مدير محطة إستخبارية تابعة للمخابرات البريطانية تُعرف بـ(م16) على الأرجح بمدير مركز وكالة المخابرات المركزية في السفارة الأمريكية في بغداد. وبحسب مذكرة قدمت تفصيلاً للمقابلة، فأن المسؤول البريطاني كان «يسعى على أساس شخصي إلى توظيف دعم أمريكي في الحملة على عبدالناصر والوحدة (المصرية)- العراقية» وقد واجهت الحكومة البريطانية المحافظة التي يترأسها رئيس الوزراء اليغ دوغلاس- هوم، إنتخابات عامة في منتصف تشرين الأول، وكانت قد توصلت إلى رأي بأنها «لن تستطيع التعايش

مع عبدالناصر وإن عليها أن تقوم بشيء ما نحوه، وأنها لا تدعم الوحدة (المصرية)- العراقية بسبب مصالحها في الخليج» ولتفادي ذلك، أماط المسؤول اللثام عن ان البريطانيين «ينوون العمل مع إيران ضد عبدالناصر والنظام العارفي». وأشارت المذكرة إلى إقتراح مشابه كان المسؤولون الأمريكيون في واشنطن قد قدموه، على الرغم من عدم توافر التفاصيل. وأعطى المسؤول الأمني الأمريكي «رداً سلبياً قوياً» على المقترح البريطاني قائلاً بأنه مقترح «خاطىء» وان البريطانيين والإيرانيين لا يحوزون على المقومات لتنفيذ هذه العملية بنجاح[1]. وفي آب أيضاً تناهى إلى علم المسؤولين الأمريكيين في بغداد إن السكرتير الأول في السفارة البريطانية ستيفن ايغرتون، كان قد إلتقى بمجموعة من الكرد وحثهم على إستئناف الصراع العسكري مع بغداد، وإنتهاج «موقف قوي ضد عبدالناصر»، ووعد بتقديم دعم بريطاني عبر إيران[2]. وفي النهاية، إتخذ ايغرتون موقفاً مشابهاً مع شخصية كردية مؤيدة للبارزاني إسمه شوكت عقراوي خلال إجتماع جرى عقده في منزل مسؤول أمريكي في بغداد، إسمه جم اتكنز، على الرغم من عدم إثارة مسألة الوعود البريطانية التي قدمها ايغرتون[3]. وعند دراسة كلتا الحادثتين يبدو

---

(1) المصدر السابق، ص1.

(2) السفارة الأمريكية في بغداد، مذكرة، "مؤشرات النشاط البريطاني ضد العراق والتعاون مع إيران في نشاط كهذا"، الخامس عشر من تشرين الأول، 1964 (مكتبة جونسون الرئاسية/ ملفات الأمن القومي/ الصندوق 28/ العراق/ كانون الأول 1963- آذار 1966/ الوثيقة 23آ)، ص1.

(3) نيويورك تايمز، "العراق يقول أنه أحبط إنقلاباً، وإعدام خمسة أشخاص"، الحادي عشر من أيلول ، 1964، ص3.

ان المسؤولين البريطانيين في بغداد كانوا يبحثون عن دعم كردي لزعزعة إستقرار النظام العارفي في آب من عام 1964. وفضلاً عن ذلك، يدل هذا الأمر أيضاً على ان المسؤولين الأمريكيين كانوا قد عارضوا هذه الجهود.

بسبب حجم التآمر البريطاني في هذه المرحلة، فلا عجب ان قوات الأمن العراقية قد أحبطت مؤامرة بعثية في مطلع أيلول كان البعثيون يسعون من ورائها إلى العودة إلى السلطة. وعلى الرغم من عدم وجود دليل مباشر يدل على تورطهم، فأن صلة البريطانيين بحزب البعث تعود في الأقل إلى محاولتهم الانقلابية ضد قاسم في حزيران من عام 1962. وعلى الرغم من ذلك، فثمة تقارير إخبارية عراقية أوجدت صلة لرئيس الوزراء البعثي السابق أحمد حسن البكر بالمحاولة الانقلابية[1]. وبغض النظر عمن كان يقف وراءها، فقد أعطت المحاولة الفرصة لعارف بإصدار أوامر بتنفيذ حملة قمعية بحق حزب البعث، الأمر الذي أفضى إلى إعتقال ما يزيد على الف شخص. وفي الوقت نفسه، تزايدت حظوظ عبدالناصر في العراق حين أرسل قوات مصرية إلى بغداد للمساعدة لدعم موقف النظام. ولذا قام عارف بتعيين عناصر ناصرية في مواقع عليا في النظام مكافأة للدعم المصري. وقد أعطى إفشال المحاولة الانقلابية الفرصة لعارف لتعزيز قبضته على السلطة ورفع من واقع العلاقات العراقية- المصرية إلى مستوى عالٍ. وأفضى أيضاً إلى تزايد الضغط على عارف وعبدالناصر من أجل إقامة الوحدة، لكن كانت لكليهما،

(1) تريب (2007)، ص173-175.

على حد قول تريب، تحفظاته الخاصة[1].

نظرت لندن وطهران وتل أبيب إلى تزايد حظوظ عبدالناصر عقب الانقلاب الفاشل في العراق على أنها تطور سلبي للغاية، الأمر الذي أفضى إلى تزايد الضغوط على الكرد لاستئناف القتال. ولذا، ففي تشرين الأول تحدى البارزاني النظام علناً بتأسيسه لمجلس تشريعي يضم ثلاثة وأربعين عضواً فضلاً عن تأسيس مجلس ثوري لتوجيه أمور الحرب، وجمعية تنفيذية تضم أحد عشراً عضواً يترأسها البارزاني[2]. وزيادة على ذلك، فقد وجه رسالة علنية إلى عارف في الحادي عشر من تشرين الأول يتهم فيها الحكومة بالفشل في تنفيذ شروط وقف إطلاق النار التي تم التوصل إليها في شباط. وأفضت صفعة البارزاني العلنية للنظام العارفي إلى تصعيد التوتر. وبرفضها الاعتراف بمطالب البارزاني، أصرت بغداد على سحب الجيش الكردي- المعروف بالبيشمركة أو «أولئك الباحثون عن الموت»- من الطرق الرئيسة، وإيقاف النشاطات العسكرية، وإعادة السلاح المستولى عليه إلى الجيش، والسماح للحكومة المركزية بإدارة المنطقة. وكان رد الفعل العنيد للنظام على رسالة البارزاني قد أربك المسؤولين الأمريكيين في بغداد، الذين إعتقدوا ان ذلك مرده إلى وجود حس أمني خادع تبلور نتيجة لمرور عام كامل لم يشهد حرباً.

(1) اوبالانس (1973)، ص123.

(2) فيما يتعلق بالتفاصيل بمواضع المساومة المختلفة في 1964-1965، انظر وثائق وزارة الخارجية، مكتب الاستخبارات والبحوث، "الموقف الكردي في العراق"، الخامس من نيسان، 1965 (مكتبة جونسون الرئاسية/ ملفات الأمن القومي/ الصندوق 28/ العراق- الكرد/ 1964- آذار1966/ الوثيقة9)، ص3-12.

وبوضوح، وكما لاحظ أحد المحللين، فأن الجنرالات العراقيين كانوا قد تناسوا حجم الكارثة الناجمة عن جهودهم السابقة باستعمال القوة العسكرية ضد الكرد[1].

إلتقى مسؤولون أمريكيون وبريطانيون، في واشنطن ، بعد فترة ليست بالطويلة من الانقلاب الفاشل لإعادة تنظيم سياساتهم الاقليمية. وقد مثّل الجانب الأمريكي روجر ديفيدز، مدير مكتب شؤون الشرق الأدنى، ومثل الجانب البريطاني جون غليك، المستشار في السفارة البريطانية في واشنطن. وقد إفتتح ديفيدز الحوار باشارته إلى ان كلا الجانبين لهما الأهداف الاجمالية ذاتها في الشرق الأدنى: فهما يتوقان إلى الحيلولة دون قيام مصر بفرض نفسها على المنطقة أو بلورة تضامن عربي تهيمن عليه مصر. وعلى أية حال، فأن المسألة الخلافية تتمحور حول المسائل المطلوب إتباعها لتحقيق هذه الأهداف. وإعترف ديفيدز بأن «بعض الاجراءات التي إقترحتها لندن كانت قد تسببت بقلق (في واشنطن) بما أنها قد لا تُفضي إلا إلى مواجهة مع (مصر) والقومية العربية في أوضاع من المشكوك فيها ان يحوز الغرب على الامكانات لتحقيق التفوق». وفيما يتعلق بالعراق، قال غليك ان حكومته تخشى من تزايد عدم الاستقرار لأنَّ النظام العارفي يفتقر إلى الوسائل التي تمكنه من إرساء دعائم دولة ذات إطار إشتراكي التي يسعى إليها. وعند التحول إلى مناقشة الحرب الباردة، أشار ديفيدز إلى وجود تقييم إستخباري حديث الصدور

(1) وثائق وزارة الخارجية، مذكرة الحوار، "سياسات الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة في الشرق الأوسط- مناقشات في المستوى العملي، الجولة الأولى"، العاشر من أيلول، 1964 (علاقات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية/ 1964-1968/ 21/ الوثيقة 5).

عن أهداف الاتحاد السوفيتي في المنطقة:

> إستنتج التقييم إن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية إستندت إلى تقييم مفاده أنه في العالم العربي تحوز القاهرة دوماً على نفوذ أكبر مما تحوز عليه موسكو، وإن أية خسائر لموقفهم على إمتداد المنطقة جراء حملة عبدالناصر القومية العربية ستكون هامشية ... وإن مصالحهم الأساسية في الشرق الأدنى سيتم الحفاظ عليها.

وقد جادل ديفيدز بأن الدخول في مواجهة مع عبدالناصر للسيطرة على العالم العربي ستهدد حتماً المصالح الغربية وقد تُفضي إلى إقامة «دولة العوبة شيوعية حقيقية» في المنطقة، الأمر الذي سيكون بمثابة مشكّلة ذات «نطاق أكبر كثيراً» وبسبب هذا التقييم، إقترح ديفيدز ان أفضل مسار بالإمكان سلوكه هو «تطوير قدراتنا على التأثير في التيارات السياسية العاملة في (مصر)...» ورد غليك بالموافقة على التقييم الأمريكي للموقف، لكن ثمة «مقدار كبير من الحس العاطفي» في لندن في فترة التمهيد للانتخابات حيال مسائل تتعلق بالشرق الأوسط. وشعر ان من الأفضل لكلا البلدين تأجيل المواجهة المتعلقة بسياستيهما في الشرق الأوسط إلى ما بعد إجراء الانتخابات العامة الأمريكية والبريطانية في ذلك الخريف. وعلى الرغم من ذلك، فقد أسدل ديفيدز الستار على النقاش بتأكيده على ان الولايات المتحدة الأمريكية إعترفت بأن عبدالناصر يطمح إلى الهيمنة على العالم العربي، وهو يعتقد (أي ديفيدز- المترجم) بأن

عبدالناصر لديه القدرة على تحقيق ذلك.

> على المدى الطويل سيكون العرب... قادرين بأنفسهم على كبح عبدالناصر لو أننا لا نتدخل بالضرورة في خلافاتهم ولو أننا نُطلق العنان لقوى متعارضة مع بعضها ذات طبيعة إنقسامية بينهم؛ فالتدخل الغربي لن يُفضي إلا إلى توحيد العرب.

وقد إنتهى هذا الحوار، رغم تأكيده على تسوية الخلافات بين الجانبين، إلى التأكيد على الهوة بينهما. والحقيقة ان البريطانيين كانوا ينظرون إلى الأمور وفقاً لمصالحهم الاقليمية الخاصة ومواجهتهم مع عبدالناصر، في حين ان المسؤولين الأمريكيين إستشعروا الأحداث وفقاً للمواجهة الأمريكية مع السوفيت[1].

في منتصف تشرين الأول أصبح واضحاً ان أي تقدم لعله ينجم عن المباحثات في واشنطن فلن يكن ليسفر عن شيء. وفي هذه المرحلة كتب سترونغ، الذي كان حاضراً خلال المباحثات في واشنطن، إلى تالبوت وكومير للاستفسار عن نزاهة السياسة البريطانية. وبينما لاحظ سترونغ ان مسؤولي السفارة البريطانية كانوا «منشغلين على نحوٍ نشيط في تطمين» السفارة بصدد إتفاقهم مع السياسة الأمريكية؛ فلم يكن (أي سترونغ- المترجم) مقتنعاً باخلاصهم في ذلك. وفي رسالته إلى تالبوت في الخامس عشر من

(1) رسالة من سترونغ إلى تالبوت، الخامس عشر من تشرين الأول، 1964 (مكتبة جونسون الرئاسية/ ملفات الأمن القومي/ الصندوق 28/ العراق/ كانون الأول 1963- آذار 1966/ الوثيقة 23)، ص1 -2.

تشرين الأول فقد إستنتج ان «الألاعيب البريطانية مستمرة»[1] وبعد يومين، كتب إلى كومير بأنه «يشك كثيراً» باخلاص السفارة البريطانية حيال «توافق» السياسات الانكلو- أمريكية المتعلقة بالعراق، جراء وجود «مؤشرات كثيرة للغاية تدل على العكس». وفي حقيقة الأمر، كان سترونغ مقتنعاً بأن بريطانيا منخرطة في برنامج «سري تماماً» ، ربما بالتوافق مع إيران وإسرائيل، «بانتهاج سياسة في العلن وأخرى ذات آلية سرية»، مقارناً ذلك باجراءات بريطانية مشابهة في اليمن[2].

في وثيقة منفصلة، أعرب سترونغ عن قلقه من التواطؤ البريطاني- الإيراني فيما يتعلق بالكرد. وبعد إعادة سرد الجهود البريطانية في آب للبحث عن مساعدة أمريكية، أشار سترونغ إلى أنه لأسبوعين إثنين في آب زار رئيس المخابرات الإيرانية، الفريق حسن باكرافان، لندن لاجراء لقاءات مع مسؤولين بريطانيين. وعلى الرغم من عدم حيازته لمعلومات عن الغرض من هذه الزيارة، فقد شعر سترونغ أنها كانت على درجة من الأهمية[3]. ويستذكر إن باكرافان كان قد فاتح الولايات المتحدة الأمريكية بالنيابة عن الشاه والكرد عقب فشل جهود إدارة كيندي للتوصل إلى وقف لإطلاق النار في الصراع الكردي- البعثي في آب من عام 1963. ومنذ منتصف

(1) رسالة من سترونغ إلى كومير، السابع عشر من تشرين الأول، 1964 (مكتبة جونسون الرئاسية/ ملفات الأمن القومي/ الصندوق 28/ العراق/ كانون الأول 1961- آذار 1966/ الوثيقة 22)، ص1 -2.

(2) "مؤشرات على النشاط البريطاني..." الخامس عشر من تشرين الأول، 1964، ص2.

(3) المصدر السابق، ص2.

عام 1962، كان الشاه قد نظر إلى الكرد بوصفهم أداة لها أهميتها وفائدتها لزيادة الضغط على النظام العراقي، ولألهائه عسكرياً، وجعل مشروع الوحدة مع مصر أكثر صعوبة. ولحد هذه المرحلة، كانت أساليبه ناجعة.

ولعله من الأهمية الكبرى أن نورد ان مذكرة سترونغ أثارت مسألة الدعم الإسرائيلي للكرد للمرة الأولى:

> تلعب إسرائيل دوراً مهماً في إيران والمعروف أنها تدعم الكرد العراقيين. وتتشاطر بريطانيا مع إسرائيل والشاه في مقتهم لعبدالناصر... ولا يستلزم الأمر سوى مقدار ضئيل من الخيال كي نستشعر أنه، بسبب عمق العداء (البريطاني) لعبدالناصر وأهمية الخليج للمملكة المتحدة، لربما إنخرط البريطانيون في تعاون سري مع إيران وإسرائيل ضد النظام العراقي الذي يهيمن عليه الناصريون فضلاً عن تعاونهم ضد عبدالناصر في أماكن أُخرى[1].

وبحسب ايليزير تسافرير، رئيس عمليات الموساد داخل العراق خلال ستينيات القرن العشرين، ففي عام 1964 فاتح ممثل البارزاني في باريس، أمير بدر خان كاميران، السفارة الإسرائيلية وقدم إلتماساً للمساعدة. وسرعان ما أغرت إمكانية حيازة حليف

(1) مراسلة بالبريد الالكتروني مع ايليزير تسافرير، 25 تشرين الأول، 2010.

ستراتيجي داخل العراق الإسرائيليين. وجرى تقديم الطلب إلى تل أبيب وسرعان ما أخذ مجراه إلى أعلى مستوى بالحكومة الإسرائيلية حيث «نوقش الأمر ولقيَّ إستجابة إيجابية من ديفيد بن غوريون، الذي أوعز للموساد بتولي المهمة». وبعد ذلك، جرى توجيه الدعوة لبدر خان لزيارة إسرائيل[1]. وكان تأسيس تحالف كردي إسرائيلي بمثابة زواج كامل للمصلحة. وفي مقابل الحصول على خبرة عسكرية إسرائيلية كبيرة وتسليح متقدم وأساليب عسكرية، سيحافظ الكرد على حالة شبه دائمية للتمرد لألهاء الجيش العراقي داخل العراق وجعله غير قادر على الدخول في حرب عربية واسعة ضد إسرائيل.

لم يغب التدخل الدولي المتزايد في المسألة الكردية عن بال النظام العراقي. فعلى سبيل المثال، حين إلتقى الوزير روسك مع وزير الخارجية العراقي الجديد، ناجي طالب، في العاشر من كانون الأول في الاجتماع السنوي للجمعية العامة للأمم المتحدة، تشكى طالب من تسلم الكرد لمساعدة من «قوى لم يحدد هويتها» وقد وصف الكرد «بالشعب الفقير» وتساءل من أين «يحصلون على الأموال للشراء الوفير للطعام والأسلحة والمعدات... ومن هي تلك القوى الغامضة وماذا تريد؟» وقد أكّد روسك لطالب إن الولايات المتحدة الأمريكية «لم تدعم الحركة الكردية على نحوٍ مباشر أو غير مباشر» وليس لديها «أية مصلحة في التدخل

(1) وثائق وزارة الخارجية، مذكرة الحوار، "المشكلة الكردية"، العاشر من كانون الأول، 1964 (مكتبة جونسون الرئاسية/ ملفات الأمن القومي/ الصندوق 28/ العراق/ كانون الأول 1963- آذار 1966/ الوثيقة 18آ)، ص1 -2.

في الشؤون العراقية» عدا الحفاظ على إستقلال العراق، ووحدة أراضيه الاقليمية، ورخائه. وقد شكره طالب على ذلك وتساءل إن كان بمقدور روسك معرفة من يساعد الكرد وعن الدوافع من وراء تلك المساعدة[1]. ويدل هذا التبادل في الآراء على ان النظام العراقي كان مدركاً إن قوى خارجية- من المحتمل ان تكون إيران- كانت تتآمر عليه، على الرغم من ان ناجي طالب كان يخطو بحذر مع روسك في الحديث للحيلولة دون بلورة إنطباع عن إن الولايات المتحدة الأمريكية كانت ضالعة في التآمر أيضاً.

بعد أيام قلائل، أبلغت مجموعة من الكرد البارزانيين السفارة الأمريكية في بغداد بأن إيران كانت تحثهم على إستئناف القتال وكانت قد طلبت منهم الاشتراك في مؤامرة للإطاحة بالنظام العارفي[2]. وحين وصلت واشنطن معلومات عن ذلك، رفضت وزارة الخارجية التدخل على أساس ان «أية مؤامرة للإطاحة بالحكومة العراقية لن تضمن قدوم نظام آخر أكثر تعاطفاً مع الطموحات الكردية». وإعتقدت إن المؤامرة» سيكتشفها النظام آجلاً أم عاجلاً» وحين يحدث ذلك، عندها «سيُفتضح أمر الكرد بكونهم متواطئين عن رغبة منهم مع المؤامرة الإيرانية ضد الحكومة العراقية، وبذا ستتعمق الريبة والاستياء من جانب العرب

(1) بغداد (486) إلى وزارة الخارجية، السادس عشر من كانون الأول، 1964 (علاقات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية/ 1964-1968/ 21/ الوثيقة 171).

(2) وزارة الخارجية (343) إلى السفارة الأمريكية في بغداد، الرابع عشر من عام 1964 (علاقات الولايات المتحدة الامريكية الخارجية/ 1964-1968/ 21/ الوثيقة 170).

بالطموحات الكردية» وفضلاً عن ذلك، فقد شعرت الولايات المتحدة الأمريكية بأنه «ثمة سبب وجيه للاعتقاد بأن العراق كان مدركاً للنشاط التخريبي الإيراني»، في إشارة واضحة للمباحثات التي أجراها روسك في الأمم المتحدة[1]. ومرة أخرى، عكس رد فعل إدارة جونسون على هذه المؤامرة إنقساماً واضحاً مع حلفائه حيال المسألة العراقية.

وبحلول مطلع عام 1965، كان جلياً إن بريطانيا وإيران وإسرائيل كانوا يضغطون على الكرد لاستئناف الحرب الكردية مع بغداد. غير أنه مع تصاعد التوترات، صدم البارزاني المسؤولين الأمريكيين في منتصف كانون الثاني من عام 1965 حين أرسل للنظام رسالة يعترف فيها إن مطالبه السابقة كانت «زائدة عن حدها» وقدم «حداً أدنى» للحكم الذاتي، حيث أسقط فعلياً كل مطالبه السابقة عدا الحفاظ على قوة للبيشمركة يبلغ تعدادها من الفين إلى ثلاثة آلاف مقاتل. ولإدراكهم لمستوى الضغط الذي يتعرض له الكرد لاستئناف الحرب، فقد وصف مسؤولون أمريكيون في بغداد رسالة البارزاني بكونها «واحدة من أكثر التطورات المذهلة التي شهدتها مراحل التمرد بأكملها» ولم يكن ثمة دليل على ان البارزاني كان في

(1) بغداد آ – (1115) إلى وزارة الخارجية، "الثورة الكردية لعام 1961"، 30 حزيران، 1965 (الأرشيف الوطني وإدارة السجلات مجموعة السجلات 59/ ملفات السياسة الخارجية/ 1964–1966/ الصندوق 2339/ 13–3– الاقليات العرقية)، ص13؛ وبيروت آ–595 إلى وزارة الخارجية، "الكرد يقولون ان إستئناف العمليات القتالية في شمال العراق وشيك"، 27 كانون الثاني، 1965 (الأرشيفات الوطنية وإدارة السجلات/ مجموعة السجلات/ ملفات السجلات الخارجية المركزية/ 1964–1966/ الصندوق 2339/ 13–3– الاقليات العرقية)، ص2.

حالة ضعف، لأنه كان قد صمد بوجه الهجمات الضارية التي شنتها الحكومة لسنين. وقد أفضى هذا الأمر بالسفارة الأمريكية في بغداد إلى الشك بأن الرسالة كانت جزءاً من حملة نفسية لاستفزاز النظام كي يشرع بالهجوم أولاً، الأمر الذي يسمح للبارزاني بأن يزعم أنه حقق إنتصاراً معنوياً. وسواء أكان البارزاني يقصد ذلك أم لم يكن يقصد، فقد أورد المسؤولون الأمريكيون إن الرسالة كانت قد أقنعت النظام بأن البارزاني بحالة ضعف، الأمر الذي حدا بالنظام إلى بدء الاستعدادات للحرب[1].

مع تدهور الموقف، أصبح عبدالناصر قلقاً من ان تجدد الحرب الكردية سيهدد موقفه القوي في العراق وسيعرقل الخطط الرامية إلى إقامة الوحدة. وفي حقيقة الأمر، ففي تشرين الأول من عام 1964 كان عبدالناصر قد أخبر عارفاً بأن إقامة الوحدة تتوقف على تسوية المشكلة الكردية من خلال وسائل سياسية وليست عسكرية[2]. ومع تزايد الاستعدادات العراقية للحرب، أرسل عبدالناصر رسالة غير مجدية إلى البارزاني في الثاني والعشرين من شباط يحثه فيها على الاستسلام. وطبقاً لاوبالانس، ففي الثالث من نيسان أبلغ رئيس الوزراء العراقي طاهر يحيى عبدالناصر بأن النظام على وشك شن هجوم. ورد عبدالناصر على ذلك بتوجيه تقريع غاضب محذراً طاهر يحيى من ان القوة محكوم عليها بالفشل وينبغي إعطاء الدبلوماسية فرصة أخرى. وقد تجاهل النظام هذه

(1) انظر بغداد (362) إلى وزارة الخارجية، 26 تشرين الأول، 1964 (علاقات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية/ 1964-1968/ 21/ الوثيقة 167).

(2) اوبالانس (1973)، ص125؛ بولاك (2002)، ص161-162.

التحذيرات وشن في الخامس من حزيران هجوماً من ثلاثة محاور على الكرد حيث أشرك أربعين الف مقاتل[1].

تُشير الفترة ما بين آب 1964 ونيسان 1965 إلى وجود تناقض صارخ بين سياسات الحكومة الأمريكية وسياسات أوثق حلفائها الاقليميين، بريطانيا وإيران وإسرائيل. فبينما رغبت الولايات المتحدة الأمريكية بالحفاظ على علاقات ودية مع النظام العارفي، فقد كانت ترغب أيضاً بالتغاضي عن علاقات هذا النظام بعبدالناصر، الذي كانت ايديولوجيته القومية العربية الشعوبية تخضع للتقييم في الولايات المتحدة الأمريكية كونها من الممكن ان تكون حصناً بوجه الشيوعية. وإيجازاً، ينبع الاهتمام الأمريكي بالنظام العارفي من رغبته بإبقاء العراق بعيداً عن المعسكر السوفيتي غير ان حلفاء أمريكا كانوا ينظرون إلى النظام العارفي وعلاقته بعبدالناصر من منظور مختلف كثيراً؛ فالكره البريطاني لعبدالناصر ومصالح بريطانيا القديمة العهد بالخليج تفوقت على إعتبارات الحرب الباردة عند تقييم مصالحها في العراق. ولأسباب مشابهة، أراد الشاه تحجيم نفوذ عبدالناصر في العراق والخليج، حيث ان لديه مخططاته الخاصة لهذه المنطقة. وكان يرى أيضاً في الكرد أداة مفيدة لإرغام العراق على تقديم تنازلات إقليمية لطالما كان يتمناها. وعلى

(1) من سيكتو (30) إلى وزارة الخارجية، الثامن من نيسان ، 1965 (علاقات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية/ 1964–1968/ 22/ الوثيقة 75)، ص136–137. انظر أيضاً تبريز آ–25 إلى وزارة الخارجية، "سياسة الحكومة الإيرانية في كردستان وتأثيرها في المواقف الكردية"، 24 آذار، 1966 (الارشيفات الوطنية وإدارة السجلات/ مجموعة السجلات 59/ ملفات السياسة الخارجية المركزية/ 1964–1966/ الصندوق 2339/ 13–3– الاقليات العرقية)، ص5–9.

أية حال، كان الإسرائيليون ينظرون إلى العراق من المنظور الأوسع للصراع العربي – الإسرائيلي، معتقدين إن دعم الكرد سيُلهي الجيش العراقي داخل العراق ويحجم من فاعليته في حالة حصول حرب عربية – إسرائيلية. ولهذه الأسباب، كانت سياسات بريطانيا وإيران وإسرائيل تتعارض مع سياسات الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بالعراق والحرب الكردية.

(3)

وضع تجدد الحرب الكردية الولايات المتحدة الأمريكية بموقف صعب. فمن ناحية، كان هدف السياسة الأمريكية حيال العراق يتمثل في الحفاظ على علاقات ودية مع النظام العارفي والحيلولة دون تجاوز السوفيت على السيادة العراقية. غير أنه، من ناحية أخرى، فقد حتم تجدد الحرب قيام حليفين من أوثق حلفاء أمريكا الاقليميين، وهما إيران وإسرائيل، بزيادة دعمهما للكرد. وفي نهاية المطاف، حث العراقيون الولايات المتحدة الأمريكية على إقناع إيران بإيقاف دعمها للكرد، غير ان الالتماسات الأمريكية لقيت آذاناً صماء. وطالما حافظ عارف على علاقات وثيقة بعبدالناصر، فلم يكن الشاه مهتماً بالتخلي عن «الورقة الكردية» ما لم يكن العراق راغباً بتقديم تنازلات تخص المجرى المائي شط العرب- الذي كان والده قد تنازل عنه للنظام الملكي العراقي في عام 1937. وعلى أية حال، كان هذا الأمر غير محتمل بسبب عدم وجود رغبة لأية حكومة عراقية بالتخلي عن أراضٍ عربية للفرس.

بعد تجدد الحرب الكردية بالضبط، غادر وزير الخارجية الأمريكي روسك إلى طهران لحضور إجتماع (السنتو). وفي السابع من نيسان، إلتقى بالشاه وناقش معه الوضع في العراق. وخلال الحوار، إعترف الشاه بمد يد العون للكرد، مشيراً إلى أنه يستخدمهم «كورقة رابحة» ضد العراق، وهو لن يتخلى عن هذه الورقة طالما بقي عارف متحالفاً مع عبدالناصر. وعلى الرغم من ذلك، نفى

الشاه بأنه كان يشجع الكرد على إستئناف العمليات القتالية مع بغداد، في حين أنه أظهر على نحوٍ تام نيته بالتخلي عن الكرد في حالة قيام «حكومة وطنية في بغداد»[1]. ويُعد هذا الاعتراف مهمًا لأنه كان نذيراً على تخلي الشاه عن الكرد بعد عقد لاحق تقريباً، في آذار من عام 1975[2].

في نهاية نيسان، أصبح إحباط العراق المتزايد من التدخل الإيراني في الحرب جلياً حين إلتقى وزير الخارجية العراقي ناجي طالب بسترونغ لدى إستقباله في بغداد حيث إتهم إيران إتهاماً مباشراً للمرة الأولى بدعم الكرد. وكان مقتنعاً ان إخفاق الحملة ضد الكرد مرده إلى إيران، فقد أخبر سترونغ بأنه كان قد تناهى إلى علمه بأن «إيران كانت قد نقلت شحنات عديدة من معدات لم يورد تعريفاً لها إلى الأراضي العراقية في سيارات جيب عسكرية». وبسبب ذلك، فقد طلب ان تحاول الولايات المتحدة الأمريكية إقناع الشاه بتغيير سياسته حيال العراق. وطالب ناجي طالب أيضاً بمعرفة ما نوقش في إجتماع (السنتو) الأخير في طهران. وقد نفى سترونغ ان يكون الكرد موضوعاً للنقاش في ذلك الاجتماع، وأشار إلى ان باكستان كانت تسعى إلى التوسط لأحداث تقارب

(1) انظر طهران (1128) إلى وزارة الخارجية، الثاني عشر من نيسان، 1964 (علاقات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية/ 1964- 1968/ 21/ الوثيقة 172) ووزارة الخارجية (938) إلى السفارة الأمريكية في طهران، المصدر السابق، الملحوظة (3).

(2) بغداد (937) إلى وزارة الخارجية، 30 نيسان، 1965 (علاقات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية/ 1964- 1968/ 21/ الوثيقة 173)؛ ووزارة الخارجية إلى السفارة الأمريكية في بغداد، المصدر السابق، الملحوظة 6.

بين إيران والعراق، وأورد ان مساعدة الكرد ليست من إهتمامات (السنتو). وكرر سترونغ تأكيده على عدم التدخل وقال أنه سينقل فحوى الحوار إلى واشنطن. وحين طلب سترونغ توضيحات من وزارة الخارجية في الثلاثين من نيسان، فقد تشكى من ان «صبره قد نفد من الجدالات المتعلقة بالمثلث الكردي- الإيراني - العراقي عدا إشارته إلى عدم إمكانية تجاهل الشاه للتدخل العربي في خورستان... ويبدو من غير المجدي محاولة التظاهر بأن إيران لا تساعد الكرد». وردت الوزارة في الرابع من آيار بالآتي، «من غير المرجح ان المزيد من المناقشات قد تبدد شكوك وزير الخارجية، غير ان على المسؤولين الأمريكيين مواصلة تكرارهم لنهج السياسة الأمريكية»، وفيما يتعلق باجتماع (السنتو)، نصحت الوزارة سترونغ «بإخبار ناجي طالب بأن روسك لم يُدخل أي عنصر جديد في نقاشه عن أمن إيران مع الشاه»[1].

في آيار من عام 1965، تصاعد التعاون الإسرائيلي مع الكرد حين غادر ديفيد كيمجي، وهو مسؤول متمرس في الموساد، وقد أصبح لاحقاً نائب رئيس جهاز الموساد ومديراً عاماً في وزارة الخارجية، سراً إلى كردستان للاجتماع بالبارزاني. وبحسب تريتا بارسي، فأن الهدف من اللقاء كان يتمثل في «دراسة فيما لو كان الموقف يسمح بوجود ناشطين دائميين للموساد (في العراق)» وكان كيمجي مهتماً بزيارته لكردستان ويعتقد ان القيام بعملية لمد يد العون إلى الكرد في قتالهم ضد بغداد تعد ضرورية لأمن إسرائيل. وعلى أية حال، ففيما يتعلق بتقديم الإسرائيليين ليد العون للكرد،

(1) بارسي (2008)، ص53.

فأنهم بحاجة إلى موافقة الإيرانيين أو تدخلهم في العملية. ولحسن الحظ، كان هذا الأمر سهلاً بسبب السياسة الحالية التي ينتهجها الشاه، غير ان الإيرانيين أصروا على ان أية عملية ينبغي ان تجري بالتنسيق مع السافاك[1] (جهاز المخابرات الإيراني- المترجم). وأكّد ايليزير تسافرير صحة هذه الرواية وأشار إلى ان إسرائيل وافقت على تبادل المعلومات مع الكرد وفقاً للمصالح المشتركة (وأعني المصالح الاستخبارية المتعلقة بالعراق)؛ وتزويدهم بالاسلحة والمعدات والفنيين؛ وتقديم دورات في التدريب العسكرية تُقام في كردستان وإسرائيل وإيران؛ والمساعدة في تسليط ضغط سياسي في الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا[2].

كان تأثير التدخل الإسرائيلي جلياً للمسؤولين الأمريكيين في بغداد. فعلى سبيل المثال، ففي أواخر شهر آيار لاحظت السفارة وجود تحسن ملحوظ في الأساليب القتالية الكردية. ففي الماضي كان الكرد قد أظهروا «مقدرة ضئيلة في حرب العصابات» ولم يتمكنوا من تحقيق الانتصار إلا بسبب «الانعدام الكبير لكفاءة» الجيش العراق، ولكن منذ وقف إطلاق النار في شباط من عام 1964 حقق الكرد تحسناً في الجانب التكتيكي. وعلى النقيض مما كان عليه الأمر في السابق، فأنهم الآن «يرفضون الدفاع عن الأراضي المنبسطة ويريدون سحب القوات الحكومية إلى الجبال على الرغم من تكبدهم لبعض الخسائر، ومهاجمة طرق إمدادات الجيش وهم يقومون الآن بمهاجمة المناطق المكشوفة». وأفضى هذا الأمر

(1) مراسلة بالبريد الالكتروني مع تسافرير، 25 تشرين الأول، 2010.

(2) "الثورة الكردية لعام 1961"، 30 حزيران، 1965، ص14-15، 18.

بالسفارة إلى الاستنتاج بأنه «من الواضح الآن... ان الكرد كانوا يحصلون على المساعدة، وربما حتى التدريب، من إسرائيل»[1].

في مطلع آب، إستدعى مسؤولون عراقيون القائم بالأعمال الأمريكي في بغداد، جي ويسلي أدمز، إلى وزارة الخارجية للاستفسار «بعبارات شديدة اللهجة» عن حث أمريكا لإيران لإيقاف تسليح الكرد. وفي تقريره إلى واشنطن، أشار أدمز إلى ان «العراق يمتلك الآن معلومات دقيقة عن طبيعة ومدى المساعدة الإيرانية للكرد»، الأمر الذي وضع الولايات المتحدة الأمريكية بوضع صعب للغاية لأنَّ «الطلب العراقي بدعم الجهود الرامية إلى إيقاف تدفق الاسلحة من إيران إلى الكرد العراقيين المنشقين لم يكن بالمستطاع رفضه منطقياً». وبسبب ذلك، فقد طلب تعليمات من وزارة الخارجية الأمريكية تتعلق بكيفية التعامل مع الأمر. ورداً على ذلك، نصحت الوزارة بإبلاغ الحكومة الإيرانية بطلب العراق والاعراب عن «القلق الأمريكي من الضغوط التي يمارسها العراق الناجمة عن المساعدة الإيرانية للكرد». وحين علمت إيران بالموضوع في الثالث عشر من آب، بدا وزير الخارجية الإيراني عباس ارام «منزعجاً من ان الولايات المتحدة الأمريكية قد أصبحت طرفاً في الأمر» وأصر على ان «إيران لم تكن تساعد الكرد» وجادل بدلاً من ذلك بأن العراق «كان ينتهج سياسة مدروسة ترمي إلى إزعاج إيران»[2]. وكان إنكار ارام يتناقض، قطعاً، تناقضاً مباشراً مع ما

(1) وزارة الخارجية (138) إلى السفارة الأمريكية في طهران، الحادي عشر من آب، 1965 (علاقات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية/ 1964- 1968/ 21/ الوثيقة 175).

(2) اوبالانس (1973)، ص129- 131؛ وتريب (2007)، ص176.

كان الشاه قد أخبر روسك به قبل أشهر قلائل في إجتماع (السنتو)، ناهيك عن وجود أدلة كثيرة توحي بالعكس. وعلى الرغم من ذلك، فحقيقة إن الولايات المتحدة الأمريكية أثارت هذه المسألة مع الحكومة الإيرانية تُظهر إن إدارة جونسون تشاطر العراق في قلقه من المشكلة الكردية وتدخل حلفائها فيها.

ولم يتعزز الموقف الودي لإدارة جونسون حيال العراق سوى في آب عقب حدوث إنقلاب فاشل قاده رئيس الوزراء المعين حديثاً عارف عبدالرزاق، الأمر الذي أفضى إلى تعيين عبدالرحمن البزاز، وهو محامٍ غربي التوجه واكاديمي ليست له صلات بأي حزب سياسي أوٍ بالجيش. وعلى نحوٍ ذي مغزى، كان البزاز أول مدني يقود العراق منذ ثورة عام 1958. وقد أعطى الانقلاب الفاشل عارفاً سبباً أيضاً للتخاصم مع العناصر الناصرية في العراق وتأكيد حكمه الشخصي، وهو أمر كان يتوق إليه منذ إستيلائه على السلطة في عام [1]1963.

وضع تجدد الحرب الكردية الولايات المتحدة الأمريكية بموقف صعب. وبينما كانت إدارة جونسون تبحث عن الحفاظ على علاقات ودية مع العراق، كان حليفا أمريكا، إيران وإسرائيل، قد صعّدا من وتيرة دعمهما للكرد. ولذا لم يكن بمقدورهم (أي بمقدور الأمريكيين – المترجم) منطقياً رفض مطالب العراق بحث

(1) البيت الأبيض، مكتب نائب الرئيس، "دعوة رئيس الوزراء العراقي إلى نائب الرئيس الأمريكي" الخامس عشر من تشرين الأول، 1965 (مكتبة جونسون الرئاسية/ ملفات الأمن القومي/ الصندوق 28/ العراق/ كانون الأول 1963– آذار 1966/ الوثيقة 5)، ص3.

إيران على إيقاف دعمها للكرد. غير أنه مع الدعم الذي يقدمه الآن حليفان لأمريكا للكرد ضد العراق، فأن الحرب الكردية كانت قد تحولت بوضوح من كونها صراع في الحرب الباردة إلى صراع إقليمي.

(4)

نظرت إدارة جونسون إلى قدوم قيادة مدنية للسلطة في العراق بوصفها تطوراً إيجابياً، ولاسيما بما أنهم كانوا يضغطون من أجل تحجيم نفوذ الجيش في السياسة العراقية. ولسوء الحظ، تواصل التدخل الإيراني في الحرب الكردية، الأمر الذي أثر تأثيراً كبيراً في العلاقات الأمريكية – العراقية. وعلى أية حال، ثمة حدثان غير متوقعين سيغيران من طبيعة المسألة الكردية: الوفاة غير المتوقعة لرئيس العراق عبدالسلام عارف في نيسان من عام 1966 والهزيمة التي حلت بالجيش العراقي على يد قوات البارزاني- التي كانت تقودها قوات خاصة إسرائيلية- في معركة جبل حمرين في آيار من عام 1966. وفي أعقاب ذلك، سعت حكومة البارزاني إلى التوصل إلى سلام مع الكرد وتهيئة السبيل لاجراء تحسن دراماتيكي في العلاقات الأمريكية- العراقية.

كانت إدارة جونسون مسرورة بتعيين البزاز وعودة العراق إلى الحكم المدني. وفي حقيقة الأمر، حين وصل البزاز إلى نيويورك لحضور إجتماع الجمعية العامة في تشرين الأول من عام 1965 لم يحظ بترحيب وزير الخارجية روسك وحسب، بل حظيَّ بترحيب نائب الرئيس هيربرت هيمفري[1]. وخلال كلا هذين اللقاءين،

(1) وثائق وزارة الخارجية، مذكرة الحوار، "شؤون كردية"، الثامن من تشرين الأول، 1965 (مكتبة جونسون الرئاسية/ ملفات الأمن القومي/ الصندوق 28/ العراق/ كانون الأول 1963- آذار 1966/ الوثيقة 8)، ص1 -2.

حظيت المسألة الكردية باهتمام كبير، وكذا الدعم الإيراني للبارزاني . وقد أخبر البزاز روسك بأنه يريد من الإيرانيين ان يفهموا بأنهم «يخلقون مستقبلاً ينطوي على مشكلات لأنفسهم حين يستمرون بإعطاء مساعدة سرية للمتمردين الكرد العراقيين». وعندها كرر مطالب سابقة للعراق بحث الولايات المتحدة الأمريكية للشاه بأن يدرس « عدم صواب سياسته»

> أكّد رئيس الوزراء أنه لم يطلب من الولايات المتحدة الأمريكية التدخل في الشؤون الداخلية لإيران ، بل تقديم النصح فقط... بأن الشاه ينبغي ان لا يستخدم الاسلحة المعطاة له من الولايات المتحدة الأمريكية لتهريبها إلى كردستان العراق.

إستشهد البزاز بالعلاقة الأمريكية مع إيران حيال السنتو «بوصفها تعطي العراقيين حقاً مشروعاً لابداء طلب كهذا»[1]. وقد أوضح هذا اللقاء جملة من الأشياء. فأولاً، أظهر ان البزاز كان يعطي لحل المسألة الكردية أهمية كبيرة. وثانياً، كان من الأهمية بمكان ان هذا اللقاء هو الأعلى من حيث المستوى بين مسؤولين أمريكيين وعراقيين منذ ثورة عام 1958 ويبين إهتمام إدارة جونسون بتحسين العلاقات مع العراق.

(1) بغداد (آ- 424) إلى وزارة الخارجية، "تحليل المشكلة الكردية"، 30 تشرين الأول، 1965 (الارشيفات الوطنية وإدارة السجلات/ مجموعة السجلات 59/ ملفات السياسة الخارجية المركزية/ 1964- 1966/ الصندوق 2339/ 13-3- الاقليات العرقية)، ص1-2.

في أواخر تشرين الأول، أصدرت السفارة الأمريكية في بغداد تحليلاً مفصلاً للمصالح والبواعث المتنافسة لأطراف مختلفة في الحرب الكردية[1]. وثمة ملحق وارد في التحليل حلل أهداف السياسة الأمريكية والسوفيتية والبريطانية والإيرانية فيما يتعلق بالكرد. فالأهداف الأمريكية تسعى إلى الحيلولة دون تنامي النفوذ السوفيتي على الكرد أو السماح لهم بتوظيفه لإيقاع الاضطراب بالشرق الأوسط؛ ولتفادي إقامة حكم ذاتي أو إستقلال ناجز للكرد؛ ولإبقاء الكرد يعيشون بسلام ضمن العراق وان يشاركوا مشاركة كاملة في الحياة الوطنية؛ ولتجنب إثارة المشكلة الكردية في تركيا وإيران؛ وأخيراً، الحيلولة دون إلحاق المشكلة الكردية لتأثير سلبي بالمصالح الأمريكية في العراق[2]. وطبقاً لهذه الأهداف ، تبلور لدى السفارة الاعتقاد بأن «موقف الولايات المتحدة الأمريكية الحالي هو الأنسب- من حيث إن المشكلة تُعد شأناً عراقياً داخلياً ولذا فمن الأفضل التوصل إلى حل سلمي تفاوضي»[3] وتسعى الأهداف السوفيتية إلى كسب النفوذ والتأثير على الكرد من خلال منح دعم تنقصه المساعدة المادية الكافية، وفي نهاية الأمر تطوير نفوذ قوي في كردستان المستقلة التي ستتحقق جراء جهود أهلها؛ وتوظيف كردستان المستقلة لتعزيز الأهداف السوفيتية في تركيا وإيران والخليج؛ وتفادي إستعداء العرب وإثارة كراهيتهم.

(1) بغداد (آ- 424) إلى وزارة الخارجية، المرفقات: "الكرد- العراق"، بدون تاريخ (الارشيفات الوطنية وإدارة السجلات/ مجموعة السجلات 59/ ملفات السياسة الخارجية المركزية/ 1964-1966/ الصندوق 2339/ 13-3- الاقليات العرقية)، ص1.

(2) " تحليل المشكلة الكردية"، 30 تشرين الأول، 1965، ص2.

(3) "الكرد- العراق"، بدون تاريخ، ص2.

وقد حدد الملحق الأهداف البريطانية في العراق بكونها تهدف إلى الحيلولة دون قيام وحدة عراقية- مصرية؛ وإبقاء العراق منقسماً وضعيفاً داخلياً؛ وحماية مصالحهم في الخليج من النفوذ العراقي؛ والحفاظ على تدفق النفط من المنطقة. وعلى نحوٍ مماثل، أرادت إيران منع الكرد من إثارة مشكلات مع أقليتها الكردية؛ ومساعدة البارزاني في إحداث تغيير في الحكم في العراق يكون أكثر ملاءمة للمصالح الإيرانية؛ وإبقاء العراق ضعيفاً ومنقسماً ومنفصلاً عن مصر؛ وتعزيز المصالح الإيرانية في الخليج؛ والتأكيد على إقامة صلات عرقية وثقافية بين الكرد والفرس بغية الابقاء على إمكانية ضم الإيرانيين لكردستان العراق[1]. وعلى الرغم من ان الملحق لم يتطرق إلى المصالح والأهداف الإسرائيلية، فأن هذه المصالح والأهداف قد جرت تغطيتها تغطية تفصيلية في أعلاه.

وفي تناقض صارخ يلفت الانتباه مع الحرب الكردية في عام 1963، فبحلول عام 1965 لم تختلف السياسة الأمريكية حيال المشكلة الكردية عن سياسة الاتحاد السوفيتي حيالها، على الرغم من منع الكرد من تحقيق هدفهم الطويل الأمد بإقامة كردستان المستقلة. وكما يورد التقرير

> (بينما) كانت المواقف الأمريكية والسوفيتية و(المصرية) تؤيد التوصل إلى تسوية تفاوضية سلمية سطحياً، فأن لهذه المواقف دوافعاً مختلفة ولاسيما في الحالتين الأمريكية والسوفيتية، اللتين تستندان إلى فرضيات مختلفة تتعلق

(1) "تحليل المشكلة الكردية"، 30 تشرين الأول، ص1-2.

بالنتائج المحتملة.

غير ان الاختلاف في المواقف بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها كان جلياً للغاية.

> ينطلق الإيرانيون والإسرائيليون وربما البريطانيون - من دوافع مختلفة تُفضل إستمرار الصراع لما له من تأثير مدمر على العراق. ويُعد التدخل الإيراني/ الإسرائيلي تهديداً لوضع الولايات المتحدة الأمريكية في العراق. ولكن، ولسوء الحظ، فأن كلتا هاتين الدولتين لا ترغب على الأرجح في ان تراعي المصالح الأمريكية بهذا الخصوص.

ويبين هذا بوضوح ان السياسة الأمريكية واجهت مأزقاً، حيث ان أوثق حلفائها كانوا يدعمون إستمرار الحرب، في حين إن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي كانا يريدان تسوية سلمية. وإيجازاً، فقد أورد الجزء الثاني والعشرين من التقرير ما يلي:

> تتمثل الخلاصة المركزية لوجهة النظر الأمريكية في ان وجود مقدار كبير من الحكم الذاتي أو الاستقلال للكرد العراقيين ستكون له آثار مدمرة على إستقرار المنطقة وسيكون ضاراً بمصالحنا على المدى الطويل، على الرغم من ان عواقب إستمرار القتال على المصالح الأمريكية لا تبرر، في الوقت الحالي، قيام

> الولايات المتحدة الأمريكية بمبادرة مهمة... فيما يتعلق بالمستقبل، فلا الكرد ولا الحكومة يبدو أنهما قادران على فرض حل عسكري. وعلى نحوٍ مماثل، فحتى التوصل إلى حل تفاوضي لن يكون على الأرجح حلاً دائمياً. إن المشكلة الكردية بعيدة الأمد[1].

يبين هذا التقرير بوضوح أنه بحلول أواخر عام 1965، كانت السياسة الأمريكية حيال العراق والكرد متعارضة مع سياسات أوثق حلفائها.

بحلول نهاية العام، أصبح الدعم الإيراني للكرد علنياً تماماً. ففي تشرين الثاني، علمت الولايات المتحدة الأمريكية إن القوات الإيرانية كانت قد ساعدت الكرد في شن هجوم يعتمد على الكر والفر ضد المواقع العراقية قرب الحدود الإيرانية. وفي السابع من كانون الأول، «أطلق مقاتلون عراقيون غير نظاميين النار على بعض الإيرانيين في الجانب الإيراني من الحدود»، مما أفضى بإيران إلى تعبئة قواتها على إمتداد الحدود. وشهد الموقف المزيد من التوترات في الحادي والعشرين من كانون الأول، حين هاجمت طائرات (ميغ) عراقية نقطة حدودية إيرانية. وفي أواخر كانون الأول، شنت القوات العراقية هجوماً على معقل كردي، وإستولت عليه ولم

(1) طهران (آ – 602) إلى وزارة الخارجية، "الأزمة بين إيران والعراق في كانون الأول/ كانون الثاني: تحليل"، الخامس من آذار، 1966 (الأرشيفات الوطنية وإدارة السجلات/ مجموعة السجلات 59/ ملفات السياسة الخارجية المركزية/ 1964–1966/ الصندوق 2339/ 13–3 – الأقليات العرقية)، ص2–3.

تتعرض القوات المهاجمة سوى لمقاومة طفيفة[1]. وبعد إعادة تجميع القوات، شن الكرد هجوماً مضاداً بمساعدة القوات الإيرانية، التي وفرت الدعم المدفعي الذي أجبر القادة العراقيين على الانسحاب. وكما لاحظ كينيث بولاك، فأن الهجوم الشتوي غير الموفق الذي شنه العراق أماط اللثام عن إمكانية الهجوم على طريق إمداد إيران للكرد بالسلاح وأقنع الجيش العراقي بأن غلق الحدود الإيرانية يُعد أمراً مهماً لانزال الهزيمة بالكرد[2].

في هذه الأثناء، حين إشتد القتال في الشمال، أبلغت إيران الجانب العراقي بأنها «مستعدة لمناقشة الصعوبات العالقة، بما فيها (المجرى المائي) شط العرب»، الأمر الذي أفضى بمسؤولين أمريكيين في طهران إلى الاستنتاج بأن إيران كانت تحاول إستغلال الحرب الكردية «لارغام العراق على التفاوض حول مسألة قديمة أخرى بين البلدين» ولم يغب مخطط الشاه عن إدراك البزاز، الذي سعى إلى نزع فتيل الأزمة بالاعتراف بالانتهاكات الحدودية ودعوة رئيس الوزراء الإيراني أمير عباس هويدي لزيارة بغداد لمناقشة الأمر. غير أنه مع خفوت حدة التوترات، فقد سعى المتشددون في الحكومة العراقية إلى إفشال المقترح بالطلب من إيران التوقف عن مساعدة الكرد قبل إجراء المزيد من المناقشات[3].

(1) اوبالانس (1973)، ص133؛ وبالاك (2002)، ص162.

(2) "الأزمة بين إيران والعراق..." الخامس من آذار، ص3.

(3) 1. برس تي في، "إيران تزيد من قدرتها على خزن النفط بغية إفشال عقوبات الاتحاد الاوربي"، التاسع عشر من آذار، 2012. الموقع الالكتروني المتوافر: http: //presstv.com /detail /232470.html

وفي العشرين من كانون الثاني من عام 1966، التقى الشاه بالسفير الأمريكي الجديد، ارمين مير، لمناقشة الوضع. وقد لمّح الشاه لمير، بوضوح، عن ستراتيجيته الطويلة الأمد «لاستغلال التوتر مع العراق لارغامه على التوصل إلى حل لمسألة شط العرب»، غير أنه كان مستعداً «للأنتظار لعدة سنوات فادمة»، بما ان «لهذه المسألة تاريخاً يعود إلى عقود عدة» وقال الشاه إن الوقت في صالح إيران، ولاسيما مع تطوير إيران لموانئها على الخليج وجزيرة خرج، التي ستنهض في نهاية المطاف بـ(98٪) من صادرات إيران النفطية[1]. وسيقلل هذا الأمر، بالمقابل، من الدخل العراقي المتأتي من المجرى المائي. وإعتقد الشاه، بهذا الصدد، بأن العراق «سيلجأ إلى إيران على أمل ان يتشاركا في العبء (المالي) المطلوب (لصيانة المجرى المائي)، وتقسيم الشط بينهما». وفيما يتعلق بالكرد، أوضح الشاه أنه لا ينوي إستعداء سكانه الكرد بالتآمر مع العراق ضد البارزاني، حيث يرى ان هذه المسألة مشكلة داخلية عراقية لا يُمكن حلها «بالفتك» بهم[2]. وحقيقة ان الشاه ربط بين هاتين المشكلتين للمرة الأولى تُعد أمراً مهماً بما ان ذلك كان نبؤه دقيقة لما سيحدث بعد عقد واحد في ظل ظروف متطابقة تقريباً.

---

(1) طهران (آ– 1044) إلى وزارة الخارجية، "العلاقات الإيرانية– العراقية"، 20 كانون الثاني، 1966 (علاقات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية/ 1964–1968/ 21/ الوثيقة 179).

(2) طهران (آ – 625) إلى وزارة الخارجية، "إيران– العراق: رسالة إلى الرئيس حونسون من الملا مصطفى البارزاني"، الثاني عشر من آذار، 1965 (الارشيفات الوطنية وإدارة السجلات/ مجموعة السجلات 59/ ملفات السياسة الخارجية المركزية/ 1964–1966/ الصندوق 2339/ 13–3– الأقليات العرقية)، ص1–2.

في مطلع آذار، أوصل ضابط الارتباط التابع للبارزاني مع السافاك، شمس الدين مفتي، رسالة إلى السفارة الأمريكية في طهران موجهة إلى الرئيس جونسون. وكالعادة، إلتمست الرسالة من الولايات المتحدة الأمريكية ان تتدخل بالنيابة عن الشعب الكردي لمنع حيازة العراق للأسلحة، ودعم الشعب الكردي، وإستخدام نفوذها في بغداد للمساعدة في حل المشكلة الكردية حلاً سلمياً. وفي الرسالة التي بعثتها السفارة إلى وزارة الخارجية الأمريكية، أوضحت السفارة بأنها تكرر سياسة عدم التدخل وتحث الكرد على التوصل إلى تسوية مع النظام من خلال مفاوضات سلمية. وقد وافقت وزارة الخارجية الأمريكية على هذا النهج[1].

مع إقتراب موسم القتال في الربيع، سعى البزاز إلى تفادي الحرب بمد يد السلام إلى البارزاني في آخر لحظة- بتأكيده بأنه كان يسن قانوناً للامركزية، وإستعداده للانخراط في مشروعات سياسية وإقتصادية وإجتماعية في الشمال. ولسوء الحظ، فقد ذهبت جهوده أدراج الرياح. ووفقاً للسفارة الأمريكية في بغداد، فأن كلاً من عارف ووزير الدفاع العراقي عبدالعزيز العقيلي، كانا عاقدي العزم على المضي قدماً بشن هجوم، على الرغم من إنخراطهما في مباحثات سرية مع الكرد[2]. وبحلول أواخر آذار، أصاب الفشل

(1) بغداد (آ – 801) إلى وزارة الخارجية، "إتصالات سرية بين الحكومة العراقية والمتمردين الكرد"، 26 آذار، 1966 (الارشيفات الوطنية وإدارة السجلات/ مجموعة السجلات 59/ ملفات السياسة الخارجية المركزية/ 1964–1966/ الصندوق 2339/ 13–3– الأقليات العرقية)، ص1–4.

(2) بغداد (آ – 792) إلى وزارة الخارجية، "وزير الدفاع العراقي عبدالعزيز العقيلي بخصوص الوضع الكردي: رؤية لحملة الربيع"، 26 آذار، 1966

هذه المباحثات، رغم نفي العقيلي لتقارير بهذا الخصوص، في حين أنه أورد ان «العمليات العسكرية ستتواصل حتى إنزال الهزيمة بالكرد»[1]. وعلى أية حال، ففي مساء الثالث عشر من نيسان، كان عبدالسلام عارف في طريقه جواً إلى البصرة حين تحطمت طائرته، ولقيَّ كل مَنْ كان على متنها مصرعه[2]. وحين وصل نبأ مصرع عارف إلى الولايات المتحدة الأمريكية في الرابع عشر من نيسان، أرسل البيت الأبيض رسالة إلى الحكومة العراقية تنقل «أصدق تعازي» جونسون بالحادث[3].

بعد أيام قلائل من إجراء نقاش داخلي، بزغ شقيق عارف، الفريق عبدالرحمن عارف، على نحوٍ غير متوقع، في السابع عشر من نيسان، بوصفه رئيساً جديداً للعراق- في تسوية واضحة بين فصائل النظام المتنافسة[4]. وعند توليه المنصب، إتخذ عبدالرحمن عارف خطوات لتعزيز موقعه، حيث أبدل العقيلي بوزير دفاع معتدل

(الارشيفات الوطنية وإدارة السجلات/ مجموعة السجلات 59/ ملفات السياسة الخارجية المركزية/ 1964-1966/ الصندوق 2339/ 13-3- الأقليات العرقية)، ص1-2.

(1) وثائق وزارة الخارجية، من دوني إلى وكيل الوزير، "مصرع الرئيس العراقي يفتح الباب للصراع على السلطة، الرابع عشر من نيسان، 1966 (مكتبة جونسون الرئاسية/ ملفات الأمن القومي/ ملفات هارولد ساندز/ الصندوق 16/ العراق 4/ 1/ 66-1/ 20/ 69/ الوثيقة 53)، ص1.

(2) البيت الأبيض، مذكرة، سميث إلى ريد، الرابع عشر من نيسان، 1966 (مكتبة جونسون الرئاسية/ ملفات الأمن القومي/ ملفات هارولد ساندز/ الصندوق 16/ العراق 4/ 1/ 66-1/ 20/ 69/ الوثيقة 54)، ص1.

(3) من الآن فصاعداً سيُشار إلى عبدالرحمن عارف "بعارف" فقط.

(4) اوبالانس (1973)، ص136.

وأبقى على البزاز في رئاسة الوزراء، على الرغم من المشكلات التي تسبب بها هذا الاجراء مع جنرالاته، الذين كانوا يريدون شن الحرب[1]. وعلى الرغم من ذلك، فقد إنتصر الجنرالات في موقفهم الداعي إلى الحرب وشنوا هجومهم الرابع على الكرد في الثاني من آيار، حيث حشدوا أربعين الف مقاتل ضد قوة البارزاني الضئيلة البالغة (3500) مقاتل من البيشمركة[2].

كانت حملة عام 1966 مهمة بسبب دور إسرائيل في هزيمة الجيش العراقي فبعد أن شق الجيش طريقه عبر راوندوز وإستولى على أجزاء من جبلين كبيرين، وهما جبل حمرين إلى الجنوب وجبل زوزك إلى الشمال. فضلاً عن الاستيلاء على طريق مهم يمتد إلى الحدود الإيرانية[3]، فطبقاً لزوري ساجي، وهو ضابط في جيش الدفاع الإسرائيلي، أرسلته إسرائيل إلى كردستان لتقديم النصح للبارزاني، كانت قوات الدفاع الإسرائيلية تدرب لأشهر عدة البيشمركة في قواعد داخل إيران. وفي مقابلة مع ساجي أوضح فيها إن القوات العراقية كانت قد إرتكبت خطأً كبيراً حين أقامت معسكراً في الوادي أسفل الجبلين في مساء العاشر من آيار، وتركت المرتفعات المجاورة بلا حماية دفاعية. ولدى معرفته بذلك، أقنع ساجي البارزاني بالهجوم فوراً. وفي الساعات الأولى من الحادي عشر من

(1) اوبالانس (1973)، ص136-137.

(2) بغداد (آ - 212) إلى وزارة الخارجية، "المواقف الكردية والعراقية العامة"، الرابع عشر من أيلول ، 1966 (الأرشيفات الوطنية وإدارة السجلات/ مجموعة السجلات 59/ ملفات السياسة الخارجية المركزية / 1964- 1966/ الصندوق 2339/ 13-3- الأقليات العرقية)، ص1.

(3) مقابلة مع زوري ساجي، الخامس عشر من آذار، 2012. انظر أيضاً راندال (1999)، ص191-193.

آيار، أصدر ساجي أوامره إلى مجموعة من الكرد المتواجدين في الخط الأمامي بالانسحاب، الأمر الذي ترك فراغاً في الخطوط القتالية. ولاعتقاد العراقيين بأنهم حققوا إنجازاً مهماً، فقد إندفع مئات المقاتلين العراقيين من خلال هذا الفراغ لتعزيز مكاسبهم الظاهرية. غير ان العراقيين سرعان ما وقعوا في الفخ الذي نصبه ساجي. وكما كان الأمر في وقت سابق من تلك الليلة، فقد فشل العراقيون بتأمين المرتفعات حيث كان بانتظارهم المئات من المقاتلين الكرد، وهو أمر كانوا يجهلونه. وقبل ان يمضي الوقت طويلاً، أطبق ساجي والكرد على كتائب عراقية عدة من المرتفعات، مما أفضى إلى حدوث حمام دم[1]. وبعد يومين بالضبط من القتال لقيَّ ما بين (1400) إلى (2000) جندي عراقي مصرعهم، فضلاً عن أسر المئات فيما أصبح يُعرف بمعركة جبل حمرين[2]. وقد أكدت هزيمة الجيش العراقي على يد البارزاني عدم فاعلية إيجاد حل للمسألة الكردية من خلال القوة، وقوضت من مكانة العناصر المتشددة في النظام، وفي النهاية أعطت البزاز تفويضاً كان بحاجة إليه للتوصل إلى سلام تفاوضي مع البارزاني، الذي وافق على الفور على إجراء مباحثات[3].

(1) اوبالانس (1973)، ص137؛ وبالاك (2002)، ص163، يُشيران إلى سقوط الفي قتيل، في حين ان شوكت عقراوي يُشير إلى سقوط (1400) قتيل. انظر بغداد (آ-193) إلى وزارة الخارجية، "شوكت عقراوي يناقش الانقسام الكردي"، السادس من ايلول ، 1966 (الأرشيفات الوطنية وإدارة السجلات/ مجموعة السجلات 59/ ملفات السياسة الخارجية المركزية/ 1964-1966/ الصندوق 2339/ 13-3- الأقليات العرقية) ، ص2؛ ولندن (آ-2825) إلى وزارة الخارجية، "اجتماع غير رسمي مع عصمت شريف فانلي وكرد آخرين في لندن"، 20 آيار، 1966.

(2) تريب (2007)، ص179-180.

(3) بغداد (آ-1065) إلى وزارة الخارجية، "مقترح النقاط الأثنتي عشرة الذي

وبعد أسابيع قلائل من المفاوضات أعلن البزاز عن خطة من إثنتي عشرة نقطة للسلام مع الكرد في التاسع والعشرين من حزيران، تتألف من الآتي:

1. الاعتراف بالحقوق القومية الكردية؛
2. إقامة لا مركزية إدارية للأشراف على تنفيذ هذه الحقوق؛
3. الاعتراف باللغة الكردية لغة رسمية؛
4. تمثيل كردي في البرلمان؛
5. حصة للكرد في المناصب الرسمية؛
6. زمالات دراسية للكرد وفتح فرع من جامعة بغداد في الشمال؛
7. تعيين مسؤولين حكوميين محليين كرد؛
8. السماح بتأسيس تنظيمات سياسية كردية؛
9. إصدار عفو عن الكرد؛
10. إعادة القوات الكردية إلى مواضعها السابقة والابقاء على بعضها في تنظيم متفق عليه (وأعني البيشمركة)؛
11. تقديم مساعدة إغاثية وإقتصادية؛
12. إعادة توطين الكرد وآخرين في مناطقهم التقليدية[1].

بعد خمس سنوات من الهجومات الفاشلة، وأعداد القتلى التي لا تُعد ولا تحصى، والانفاق الهائل، كانت الحكومة العراقية

قدمته الحكومة العراقية إلى الكرد"، 22 حزيران، 1966 (الأرشيفات الوطنية وإدارة السجلات/ مجموعة السجلات 59/ ملفات السياسة الخارجية المركزية/ 1964-1966/ الصندوق 2339/ 13-3-الأقليات العرقية)، ص1-2.

(1) تريب (2007)، ص181.

مستعدة في نهاية الأمر لتلبية مطالب الكرد. وبينما كان الاتفاق إنجازاً مهماً، فلم يكن ذلك من دون تشكيك في قيمته. وكما لاحظ تريب، فقد كان الكثيرون من الضباط العراقيين يخشون من توظيف البزاز لاتفاق السلام كمبرر لتخفيض ميزانية الجيش والحد من سلطة الضباط[1] ولذا، ففي الثلاثين من حزيران، حاولت مجموعة من الناصريين البارزين الاستيلاء على السلطة[2]. ولحسن الحظ، فأن القوى الموالية للرئيس كان قد تسللت إلى المؤامرة وجرى إلقاء القبض على قادة الانقلاب وهم متلبسون بالجرم المشهود[3].

كانت إدارة جونسون مسرورة بكلٍ من خطة السلام التي عقدها البزاز مع الكرد والاحباط الناجع للانقلاب. وقد أصدرت بياناً عاماً في الثامن من تموز هنأت فيه عارفاً والبزاز[4]. وطوال شهر تموز، إتخذ البزاز خطوات لتنفيذ بنود الاتفاق بالموافقة على برنامج

(1) اوبالانس (1973)، ص140-141.

(2) بغداد (12) إلى وزارة الخارجية، الثاني من تموز، 1966 (علاقات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية/ 1964-1968/ 21/ الوثيقة 182).

(3) بغداد (آ-28) إلى وزارة الخارجية، "بيان الولايات المتحدة الأمريكية بشأن التسوية الكردية"، الثالث عشر من تموز، 1966 (الأرشيفات الوطنية وإدارة السجلات/ مجموعة السجلات 59/ ملفات السياسة الخارجية المركزية/ 1964-1966/ الصندوق 2339/ 13-3- الأقليات العرقية)، ص1.

(4) بغداد (آ-67) إلى وزارة الخارجية، "ملخص خطوات الحكومة العراقية لتنفيذ التسوية الكردية الحالية"، 23 تموز، 1966 (الأرشيفات الوطنية وإدارة السجلات/ مجموعة السجلات 59/ ملفات السياسة الخارجية المركزية/ 1964-1966/ الصندوق 2339/ 13-3- الأقليات العرقية)، ص1.

كبير لإعادة تأهيل المنطقة الكردية، ورفع الحصار الاقتصادي، وإطلاق سراح مئات الأسرى الكرد، وإزالة العشائر العربية من مناطق كردية سابقة، وإقرار قانون بالعفو العام[1]. غير ان الجيش كان يضغط على عارف لإقالة البزاز، الذي أُقيل في نهاية الأمر في السادس من آب، مسدلاً الستار على مدة وجيزة من الحكم المدني. وفيما يتعلق بالمسألة الكردية وعلى الرغم من تعليق النظام الجديد للمحادثات مع البارزاني، فأن سلاماً غير مستقر تمكن من الصمود طوال ما تبقى من رئاسة جونسون.

كانت إدارة جونسون تنظر إلى قدوم مدنيين للسلطة في العراق على أنه خطوة إيجابية. وبينما كانت الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى إقامة علاقات ودية مع العراق، فأنها وجدت إن سياستها أكثر تناغماً مع الاتحاد السوفيتي مما عليه الأمر مع حليفيها، إيران وإسرائيل. وحين تجددت الحرب الكردية في شتاء 1965–1966، أصبح التدخل الإيراني والإسرائيلي أكثر وضوحاً بكثير، حيث تتوج الدور الإسرائيلي المهم في إنزال الهزيمة بالجيش العراقي في معركة جبل حمرين، التي أجبرت الحكومة العراقية على السعي إلى التوصل إلى سلام مع الكرد. ويؤيد راندال هذه الراوية التي تتعارض تعارضاً صارخاً مع التأويل الذي قدمه هان بأن دبلوماسيين عراقيين كانوا قد شجعوا عارفاً والبارزاني على الموافقة على وقف إطلاق النار في عام 1966[2].

(1) راندال (1999)، ص191–193؛ هان (2012)، ص50.

(2) بغداد (688) إلى وزارة الخارجية، "الدعوة للرئيس عارف"، السابع عشر من آيار، 1966 (علاقات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية/ 1964–1968/ 21/ الوثيقة 180).

(5)

إن السنة الفاصلة بين إتفاق السلام في حزيران من عام 1966 وإندلاع حرب الأيام الستة في حزيران من عام 1967 شهدت تحسناً ملحوظاً في العلاقات الأمريكية- العراقية. ويتمثل السبب في ذلك إن الرئيس العراقي الجديد كان منفتحاً إنفتاحاً جيداً على الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى نحوٍ ملحوظ، تمكن جونسون وعارف من تطوير علاقة شخصية ودية، تتوجت بزيارة خمسة جنرالات عراقيين إلى المكتب البيضاوي في كانون الثاني من عام 1967. ولسوء الحظ، فقد توقف التقدم في العلاقات الأمريكية- العراقية في حزيران من عام 1967 حين شنت إسرائيل حرباً إستباقية على مصر، وإستولت على شبه جزيرة سيناء، وقطاع غزة، والضفة الغربية، ومرتفعات الجولان. ولغضبه من دعم إدارة جونسون لإسرائيل، كان عارف مجبراً على قطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

لدى تولي عارف السلطة، لاحظت السفارة الأمريكية في بغداد حدوث تحسن ملحوظ في العلاقات الأمريكية- العراقية. وكان هذا التحسن نتاجاً لعاملين. العامل الأول، كان عارف قد طور، قبل مصرع أخيه عبدالسلام، علاقة صداقة مع السفير الأمريكي في العراق سترونغ وأخبره أنه يُفضل مناقشة الأمور «كصديق لصديق وليس كرئيس لسفير». وثانياً، كان عارف منفتحاً إنفتاحاً جيداً على الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن كان عليه ان

يكون حذراً بسبب البيئة السياسة العراقية المناوئة للغرب[1]. ولذا، فطوال عام 1966 لاحظت إدارة جونسون وجود تعاقب متنامٍ للمبادرات الودية من العراق، وان كانت هذه المبادرات سرية[2].

شهد شهر كانون الثاني من عام 1967 حدثاً بارزاً في العلاقات الأمريكية- العراقية، حين إلتقى جونسون بخمسة

(1) فيما يتعلق بالرسائل المتبادلة، انظر وزارة الخارجية (9189) إلى سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في بغداد، الثاني عشر من نيسان، 1969 (مكتبة جونسون الرئاسية/ ملفات الأمن القومي/ الصندوق 16/ العراق 4/ 1/ 66-1/ 20/ 69 (الوثيقة 51)، ص1؛ بغداد (1800) إلى وزارة الخارجية، رسائل من رئيس العراق إلى الرئيس جونسون، 26 نيسان 1966 (مكتبة جونسون الرئاسية/ ملفات الأمن القومي/ الصندوق 16/ العراق 4/ 1/ 66-1/ 20/ 69 (الوثيقة 49آ)، ص1؛ وزارة الخارجية (3091) إلى السفارة الأمريكية في بغداد، السابع من تموز، 1966 (مكتبة جونسون الرئاسية/ ملفات الأمن القومي/ الصندوق 16/ العراق 4/ 1/ 66-1/ 20/ 69 (الوثيقة 48)، ص1؛ وزارة الخارجية (5619) إلى السفارة الأمريكية في بغداد، الثاني عشر من تموز، 1966 (مكتبة جونسون الرئاسية/ ملفات الأمن القومي/ الصندوق 16/ العراق 4/ 1/ 66-1/ 20/ 69 (الوثيقة 46)، ص1؛ وزارة الخارجية (91650) إلى السفارة الأمريكية في بغداد، 25 تشرين الثاني، 1966 (علاقات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية/ 1964-1968/ 21/ الوثيقة 186)؛ بغداد (1022) إلى وزارة الخارجية، 30 تشرين الثاني، 1966 (علاقات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية/ 1964-1968/ 21/ الوثيقة 187)؛ وزارة الخارجية (111240) إلى السفارة الأمريكية في بغداد، 31 كانون الأول، 1966 (مكتبة جونسون الرئاسية/ ملفات الأمن القومي/ الصندوق 16/ العراق 4/ 1/ 66-1/ 20/ 69 (الوثيقة 45)، ص1.

(2) وثائق وزارة الخارجية، مذكرة، من وزير الخارجية إلى الرئيس، 20 كانون الثاني، 1967 (مكتبة جونسون الرئاسية/ ملفات الأمن القومي/ الصندوق 16/ العراق 4/ 1/ 66-1/ 20/ 69 (الوثيقة 44)، ص1-2.

جنرالات في البيت الأبيض. وقبل موافقته على اللقاء، أرسل روسك مذكرة إلى جونسون يطلب فيها إجراء اللقاء على أساس ان العراق كان «يدخل في فترة حساسة» حيال الاتجاه الذي ينبغي عليه سلوكه في المستقبل. وكان ثمة دليل ان عارفاً يقود «قوى الاعتدال» بانتهاجه لسياسة «العراق أولاً». ولذا، شعر روسك ان إستقبال الجنرالات العراقيين:

> سيعزز معنويات الرئيس عارف، وان أي إعتراف كهذا (من جونسون) بمبعوثيه سيخدم الغرض الرامي إلى تعزيز العلاقات الودية التي ترسخت أصلاً بالرسائل السابقة المتبادلة بينه وبين الرئيس عارف من خلال قنوات دبلوماسية[1].

أكّد والت روستاو، مستشار جونسون للأمن القومي، إن هذا المقترح، على الرغم من كونه «غير معتاد نوعاً ما»، يبرر إجراء «دراسة جادة». وبالاستناد إلى الحجة التي قدمها روسك، عمد روستاو إلى تذكير الرئيس جونسون ان أهداف السياسة الأمريكية حيال الشرق الأوسط تتمثل في «تشجيع الحكومات على شاكلة حكومة عارف ان تواصل سيرها قدما في طريقها الخاص- وان لا تنخرط أكثر في الحركات القومية العربية الراديكالية التي تسبب

(1) البيت الأبيض، مذكرة ، من روستاو إلى الرئيس، "هدية ورسالة من الرئيس العراقي"، 21 كانون الثاني، 1967 (مكتبة جونسون الرئاسية/ ملفات الأمن القومي/ الصندوق 16/ العراق 4/ 1/ 66-1/ 20/ 69 (الوثيقة 43)، ص1 -2.

(لها) و(لإسرائيل) الكثير من المشكلات». وقال ان مجلس الأمن القومي كان قد تدارس دعوة عارف إلى واشنطن في زيارة رسمية، لكن المجلس رفض الفكرة بسبب قبضته الواهنة على السلطة. وعلى الرغم من ذلك، فحقيقة ان عارفاً كان يُرسل وفداً يوحي بأنه كان «يمد يده للصداقة» ويرغب «بتعزيز علاقته» مع جونسون، وهو الأمر «المشجع على نحوٍ غير متوقع»[1] وقد إتفق البيت الأبيض مع هذا الرأي وقام جونسون بلقاء الجنرالات الخمسة والسفير العراقي لدى واشنطن، ناصر الحاني، في الخامس والعشرين من كانون الثاني، حيث قدم هدية ورسالة شخصية من عارف تنقل «رغبته ببناء علاقة أوثق بين الحكومتين»[2].

ويتضح من هذه السلسلة من تبادل المبادرات بين البلدين أنه للفترة ما بين منتصف 1966 وحزيران 1967 أسست إدارة جونسون علاقة ودية مع عارف، الذي كانت الإدارة الأمريكية تنظر إليه بوصفه معادياً للشيوعية، وبوصفه وطنياً عراقياً، وواحداً من قوى الاعتدال القليلة في بلده. ولسوء الحظ، كان عارف ضعيفاً

(1) البيت الأبيض، مذكرة، من روستاو إلى الرئيس، "لقاؤك بالجنرالات العراقيين- 25 كانون الثاني"، 24 كانون الثاني، 1967 (مكتبة جونسون الرئاسية/ ملفات الأمن القومي/ الصندوق 16/ العراق 4/ 1/ 66-1/ 20/ 69 (الوثيقة 41)، ص1. فيما يتعلق بالمبادلات اللاحقة، انظر وزارة الخارجية (169615) إلى السفارة الأمريكية في بغداد، السادس من نيسان، 1967 (مكتبة جونسون الرئاسية/ ملفات الأمن القومي/ الصندوق 16/ العراق 4/ 1/ 66-1/ 20/ 69 (الوثيقة 35)، ص1؛ من السفارة العراقية في واشنطن إلى وزارة الخارجية، 26 نيسان، 1967 (مكتبة جونسون الرئاسية/ ملفات الأمن القومي/ الصندوق 16/ العراق 4/ 1/ 66-1/ 20/ 69 (الوثيقة 34ب)، ص1.

(2) بولاك، ص167.

سياسياً وكان يدين بالعرفان على نحوٍ متزايد للميول الأكثر تشدداً للعناصر المتنفذة في الجيش العراقي. وكان هذا الأمر جلياً في إزاحته للبزاز عن رئاسة الوزراء في عام 1966. غير ان ضعف عارف كان واضحاً أيضاً في رد فعله على إندلاع الحرب بين إسرائيل والدول العربية المحيطة بها مصر وسوريا والاردن في حزيران من عام 1967.

حين إندلعت حرب الأيام الستة في الخامس من حزيران، لم تكن الحكومة العراقية قادرة على مساعدة الدول العربية المحيطة بإسرائيل لثلاثة أسباب. يتمثل السبب الأول في الهزيمة السريعة التي أنزلتها إسرائيل بالأردن- حيث كانت الفرقة العراقية المدرعة الثالثة ترابط هناك- الأمر الذي كان يعني إن الحرب كانت قد إنتهت فعلياً في وقت لم يتمكن فيه العراق من تحشيد قواته. وثانياً، كانت معنويات الجيش العراقي متدنية أصلاً عقب هزيمتهم في معركة حمرين في آيار من عام 1966. وأخيراً، كانت الحكومة العراقية حذرة من نقل قواتها من كردستان في حالة إستفادة البارزاني من إنشغالها بإسرائيل وشنه لهجوم مضاد[1]. وإتضح ان هذا التخوف كان له أساس يبرره. فبحسب مكتب البحوث والاستخبارات، وتماماً قبل إندلاع الحرب، «زار عميل إسرائيلي... الملا مصطفى لترتيب القيام بإجراء كردي عسكري، إذا كان ذلك ممكناً، لالهاء الجيش العراقي». وبينما لم يُصيب النجاح هذا المسعى الإسرائيلي، فأن هذا الخيار

(1) وثائق وزارة الخارجية، مكتب البحوث والاستخبارات، "التهديد الذي يشكله التمرد الكردي الجديد"، الأول من ايلول، 1967 (علاقات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية/ 1964-1968/ 21/ الوثيقة 197).

تجدد أيضاً خلال حرب تشرين الأول من عام 1973[1]. وكان الانتصار الإسرائيلي السريع، وتدني معنويات الجيش العراقي، والتهديد الكردي تعني ان مشاركة العراق في حرب الأيام الستة كانت متواضعة، وإقتصرت في الغالب على العمليات الجوية.

على أية حال، كان رد الفعل العراقي على الدعم الأمريكي لإسرائيل أكثر حدة بكثير؛ ففي السابع من حزيران، أبلغ وزير الخارجية العراقي السفارة الأمريكية بأن العراق قطع علاقاته مع الولايات المتحدة الأمريكية «لمساعدتها الجوية المزعومة فضلاً عن تقديمها لمساعدات أخرى لإسرائيل». وقد أعطى العراق للقائم بالاعمال الأمريكي اينوج دانكان المسؤول عن إدارة السفارة أثناء فترة الاجازة التي كان السفير يتمتع بها في ذلك الوقت، وكادر السفارة «فترة معقولة» تمتد لخمسة أيام لأنهاء شؤونهم، وجمع متعلقاتهم، ومغادرة البلاد إلى إيران على ما يُفترض[2]. وثمة إجراءات أُخرى إتخذها العراق بوصفها جزءاً من قراره بقطع العلاقات تضمنت تعليق الشحنات النفطية، ورفض الطلب الأمريكي بالحصول على رخصة بالرحلات الجوية، ومقاطعة البضائع الأمريكية. وقبل

(1) بغداد (2111) إلى وزارة الخارجية، السادس من حزيران، 1967 (علاقات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية/ 1964-1968/ 21/ الوثيقة 194).

(2) طهران (آ- 121) إلى وزارة الخارجية، "الأحداث في العراق، 25 حزيران- 8 تموز"، 28 آب، 1967 (الأرشيفات الوطنية وإدارة السجلات / مجموعة السجلات 59/ ملفات السياسة الخارجية المركزية/ 1967-1969/ الصندوق 2220/ "الشؤون السياسية والعلاقات... العراق 1/ 1/ 67").

مغادرته بغداد في العاشر من حزيران[1]، تمكن دانكان من إرسال برقية إلى واشنطن تورد ان المعتدلين، الذين كانوا في بادىء الأمر «في مركز السلطة» قد همشت دورهم العناصر الراديكالية، الأمر الذي أرغم الحكومة على تقديم تنازلات «للمتطرفين باسم الوحدة الوطنية، على شاكلة إطلاق سراح متآمرين سيي السمعة»، بما فيهم عارف عبد الرزاق[2]. وبينما إختطف الراديكاليون نظام عارف المعتدل، فما من شك إن حرب إسرائيل الاستباقية قد دمرت العلاقة الأمريكية- العراقية الناشئة.

عقب قطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية، إتفقت أمريكا والعراق على إقامة «شعبتين لرعاية المصالح» في عاصمتي كلتا الدولتين، حيث عهدت الولايات المتحدة الأمريكية بإدارة مصالحها إلى بلجيكا و، على نحوٍ مشابه، أناط العراق بالهند تمثيل مصالحه في واشنطن. وفي بادىء الأمر، أرادت الولايات المتحدة الأمريكية إرسال عدة ضباط إلى بغداد، غير ان العراقيين إعترضوا على العدد حيث فضلوا إرسال ضابط واحد صغير المستوى ومساعد إداري فقط. وكان من الصعوبة بمكان الدفاع عن هذا الاجراء ولذا قررت وزارة الخارجية

(1) بغداد (2143) إلى وزارة الخارجية، الثامن من تموز، 1967 (علاقات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية/ 1964-1968/ 21/ الوثيقة 195).

(2) وثائق وزارة الخارجية، مذكرة، من سيلي إلى سيسكو، "التعيين المقترح لضباط أمريكيين في شعبة رعاية المصالح الأمريكية في بغداد"، التاسع من نيسان، 1971 (الأرشيفات الوطنية وإدارة السجلات / مجموعة السجلات 59/ السجلات المتعلقة بالعراق/ 1966-1972/ الصندوق 14)، ص1.

الأمريكية عدم إرسال ممثل لها بالمرة، وفضلت بدلاً من ذلك العمل مع البلجيكيين الذين آلت إليهم مسؤولية الاشراف على الموظفين المحليين من كادر السفارة الأمريكية[1]. ومنذ تلك الفترة حتى مطلع عام 1972، أصبحت الاتصالات بين المسؤولين الأمريكيين والعراقيين نادرة[2].

ما من ثمة شك أنه في الفترة التي سبقت حرب الأيام الستة كانت العلاقات الأمريكية- العراقية قد شهدت فترة من النمو غير المسبوق. وقد أوضحت المبادلات الاعتيادية والودية بين عارف وجونسون وإستقبال الجنرالات العراقيين في واشنطن ان كلا الجانبين كانا مهتمين بتحسين العلاقات. غير ان قطع العلاقات في أعقاب الحرب دمر أية فرصة لتحقيق المزيد من التحسن وأضعف النظام العارفي، الذي سينهار قريباً.

لما تبقى من فترة رئاسة جونسون، كان يبدو ان إدارته تقفز من أزمة لأخرى، وكلها بما فيها حرب فيتنام- ولاسيما بعد هجوم تيت في كانون الثاني من عام 1968- تتطلب ان يوليها إهتماماً متساوياً. وفي نهاية المطاف سيُفضي ذلك إلى إصدار جونسون لقراره بعدم السعي لترشيح نفسه مجدداً. غير أنه في كانون الثاني من عام

(1) انظر وثائق وزارة الخارجية، مذكرة الحوار، "التباحث مع وزير الخارجية العراقي عدنان الباججي"، 29 حزيران، 1967 (علاقات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية/ 1964- 1968/ 21/ الوثيقة 196).

(2) انظر وزارة الدفاع، مجموعة الدراسات الخاصة لوزارتي الخارجية والدفاع، "الشرق الأدنى وشمالي افريقيا والقرن الأفريقي: ستراتيجية أمريكية مقترحة"، بدون تاريخ (علاقات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية 1964- 1968/ 21/ الوثيقة 22).

1968، تماماً حين كانت إدارته تستكمل إستعراضاً لسياستها في الشرق الأدنى[1]، صعقت الحكومة البريطانية الولايات المتحدة الأمريكية حين أعلنت عن نيتها بسحب قواتها العسكرية من «شرق السويس» بحلول نهاية عام 1971، بما فيها قواتها في الخليج[2]. وبينما كان القرار البريطاني محل نقاش داخلي لسنوات[3]، كانت الحوافز على إنخاذ هذا القرار ناجمة عن الصعوبات المالية عقب إغلاق مصر لقناة السويس بعد حرب الأيام الستة، والانخفاض اللاحق في قيمة الجنيه الاسترليني في شهر تشرين الثاني، والمضاربة بالعملة التي أعقبت ذلك[4]. وكما لاحظ ديفيد مككورت، فثمة عامل أخير «فبحلول عام 1968... كان من الواضح أنه لم يعد من مصلحة بريطانيا الانفاق على جهد كهذا- مادياً ومالياً- في منطقة لا يتعرض أمنها الحالي فيها للخطر[5]. وإيجازاً، لم تعد بريطانيا تتحمل تكاليف الاشراف على إمبراطوريتها. غير أنه في أعقاب القرار البريطاني، إتخذ الاتحاد السوفيتي سلسلة من الخطوات لتحسين علاقاته مع العراق، وهي خطوات أعقبت فوراً الاطاحة بالنظام العارفي في

(1) انظر أيضاً ساكي دوكريل، إنسحاب بريطانيا من شرق السويس: الخيار بين أوربا والعالم؟ (نيويورك: باكريف وماكميلان، 2002).

(2) فاين (2008)، ص141.

(3) وثائق وزارة الخارجية، التاريخ الإداري لوزارة الخارجية، المجلد الأول، الفصل الرابع، القسم (ف)، "الخليج الفارسي" (مكتبة جونسون الرئاسية/ التاريخ الدولي/ وزارة الخارجية/ الصندوق 2)، ص2. من الآن فصاعداً سيُشار إلى هذا المصدر بالتاريخ الإداري.

(4) ديفيد ماككورت، "ماهو دور بريطانيا في شرق السويس؟" إعادة تقييم الانسحاب، 1964-1968"، الدبلوماسية وفن إدارة الحكم، 20/ 3 (2009)، ص354.

(5) التاريخ الإداري، ص 3-4.

تموز من عام 1968. وكل هذه الأحداث مجتمعة أوضحت ان إدارة جونسون لم يكن لها فعلياً القدرة على التأثير بسلسلة الأزمات التي عصفت بالمنطقة.

على الرغم من الضغط الذي مارسته إدارة جونسون لاقناع الحكومة البريطانية بارجاء الاعلان عن قرارها، فأن لندن لم تتزحزح قط عن هذا القرار. وفي مواجهة جديرة بالذكرة حدثت قبل الاعلان البريطاني بالضبط، قدم الوزير روسك إلى وزير الخارجية البريطاني جورج براون ما كان التاريخ الإداري لوزارة الخارجية الأمريكية قد وصفه على أنه «عرض بليغ» للسبب الذي ينبغي ان يجعل بريطانيا تمتنع عن الاعلان عن القرار[1]. وفي مناقشة ساخنة، أكّد روسك على الأهمية التي تعلقها الولايات المتحدة الأمريكية على الوجود البريطاني في المنطقة ، مجادلاً بأن الاعلان المبكر عن الانسحاب سيكون له «تأثير مقلق» وسيزيد من المخاوف الأمريكية من ان السوفيت قد يحاولون ملء فراغ القوة الناجم عن رحيل بريطانيا. وإعترف روسك بالضائقة المالية التي تواجهها بريطانيا، وقال ان الولايات المتحدة الأمريكية كانت ستساعدها مالياً لو ان الكونغرس «لم يقلص تقليصاً حاداً» مواردها بسبب الحرب في فيتنام. غير ان الانسحاب الكامل كان «قراراً لا يُمكن الرجوع عنه» ومن الأفضل

(1) وثائق وزارة الخارجية، مذكرة موجزة من باتل إلى روسك، "البريطانيون يخططون للاسراع بسحب الوجود العسكري من الخليج الفارسي: لقاؤك بوزير الخارجية البريطاني براون، الحادي عشر من كانون الثاني"، التاسع من كانون الثاني، 1968 (علاقات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية/ 1964-1968/ 21/ الوثيقة 122).

بدلاً من ذلك اللجوء إلى تخفيض في عديد القوات[1]. وعندها، حين أجاب براون بأنه القرار كان قد جرى إتخاذه فعلياً ولن نتراجع عنه، رد روسك رداً حاداً قائلاً، «بحق السماء، تصرفوا تصرفاً يليق باسم بريطانيا!» وقال أنه مستاء من «وطأة الأمر الواقع»[2].

وسط عدم الاستقرار الذي أعقب القرار البريطاني، شرعت إيران بممارسة قوتها في الخليج، في حين حاول البريطانيون تجميع المشيخات الخليجية العربية الصغرى في إتحاد (عُرِفَ لاحقاً بالأمارات العربية المتحدة). وبينما تواصلت المشاورات الانكلو-أمريكية حيال خطة الانسحاب، كان المسؤولون الأمريكيون غاضبين من تخلي بريطانيا عن مسؤولياتها الاقليمية. وتتمثل المشكلة في عدم وجود «سبيل عملي من الناحية السياسية للولايات المتحدة الأمريكية أو لسلطة غربية أخرى للتدخل» وملء فراغ القوة «بوجود يمتاز بالفاعلية بما فيه الكفاية حال إنسحاب البريطانيين». والأسوأ، ان أفضل منافس ممكن، وهو الاتحاد السوفيتي، كان له تأثير مباشر وملحوظ في المنطقة عقب حرب الأيام الستة[3]. وطبقاً لستراتيجية الحرب الباردة التي تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية، فأن الاعلان البريطاني عن الانسحاب كان قد سدد ضربة مروعة للولايات المتحدة الأمريكية.

(1) فاين (2008)، ص141؛ براون إلى وزارة الخارجية، الحادي عشر من كانون الثاني، 1968 (الأرشيفات الوطنية البريطانية، رئاسة الوزراء 13/2081)، ص1-2.

(2) "المخطط البريطاني لتعجيل الانسحاب ..." التاسع من كانون الثاني، 1968.

(3) جيمس جونز، "ما وراء قرار جونسون بعدم الترشيح للانتخابات في 1968"، نيويورك تايمز، السادس عشر من نيسان، 1988.

ووصلت الأمور إلى مستوى أسوأ بعد إسبوعين حين شن فيتكونغ هجوماً على القوات الأمريكية في فيتنام، الأمر الذي أفضى في نهاية الأمر بجونسون إلى الاعلان في الحادي والثلاثين من آذار بأنه لن يسعى إلى إعادة ترشيح نفسه[4]. وكما يلاحظ روهام الفاندي، فأن إدارة جونسون سعت، منذ تلك المرحلة فصاعداً، إلى تأسيس ترتيب أمني إقليمي يركز على تدعيم إيران والعربية السعودية، وهي السياسة التي باتت تُعرف بسياسة «الدعامتين التؤامين». وبحشد القوتين الخليجيتين الكبيريين، وكلتاهما مؤيدة للغرب، إعتقدت إدارة جونسون بأنها ستتمكن من تفادي الصعوبات اللوجستية والمالية لضبط الأمن في الخليج. وسيستمر الاعتماد على هذه السياسة حتى يقوم ريتشاردز نيكسون بتعديلها في مطلع سبعينيات القرن العشرين بتأكيده على تعزيز الدور الإيراني بدلاً من العربية السعودية[5].

خلال إسبوعين من الاعلان البريطاني تحققت المخاوف الأمريكية من التجاوز السوفيتي في المنطقة حين تحركت موسكو لتعزيز نفوذها داخل العراق، ففي الثاني من نيسان تناهى إلى علم الولايات المتحدة الأمريكية إن السوفيت كانوا قد أبرموا إتفاقية نفطية مهمة مع العراق، تضمنت مساعدة تقنية في مجالي إستكشاف النفط وتسويقه. وبينما إعترف المسؤولون الأمريكيون بأن الاتفاقية

(4) انظر الفاندي (2012)، ص338– 339.

(5) البيت الأبيض، مذكرة، "السوفيت يتحركون صوب الانتاج النفطي العراقي"، الثاني من نيسان، 1968 (مكتبة جونسون الرئاسية/ ملفات الأمن القومي/ الصندوق 16/ العراق 4/1/66– 1/20/69/ الوثيقة 5)، ص1.

لم تعطِ السوفيت نفوذاً على النظام العراقي، فأنها لم تزل تشكّل «خطراً حقيقياً» على المصالح الأمريكية في العراق[1]. وثمة خطوة أخرى حدثت في أواخر نيسان، حين أعلن العراق ان سفناً بحرية سوفيتية تنوي زيارة الموانىء العراقية في شهر آيار. وحين حدثت هذه الزيارة في الحادي عشر من آيار، فقد كانت المرة الأولى التي تدخل فيها سفينة بحرية روسية الخليج منذ عام 1903[2]. وبينما نظر بعض المسؤولين الأمريكيين لهذه التطورات نظرة تنم عن قلق، فأن وكالة المخابرات المركزية كانت أكثر تفاؤلاً، حيث إستنتجت ان موسكو ما فتئت لا تحوز على أي نفوذ على القرارات السياسية للنظام العراقي[3]. وعلى الرغم من ذلك، كان من الواضح ان المسؤولين الأمريكيين يعتقدون ان السوفيت كانوا ينظرون إلى الاعلان البريطاني بوصفه فرصة لتوسع نفوذهم في المنطقة.

لم يكن الإسرائيليون والإيرانيون معصوبي العينين حيال التطورات في العراق وقرروا إعادة تفعيل علاقاتهم بالكرد. وبحسب تسافرير، فبماركة السافاك، غادر البارزاني والدكتور محمود عثمان وضابط إرتباط إيراني سراً إلى إسرائيل في ربيع عام 1968 في طائرة تابعة للقوة الجوية الإسرائيلية (التي كانت قد نقلت للتو أسلحة إلى الكرد) بغية اللقاء بمسؤولين إسرائيليين

(1) التاريخ الإداري، ص11-12.

(2) وكالة المخابرات المركزية، "العراق: الثورة الراكدة"، اس ام 11-68، 22 آيار، 1968 (مكتبة جونسون الرئاسية/ ملفات الأمن القومي/ الصندوق 16/ العراق 4/ 1/ 66- 1/ 20/ 69/ الوثيقة 25)، ص1-15.

(3) مراسلة بالبريد الالكتروني مع تسافرير، السادس عشر من تشرين الثاني، 2010.

رفيعي المستوى، بضمنهم الرئيس الإسرائيلي، ورئيس الوزراء، ووزراء الدفاع والشؤون الخارجية، فضلاً عن العديد من المسؤولين الآخرين. وبينما كانت معظم اللقاءات بروتوكولية في طبيعتها، فأن مباحثات البارزاني مع الموساد تركزت على كيفية تعزيز إسرائيل لعلاقتها بالكرد ومستوى دعمها لهم. وجرى تنظيم جولة للزعيم الكردي إلى سيناء ليرى شخصياً نطاق الانتصار الإسرائيلي على العرب. وقد تأثر البارزاني أيما تأثر بالكرم والمجاملة ومستوى الدعم الذي أظهره الإسرائيليون[1]. وعقب الزيارة مباشرة، طلب عضو المحكمة العليا وليم دوغلاس، وهو متعاطف عتيد مع المسألة الكردية، من البيت الأبيض الاجتماع بأحد مبعوثي البارزاني، شفيق قزاز. وتولى المهمة هارولد ساندرز، وهو خبير في شؤون الشرق الأوسط كان قد حل محل كومير في كادر مجلس الأمن القومي[2].

حين إلتقى قزاز بساندرز في الثاني عشر من آذار، تشكى من ان النظام لم يُنفذ الوعود التي قطعها في عام 1966 وان المساعدة الانسانية لم تصل سوى إلى الكرد الموالين للحكومة. ورداً على ذلك، أشار ساندرز إلى ان الولايات المتحدة الأمريكية ليس بوسعها القيام بالكثير من الناحية القانونية وإقترح الاتصال بالصليب الأحمر مباشرة[3]. وفي اليوم التالي، كتب ساندرز مذكرة إلى المساعد الخاص

(1) البيت الأبيض، مذكرة، "المباحثات مع شفيق قزاز"، الثاني عشر من آذار، 1968 (مكتبة جونسون الرئاسية/ ملفات الأمن القومي/ الصندوق 16/ العراق 4/ 1/ 66– 1/ 20/ 69/ الوثيقة 7)، ص1.

(2) المصدر السابق، ص1.

(3) البيت الأبيض، "مذكرة للسيد غولدشتاين"، الثالث عشر من آذار، 1968 (مكتبة جونسون الرئاسية/ ملفات الأمن القومي/ الصندوق 16/ العراق 4/ 1/ 66– 1/ 20/ 69/ الوثيقة 6)، ص1.

للرئيس أشار فيها إلى أنه بما ان العراق قطع علاقاته مع الولايات المتحدة الأمريكية، «فأن المشكلة (الكردية) ليست بذلك المقدار من الحساسية»، مع أنه «للحظة الحالية، فأن أياديهم (أي أيادي الأمريكيين- المترجم) مكبلة إلا إذا أرادوا الشروع بتقديم مساعدة سرية للكرد، ولحد الآن لا يبدو أنهم سيستفيدون فائدة كبيرة من ذلك». ولتحقيق هذه الغاية، فقد أيّد التمسك «بنهجهم العام حتى يستجد سبباً وجيهاً لتغييره»[1]. وأصبح واضحاً تماماً أنه ثمة تغيير في التفكير الأمريكي حيال الكرد، وهو تغيير جاء نتيجة لليد الخفية لإيران وإسرائيل.

مع تنامي القلق الأمريكي حيال تزايد النفوذ السوفيتي في العراق، باتت ديمومة النظام العارفي في السلطة غير مؤكدة. ففي الثاني والعشرين من آيار، أصدرت وكالة المخابرات المركزية تحليلاً متشائماً لواقع الثورة العراقية بعد عشر سنوات، وهو تحليل يحمل عنواناً مناسباً، «الثورة الراكدة» مع إيراد وصف للنظام العارفي بكونه «غير فاعل ومتلكىء» وقد أكّدت وكالة المخابرات المركزية ان العناصر الراديكالية في النظام المنحدرة من الجيش قد هيمنت على المعتدلين. ويورد التحليل ان «توازن القوى هو ذلك الذي لا تشعر فيه أية مجموعة بحيازتها لسلطة كافية لاتخاذ خطوات حاسمة؛ وتمثلت النتيجة في إنبثاق وضع يجري فيه ببساطة تجاهل العديد من المسائل السياسية والاقتصادية المهمة»، على شاكلة تنفيذ إتفاقية السلام مع الكرد. ومع عدم رغبة كلا الطرفين باستئناف الحرب الكردية، شعرت وكالة المخابرات المركزية بأنه ثمة الكثير

(1) "الثورة الراكدة"، 22 آيار، 1968، ص1-15.

من جوانب «سوء التقدير» ولاحظت حصول زيادة في حجم التآمر على النظام، ولاسيما من حزب البعث والمجموعات القومية العربية. وإذا ما أخذنا كلا هذين العاملين في الحسبان، فثمة مأزق بين الفصائل المتنافسة وزيادة في حجم التآمر على النظام أفضتا بوكالة المخابرات المركزية إلى الخشية على بقاء النظام في السلطة[1].

في حزيران من عام 1968، مررت الولايات المتحدة الأمريكية طلباً إلى العراق عبر البلجيك بأنها مهتمة باستئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. وحددت الولايات المتحدة الأمريكية ثلاثة شروط: 1) موافقة العراق على تعويض الولايات المتحدة الأمريكية للأضرار التي لحقت بسفارتها وقنصلياتها؛ 2) عدم إعاقة الولايات المتحدة الأمريكية من الوصول على أيٍ من ممتلكاتها في العراق؛ 3) رفع المقاطعة العراقية للبضائع والخدمات الأمريكية وللرحلات الجوية. وقد وافق البلجيك على توصيل هذه الجوانب إلى العراق، لكنهم علقوا بأن العراقيين سيجدوا على الأرجح في رفع المقاطعة أمراً غير مقبول[2]. وتتعارض هذه الرواية

(1) بروكسل (7128) إلى وزير الخارجية، السابع من حزيران، 1968 (علاقات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية/ 1964-1968/ 21/ الوثيقة 198).

(2) فيما يتعلق بتفاصيل الانقلاب، انظر وثائق وزارة الخارجية، من هوغس إلى روسك، "البعثيون العراقيون يستولون على الحكم"، السابع عشر من تموز، 1968 (الأرشيفات الوطنية وإدارة السجلات/ مجموعة السجلات 59/ الملفات العديدة/ 1967-1969/ الصندوق 2221/ 15- العراق 1/ 1/ 67)، ص1؛ وثائق وزارة الخارجية، برقية، "الانقلاب العراقي"، السابع عشر من تموز، 1968 (الأرشيفات الوطنية وإدارة السجلات/ مجموعة السجلات 59/ السجلات المتعلقة بالعراق/ 1966- 1972/ الصندوق 3)، ص1-4. بينما زعم روجر موريس إن الولايات المتحدة

مع التأكيد الذي أورده هان بأن العراق كان يسعى إلى إستئناف العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية في حزيران من عام 1968.

قبل ان يمضي الوقت طويلاً، تحققت المخاوف الأمريكية حيال بقاء النظام العارفي في الحكم؛ ففي صبيحة السابع عشر من تموز، أطاح حزب البعث، بمساعدة عناصر راديكالية في الجيش، بالنظام في إنقلاب أبيض[1]. وكان من الواضح منذُ البدء إن إدارة جونسون متخوفة من راديكالية النظام الجديد، مع ان مسؤولين أمريكيين كانوا متأكدين من ان النظام الجديد سيكون «أصعب من سابقيه»[2] وضم النظام الثلاثي الأعضاء أحمد حسن البكر رئيساً للوزراء، وعبدالرحمن الداود وزيراً للدفاع، وعبدالرزاق النايف وزيراً للداخلية. غير ان هذا الأمر، كما يُشير تريب، لن يستمر طويلاً، بما ان العناصر البعثية وغير البعثية لم تكن راغبة باقتسام

الأمريكية وراء الانقلاب، فما من دليل متوافر يدعم هذا الزعم. وفي حقيقة الأمر، ثمة رد فعل أمريكي أولي على الانقلاب، يُظهر إرباكاً كبيراً حيال ما كان قد حدث، انظر البيت الأبيض، مذكرة، من فوستر إلى روستاو، "الانقلاب العراقي"، السابع عشر من تموز، 1968 (مكتبة جونسون الرئاسية/ ملفات الأمن القومي/ الصندوق 16/ العراق 4/ 1/ 66- 1/ 20/ 69/ الوثيقة 3)، ص1. وفي نهاية الأمر، ثمة مسؤول في وكالة المخابرات المركزية، كان مسؤولاً وقتها عن "عمليات المنطقة"، قال "لا أعرف كيف بدأت الشائعة بأننا متورطون في الانقلاب البعثي. نحن لم نكن متورطين". وفي حقيقة الأمر، كانت وجهة النظر السائدة وقتها إن عارفاً "كان الأفضل من بين الجميع" مراسلة بالبريد الالكتروني مع مسؤول في وكالة المخابرات المركزية، الأول من آذار، 2012.

(1) "الانقلاب العراقي"، السابع عشر من تموز، 1968، ص1.

(2) تريب (2007)، ص184.

السلطة. وبعد ان تعلم دروساً قاسية في عام 1963، تحرك البكر تحركاً خاطفاً لتدعيم سلطته؛ ففي الثلاثين من تموز، وأثناء زيارة الداود للأردن، أصدر البكر أوامراً لأحد الألوية المدرعة بالسيطرة على جميع البنايات الستراتيجية في بغداد، وإعتقال النايف، وإبعاده إلى المنفى[1]. وفي أعقاب الانقلاب الثاني، طردت الهيأة الحاكمة العليا في العراق، وهي مجلس قيادة الثورة، النايف من منصبه الوزاري وسمت البكر رئيساً للجمهورية وقائداً عاماً للقوات المسلحة[2]. وبذا، كان حزب البعث قد نجح في الاستيلاء على السلطة للمرة الثانية، وأحكم قبضته على الحكم ولم يتخلَ عنها حتى غزو الأمريكيين للعراق في آذار من عام 2003.

(1) وثائق وزارة الخارجية، من هوغس إلى روسك، "إنقلاب الجناح اليميني في حزب البعث في العراق" السادس من آب، 1968 (الأرشيفات الوطنية وإدارة السجلات/ مجموعة السجلات 59/ الملفات العددية/ 1967– 1969/ الصندوق 2221/ 15– العراق 1/ 1/ 67)، ص1–3.

(2) المصدر السابق، ص7.

(7)

أعقب إستيلاء حزب البعث على السلطة في أواخر تموز من عام 1968 فترة من الانعدام الكبير للأمن. وقد تحرك النظام تحركاً سريعاً لتحسين علاقاته مع الاتحاد السوفيتي، في حين أنه ألقى باللوم على التخريب الإسرائيلي ليبرر ما يواجهه من مصاعب داخلية. وكانت واشنطن تنظر إلى الاجراءات العراقية بأن لها تأثيراً عميقاً على الكيفية التي ينظر بها خليفة جونسون، ريتشارد نيكسون، للحرب الباردة الأوسع نطاقاً فضلاً عن الصراع العربي–الإسرائيلي.

في الثاني من آب، أعلن وزير الخارجية العراقي الجديد، عبدالكريم الشيخلي، إن العراق سيعمل على تعزيز علاقاته «بالمعسكر الاشتراكي، ولاسيما بالاتحاد السوفيتي وجمهورية الصين الشعبية». وعلى أية حال، لم يكن ذلك مفاجئاً للمسؤولين الأمريكيين في ضوء الاتفاقيات العسكرية والاقتصادية الواسعة النطاق التي كان النظام السابق قد أبرمها مع السوفيت. وعلى الرغم من ذلك، فأن السرعة التي سعت فيها بغداد إلى تحسين علاقاتها مع موسكو قدمت إشارة سريعة لتحالف ستراتيجي سرعان ما سينبثق[1].

في أواخر تشرين الثاني، وليس بعد فترة طويلة من إنتصار

(1) بيروت (آ– 1469) إلى وزارة الخارجية، "العراق: الأيام المائة الأولى من حكم البكر"، 21 تشرين الثاني، 1968 (الأرشيفات الوطنية وإدارة السجلات/ مجموعة السجلات 59/ 1967–1969/ الصندوق 2220–العراق)، ص1–2.

المرشح الجمهوري للرئاسة الأمريكية ريتشارد نيكسون على منافسيه، هيربرت هيمفري وجورج دالاس، في الانتخابات الأمريكية العامة، أصدرت السفارة الأمريكية في بيروت تقريراً عن الأيام المائة الأولى للنظام البعثي في العراق. وقد أوضح التقرير ان البعث كان قد أذعن إلى الضغط السوفيتي وأطلق سراح عدد كبير من السجناء الماركسيين والشيوعيين، ومع ذلك، «ما من ثمة مؤشر بأن الماركسيين والشيوعيين قد أناط بهم البعثيون أي دور مهم في النظام». وإيجازاً، يبدو ان النظام يرغب بقبول الأسلحة السوفيتية وأنه سيتكيف مع رغباتهم طالما ان ذلك لا يشمل تقاسماً للسلطة مع أي طرف، بما فيهم الشيوعيون[1].

في مطلع كانون الثاني، كان النظام العراقي في العنوانات الاخبارية الدولية حين قصفت قواته المرابطة في الأردن المستوطنين الإسرائيليين في وادي الأردن، الأمر الذي دفع القوة الجوية الإسرائيلية إلى الثأر بضراوة من القوات العراقية وأدى هذا الثأر إلى مصرع عدد من الجنود العراقيين. وطبقاً لتقرير أصدره مكتب البحوث والاستخبارات يحمل عنوان «العراق: الضغوط الداخلية والبحث عن بعبع»، لم يكن للهجوم تأثير كبير في الصراع العربي – الإسرائيلي وكان له تأثير على حالة إنعدام الأمن التي يمر بها النظام . وخلال سبعة أشهر منذُ الاستيلاء على السلطة كان النظام قد فَقَدَ «فعلياً دعم جميع المجموعات السياسة والأثنية المهمة في

(1) وثائق وزارة الخارجية ، مكتب البحوث والاستخبارات، من هوغس إلى روسك، "العراق: الضغوط الداخلية والبحث عن بعبع"، الرابع عشر من شباط، 1969 (علاقات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية/ 1964– 1968/ 21/ الوثيقة 251)، ص1.

العراق» بسبب «قيادته الحمقاء، وسياساته الانشقاقية والازدواجية والقمعية» وقد إنغمس النظام في «خديعة تقليدية للتعبئة النفسية ضد تهديد خارجي»، وأعني إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية (وسرعان ما أُضيفت إيران إلى القائمة)[1]. وجرى التأكيد على هذه الرؤية في خطاب القاه البكر بعد يوم واحد من المعركة، زاعماً أنه «بينما يواجه العراق العدو في الجبهة العربية- الإسرائيلية، ثمة طابور خامس من العملاء لإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية يضربنا من الخلف»[2].

أعلن النظام بعد ذلك في الرابع عشر من كانون الأول بأنه وضع يديه على «شبكة تجسس إسرائيلية» تسعى إلى «إحداث تغيير في النظام العراقي»[3] وبالاستناد إلى إعترافين، زعم العراق بأن شبكة تجسس إسرائيلية كانت تستجمع معلومات عن الجيش العراقي وتقوم بتدريب شباب يهود للقيام باعمال تخريبية. وبينما إعترف مسؤولون أمريكيون بأن إسرائيل لها على الأرجح «نشاطات سرية في العراق» فأنهم كانوا متشككين بأن الإسرائيليين يجندون يهوداً عراقيين ممن تتعرض حركاتهم «للتضييق وتخضع للرقابة الدائمة، وهم لن يكونوا سوى مجندين بائسين لأية شبكة تجسس أو تخريب إسرائيلية» وثمة زعم ثانٍ جمع كل أعداء النظام في مؤامرة واحدة تهدف إلى تجميع معلومات إستخبارية عسكرية وسياسية

(1) المصدر السابق، ص6.

(2) نيويورك تايمز، "العراق يقول بأنه إكتشف شبكة تجسس إسرائيلية"، الخامس عشر من كانون الأول، 1968، ص19.

(3) "العراق: الضغوط الداخلية والبحث عن بعبع" الرابع عشر من شباط، 1969، ص1-2.

عن العراق، وفي حين أنها تسعى أيضاً إلى الإطاحة بالنظام، فأنها تسعى إلى إقامة سلام مع إسرائيل وتشكيل حكومة مؤيدة للولايات المتحدة الأمريكية تضم عرباً وكرداً[1]. وعلى الرغم من إعتراف مسؤولين أمريكيين بأن تحقيق ذلك سيكون حصيلة مثالية، فأن الغرض الحقيقي يتمثل في إذكاء الحماسة القومية ضد إسرائيل باستهداف يهود عراقيين محليين. وإجمالاً، إعتقل النظام ستة وأربعين شخصاً، ومن بين (21) شخصاً المقدمين للمحاكمة فوراً، كان تسعة منهم يهوداً. ولدى علمها بالاعتقالات، سعت وزارة الخارجية إلى التدخل من خلال السفارة الهندية في واشنطن ولكن بلا جدوى[2].

في هذه الاثناء، لجأ البعث إلى تصعيد التوترات مع البارزاني باعطاء الدعم للحركة الكردية «التقدمية» التي شكّلها الطالباني بوصفها جزءاً من «حملة غير محبوكة جيداً نوعاً ما لإيقاع الانقسام بين الكرد بغية تقويض البارزاني، الذي كان رد فعله قوياً حيال النفاق والازدواجية اللتين يمارسهما النظام». وحين إندلع القتال بين الفصيلين الكرديين في أواخر تشرين الثاني، خرج البارزاني منه منتصراً، مكبداً أتباع الطالباني خسائر جسيمة، على الرغم من الدعم غير المباشر من الجيش العراقي[3]. وفي أعقاب ذلك، أصدر مجلس قيادة الثورة الأوامر بالهجوم على البارزاني حيث شُن الهجوم في الثالث من كانون الثاني وكان على غرار الحملة الكارثية

(1) هيدرك سميث، "الولايات المتحدة الأمريكية تحث إسرائيل على عدم الثأر من العراقيين"، نيويورك تايمز، 29 كانون الثاني، 1969.

(2) "الضغوط الداخلية والبحث عن بعبع"، الرابع عشر من شباط، 1969، ص4–5.

(3) بولاك (2002)، ص163–164.

في عام 1966، وكان الهجوم، على حد قول بولاك، صحيحاً من الناحية الستراتيجية ولكن تنفيذه كان هزيلاً[1]. وبعد ثلاثة أسابيع من القتال، أرغم الطقس الشتوي القارص الحكومة على إيقاف الهجوم[2]. وعلى نحوٍ مشابه، كما كان الحال في عام 1965، حفز الهجوم العراقي الشاه على الايعاز مرة أخرى بتقديم دعم متزايد للبارزاني، في الوقت الذي كان يضغط فيه على العراق فيما يتعلق بمسألة المجرى المائي شط العرب[3].

وإيجازاً، تماماً حين كان جونسون يغادر البيت الأبيض، كان الوضع في العراق قد وصل إلى مستوى أزمة حادة. فمن ناحية، كان العراق قد ألقى القبض على عدد من اليهود العراقيين وقدمهم إلى محاكمة إستعراضية في جهد لا طائل منه للحصول على الدعم من الشارعين العربي والعراقي. ولا عجب، إن هذا الاجراء مقصود منه إستعداء إسرائيل وزيادة إمكانية قيامها بضربات إنتقامية ضد القوات العراقية في الأردن. وشعرت إدارة جونسون إن ذلك سينصب في صالح النظام العراقي، بإثباته ان العراق دولة عربية في خط النار تواجه إسرائيل وأنه صادق في عدائه لها، ولذا حثت

(1) اوبالانس (1973)، ص151.

(2) أسد الله علام، الشاه وأنا: اليوميات السرية للبلاط الملكي الإيراني، 1968–1977 (نيويورك: تي. بي. توريس، 1991)، ص39. للحصول على تفاصيل عن المفاوضات الإيرانية– العراقية، انظر ساندرز إلى هينجكليف، "العلاقات الإيرانية/ العراقية"، الأول من آذار، 1969 (الأرشيفات الوطنية البريطانية/ وزارة الكومنوليث 17/ 879/ الوثيقة 15).

(3) "العراق: الضغوط الداخلية والبحث عن بعبع"، الرابع عشر من شباط، 1969، ص6.

الإدارة الأمريكية إسرائيل على عدم إظهار رد فعل. وفي هذا الاثناء، كشف الإيرانيون وجودهم العسكري في العراق من خلال الكرد، في الوقت الذي كانوا يضغطون فيه على العراق للحصول على تنازلات في شط العرب. وبينما لم تكن إدارة جونسون مؤيدة لدعم إيران للكرد، فأن الإدارة الجديدة برئاسة ريتشارد نيكسون ستتبنى رؤية مختلفة كثيراً.

الخاتمة

طوال فترة حكم جونسون، كانت السياسة الأمريكية حيال العراق تتعارض تعارضاً مباشراً مع سياسات أوثق حلفائها، بريطانيا وإيران وإسرائيل. وينبع السبب في ذلك من الرؤية التي بلورتها كل دولة من هذه الدول حيال العراق. وحين تسنم جونسون موقع الرئاسة، إستولى ضباط عسكريون في العراق، بقيادة عبدالسلام عارف، على السلطة في رد فعل على الصراع العنيف ضمن أجنحة حزب البعث الحاكم، الذي عزز من إمكانية حدوث إستيلاء سوري على مقاليد الأمور في العراق. وبينما رأت بريطانيا وإسرائيل وإيران ان النظام العارفي الجديد يرتبط إرتباطاً حميمياً بعبدالناصر، الذي تكن له الازدراء كل دولة من هذه الدول لأسباب تتعلق بها، فأن الولايات المتحدة الأمريكية كانت راضية عن علاقة عارف الودية بعبدالناصر، طالما أنه يحافظ على موقف حيادي في الحرب الباردة فضلاً عن عدائه للشيوعيين داخلياً.

كانت قضية إقامة وحدة عربية نقطة خلافية بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها. ومنذ إدارة ايزنهاور، كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد دعمت الوحدة العربية، شريطة ان تبقى معادية للشيوعية وان لا تتحقق بالاجبار. غير ان البريطانيين كانوا

معارضين للوحدة إنطلاقاً من إنعدام ثقتهم بنوايا عبدالناصر ووجود حاجة لحماية مصالحهم الاقتصادية والعسكرية الكبيرة في الخليج. وفي ذلك الوقت، كانت بريطانيا ومصر منخرطتين في حرب بالوكالة في اليمن. وكانت بواعث إيران في معارضتها للوحدة العربية مشابهة لدوافع البريطانيين؛ فالشاه لم يكن يثق بعبدالناصر ولم يكن يريد ان يرسخ عبدالناصر موقعاً له في الخليج، حيث كانت له مطامحه الخاصة. وفضلاً عن ذلك، كان العراق، بثروته النفطية الكبيرة، الدولة الاقليمية الوحيدة التي كان بمقدورها تحدي الأهداف الإيرانية البعيدة الأمد. ولذا، أراد الشاه الابقاء على العراق غير موحد وضعيف. وفي نهاية المطاف، أرادت إسرائيل منع عبدالناصر من السيطرة على العراق وثروته النفطية الكبيرة، والابقاء على العراق في حالة إنقسام وضعف بغية الحد من مشاركته في حرب عربية – إسرائيلية قادمة. ولهذه الأسباب المتباينة، فقد توصلت كل من هذه الأطراف الثلاثة إلى الاستنتاج بأن توفير المساعدة العسكرية والاقتصادية للكرد وان حثهم على إستئناف الحرب سيُضعف الدولة العراقية وسيجعلها شريك غير جذاب لعبدالناصر. وتتناقض هذه الاعتبارات مع سياسة عدم التدخل التي تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية ودعمها للوحدة العربية. ونتيجة لذلك، فمنذُ مطلع عام 1964 إلى حزيران من عام 1966، كانت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية حيال هذه المسألة تتناقض تناقضاً واضحاً مع سياسات بريطانيا وإيران وإسرائيل.

في السنة الفاصلة بين مصرع عبدالسلام عارف في نيسان من عام 1966 وإندلاع حرب الأيام الستة في حزيران من عام 1967،

شهدت العلاقات الأمريكية- العراقية تطوراً سريعاً. وقد دعم ذلك قدوم نظام معتدل ومؤيد للغرب يرأسه عبدالرحمن عارف إلى السلطة، وهزيمة الجيش العراقي على يد الكرد في معركة جبل حمرين، وإصدار حكومة البزاز التي تشكّلت لاحقاً لخطة للسلام مع الكرد. وتتوجت هذه العلاقة بزيارة خمسة جنرالات عراقيين إلى البيت الأبيض في كانون الثاني من عام 1967. ولسوء الحظ، أفسد إندلاع حرب الأيام الستة والقرار اللاحق الذي أصدرته الحكومة العراقية بقطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية التقدم الذي ربما كان قد تحقق. وسيكون لهذا الأمر تأثير هائل على قدرة أمريكا على مراقبة الأحداث داخل العراق.

حين أعلنت الحكومة البريطانية في كانون الثاني من عام 1968 عن نيتها بسحب قواتها العسكرية من شرق السويس، كانت الولايات المتحدة الأمريكية قلقة من ان هذه الخطوة ستُفسد التوازن الاقليمي للقوة وربما توفر للاتحاد السوفيتي سبيلاً للتواجد في المنطقة. وكان السوفيت قد أفادوا أصلاً من التراجع في النفوذ الغربي عقب حرب الأيام الستة، ولم تكن الولايات المتحدة الأمريكية قادرة على الاضطلاع بمكان بريطانيا بسبب حرب فيتنام. وفي النهاية، فبعد مفاوضات مطولة، إتفقت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا على ستراتيجية تهدف إلى تحشيد وتحسين الامكانات العسكرية للمملكة العربية السعودية وإيران، وهي ستراتيجية باتت معروفة باسم سياسة «الدعامتين التوأمين». وبسبب الالتزامات الدولية لأمريكا وقتذاك، كانت هذه السياسة رد فعل منطقي على المأزق الذي تسبب به الانسحاب البريطاني.

شكّل قدوم حزب البعث إلى السلطة في تموز من عام 1968 تحديات جديدة مهمة للسياسة الأمريكية. وبينما رحبت إدارة كيندي بحزب البعث في عام 1963، فأن إدارة جونسون رأت فيه تهديداً للمصالح الأمريكية. وما يدعم هذا الرأي هو إن حزب البعث كان قد أطاح بنظام معتدل معادٍ للشيوعية وسرعان ما تبنى سياسات عدائية حيال إسرائيل والكرد، وإستدار صوب الاتحاد السوفيتي للحصول على مساعدة عسكرية وإقتصادية. وقد أقنعت هذه النشاطات إدارة جونسون إن حزب البعث أصبح واسطة للتجاوز السوفيتي على السيادة العراقية.

المحتويات